البناء النظري للتفسير

قراءة في المنجز

مع طرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير

خليل محمود اليماني

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

لا شك أنّ حضورَ سياج نظري تقنيني ضابط لممارسة العلم له أهمية لا تخفى في صيانة ممارسة العِلْم وحفظها من الزّيغ والغلط وأن تكون عرضة للأهواء والانحرافات، والناظرُ في البناء النظري للتفسير والكتابات فيه يلاحِظ حالةً من عدم الانصباب على معالجة موارد التفسير وكيفيات توظيفها في ممارسة التفسير.

يحاول هذا البحث النظر في واقع الكتابات في البناء النظري للتفسير وتقويمها في ضوء انصرافها عن التأصيل لموارد التفسير، ويقترح رؤيةً للنهوض بالبناء النظري للتفسير تكفل حفز هذا البناء على الاشتغال بموارد إنتاج التفسير والتأصيل لكيفيات تحصيل التفسير من هذه الموارد.

وقد انتظم البحث في مقدّمة ومبحثَيْن وخاتمة؛ فأمّا المقدمة فلبيان إشكالية البحث وأهدافه والدراسات السابقة عليه... إلخ، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: البناء النظري للتفسير؛ نقد وتقويم.

المبحث الثاني: البناء النظري للتفسير؛ رؤية مقترَحة للنهوض.

وأمّا الخاتمة فعرضت للنتائج المركزية للبحث وأبرز توصياته.

مقدمة:

لا شَكّ أنّ حضور سياج نظري تقنيني ضابط لممارسة العلم له أهمية لا تخفى في صيانة ممارسة العلم وحفظها من الزيغ والغلط وأن تكون عُرْضة للأهواء والانحرافات، ولهذا اعتنى العلماءُ في التراث الإسلامي منذ القِدَم بتكوين معارف نظرية تُعْنَى بضبط السّياج النظري للممارسة التطبيقية للعلوم كما نجده مثلًا في أصول الفقه باعتباره الإطار النظري الضابط للممارسة الفقهية العملية، وكذا أصول الحديث/ مصطلح الحديث الذي هو السياج التقنيني للتعامل مع الحديث رواية ودراية.

وإنّ الناظر في الممارسة التفسيرية يجد أنّ العلماء قديمًا وحديثًا حاولوا تكوينَ سياجٍ نظري ضابط لها على غرار بقية العلوم، وبِغَضّ النظر عن ضعف الحِراك البحثي في هذا الجانب لا سيما الحراك التراثي كما سيأتي، إلا أنّ الناظر في هذا الحِراك بصفة عامّة لا يظفر فيه بضبط معياري محرّر لموارد ممارسة التفسير وكيفيات توظيف هذه الموارد إفرادًا وتركيبًا في تحصيل التفسير، وإنما يجد -كما سيأتي- كلامًا منثورًا حول بعض الموارد وتأصيلًا عامًّا حولها، الأمر الذي لا يبرز التصوّر الشامل لموارد التفسير والثابت منها والمتغيّر والكلي والجزئي، وكيفيات توظيف هذه الموارد في ممارسة التفسير في حالتَي الإفراد والتركيب...إلخ مما هو مهم ورئيس في تحقيق البناء النظري لغايته من ضبط ممارسة التفسير.

إشكالية البحث:

في ضوء ما سبق تتبلور إشكالية البحث، والتي تدور حول التساؤلات الآتية:

- **ما واقع البناء النظري للتفسير وأسباب غَيبة اشتغاله بالتأصيل لموارد إنتاج التفسير؟**
- **كيف يمكننا تثوير الاشتغال البحثي في البناء النظري للتفسير لينصبّ على تناول موارد التفسير والتقعيد لتحصيل التفسير من هذه الموارد؟**

وتأتي أهمية هذه الإشكالية في إتاحتها التبصُّر باستكشاف واقع الحصاد العلمي للكتابات في البناء النظري للتفسير والأسباب التي حالتْ دون انصباب تأصيل هذه الكتابات لضبط التفسير على ضبط التعامل مع موارد ممارسة التفسير وكيفيات توظيف هذه الموارد إفرادًا وتركيبًا في ممارسة التفسير، لا سيما وأن التقويم المنهجي للبناء النظري للتفسير يعاني فقرًا ظاهرًا في الاشتغال البحثي به رغم فرط أهميته على أكثر من صعيد في ضبط النّظر لواقع البناء النظري وفهم كيفيات تشكّله، وكذا ضبط منطلقات البحث فيه، خاصّة في ضوء حالة الجدل التي تدور حول هذه المنطلقات بين الدارِسين كما سيأتي، وكذا تتيح هذه الإشكالية التأمّل في كيفيات تثوير الاشتغال في البناء النظري للتفسير وحفْزه في اتجاه التأصيل لموارد إنتاج التفسير وكيفيات ممارسة إنتاج

التفسير وتحصيله من خلال هذه الموارد، حتى يكون السياجُ النظري للتفسير أكثرَ قدرة على تحقيق غاياته من ضبط الممارسة التفسيرية التطبيقية وغير ذلك من الفوائد كما سنبيّن لاحقًا.

أهداف البحث:

- تقويم البناء النظري للتفسير، وبيان سبب عدم تأصيله لموارد إنتاج التفسير.
- إثراء ساحة البحث في البناء النظري للتفسير بطرح تصوّر عملي لكيفيات النهوض بهذا المجال.
- الإسهام في تحرير الجدل المتعلّق بمنطلقات البحث إزاء العمل في ساحة البناء النظري للتفسير.

الدراسات السابقة:

لم نظفر في ضوء اطلاعنا على أي دراسة عُنِيَتْ بتقويم البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا على هذا النحو الذي نتغيّاه في بحثنا، وغاية ما وقفْنَا عليه مما يتقارب مع طَرْحِنَا ما يأتي:

أولًا: الطّرح الذي قدّمه الدكتور/ فريد الأنصاري في كتابه: (أبجديات البحث في العلوم الشرعية؛ محاولة في التأصيل المنهجي)؛ ففي الفصل الرابع من هذا الكتاب (آفاق البحث في العلوم الشرعية) حاول الدكتور فريد صياغةَ

أولويّات البحث في مجال الدراسات الشرعية، وفي المبحث الرابع من هذا الفصل تكلّم تفصيلًا عن هذه الآفاق، وفيما يتعلّق بأولويات البحث في مجال علوم القرآن والتفسير فقد نَبَّه على أهمية النهوض بالبناء النظري للتفسير [(١)]، حيث بيَّن في هذا السياق ضعفَ البناء النظري للتفسير، وأنّ فنّ التفسير على شَرَفِهِ بقي «عريًا من أيّ سياج نظري نقدي له نسقه الذي يحكمه، ومنطقه الذي يقنِّنه ويقعِّده» [(٢)]، كما تَعَنَّى رسم ملامح رؤية عملية للمسار العلمي للنهوض بالبناء النظري للتفسير، حاصله إجمالًا: الدعوة لوضعِ هيكلٍ نظري لموضوعات أصول التفسير وبناء جزء من الأصول بشكلٍ تطبيقي، واستخراج مناهج وأصول المفسّرين بصورة مدقّقة، وتشجيع البحث في المدارس التفسيرية المغمورة، وذلك بجمع المادة التفسيرية لهذه المدارس، ثم جَعْلها محلًّا للدرس «لاستنباط الضوابط والقواعد والأصول والكليات، التي تكون مادة مباشرة، لبناء النظرية العامة للتفسير» [(٣)].

ويلاحَظ أنّ الدكتور فريد وإنْ بيّن بصورة قاطعة أنّ التفسير ليس له أيّ سياج تقنيني تقعيدي ضابط، وحاول وضع تصوّر لكيفية بناء أصول التفسير، إلا

(١) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، (ص: ١٩٣- ١٩٧).

(٢) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، (ص: ١٩٤).

(٣) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، (ص: ١٩٧).

أنه لم يدرس البناء النظري القائم في التفسير لا قديمًا ولا حديثًا، واكتفى فقط ببيان القصور التقعيدي لعلوم القرآن منهجيًّا عن أن تقوم بدور السياج التقنيني للتفسير؛ كونها «لم يتم تركيب مادّتها في شكلِ (نظرية) أو (نظريات) متكاملة في كليّاتها، وجزئياتها، أي أنها لم تُصَغْ صياغة (الأصول) بالمعنى الذي للكلمة في علم (أصول الفقه) أو (علم أصول الحديث) أو علم (أصول الدّين)»[1]، وكذلك نَقَدَ -في سياق حديثه عن بناء أصول التفسير وأهمية استقراء مناهج المفسّرين- مسار دراسة مناهج التفسير في الدّرْس المعاصر وبيَّن سطحيته في تناول هذه المناهج وضرورة تجاوز هذه السطحية حتى يمكن الوصول لنسج البناء النظري للتفسير بصورة صحيحة.

وظاهر أنّ عدم مناقشة طرح الدكتور فريد لواقعِ البناء النظري بشكلٍ متكاملٍ يجعل أصلَ دعواه التي صدر عنها إزاء عدم وجود السياج النظري للتفسير غير مثبتة على نحوٍ محرّر ومحلّ نزاع في التسليم بها، لا سيما وأن الدكتور فريد نفسه قرّر أن مادة أصول التفسير «موجودة بكثرة، بل هي غالب، إن لم نَقُل، كلّ ما ورد في كتب علوم القرآن، ومقدّمات كتب التفسير»[2]، كما بيَّن بعد ذلك أنه يمكن كذلك في شأن هذه المادة «الاستفادة من كثير مما كَتَبَ

(١) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، (ص: ١٩٤).

(٢) أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، (ص: ١٩٥).

الأصوليّون في مباحث (الكتاب) ومباحث الدلالة وما كتبه البلاغيّون حول إعجاز القرآن وإعرابه، ونحو ذلك، وكذا الدراسات المعاصرة عن التفسير ومناهج المفسِّرين، ومذاهبهم التفسيرية عامة».

إنّ وجود مادة أصول التفسير وحضورها -كما يذكر الدكتور فريد- وعدم صياغتها فقط في صورة إطار نظري مرتَّب =لا يُعِين على القول الذي ذكره الدكتور فريد من عدم وجود أيّ سياج نظري تقنيني ضابط للتفسير، كما أنه لا يتّسق مع تصوره لبناء أصول التفسير وضرورة وضع تصوّر لهيكل موضوعات أصول التفسير، واستنباط واستخراج الأصول التفسيرية للمفسّرين عبر استقراء وتحليل الواقع التطبيقي التفسيري، فهذا التصوّر يوحي بعدم حضور مادة أصول التفسير وحاجتها للتأسيس من حيث هي، لا أنها موجودة وتحتاج فقط لسَبْك عناصرها في إطار نظري كلّي عام.

ثانيًا: دراسة: «التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقديّة لمنهجية الحكم بالقاعدية»[(١)]، وهي دراسة كما هو بَيِّنٌ من عنوانها تصدّتْ لمناقشة التأليف المعاصر في قواعد التفسير في نقطةٍ شديدةِ المركزية، وهي طريقة الحكم

(١) دراسة صادرة مؤخرًا عن مركز تفسير ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م، وقد أعدّها ثلاثة من الباحثين: محمد صالح سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد. وقد أتاحها المركز للقراءة والتحميل على موقعه (موقع تفسير/ قسم الإصدارات) تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/publication/8018

بالقاعدية في هذا التأليف، وفي إبّان مساجلتها لمنطلق تقرّر قواعد التفسير عبر التاريخ الذي انطلق منه التأليف المعاصر وقام بجمع القواعد لا بنائها وفقًا له، طَرَحَتِ الدراسة تقويمًا للبناء النظري للتفسير، حيث بيّنَت خلوّ الاشتغال بتقرير قواعد التفسير في هذا البناء -وفقًا لمفهوم القواعد في التأليف المعاصر-، وساقت في التدليل على ذلك جملةً من الأدلة، حيث استقرأت النتاج النظري التراثي المعنْوَن بالأصول والقواعد وما يقارب ذلك وحَلّلَتْهُ وبيّنَتْ عدم توجّهه لتقرير القواعد بذات المفهوم الذي انطلق منه التأليفُ المعاصر في القواعد، وكذلك عرجت على بقية أوعية البناء النظري المشتهرة قديمًا وحديثًا ككتب علوم القرآن ومقدّمات التفاسير والتأليف المعاصر في أصول التفسير، وبيّنَت عدم توجّه هذه الأوعية لتقرير قواعد التفسير.

وظاهر أنّ طَرْحَ هذه الدراسة وإنْ تقارب بقدرٍ ما مع ما نتغيّاه هاهنا، خاصّة في تقويم البناء النظري للتفسير، إلا أنه لم يُعْنَ بتقويم البناء النظري للتفسير من حيث مدى الاعتماد عليه كسياج تقنيني عام ضابط لممارسة التفسير، ولكن جرى النظرُ فيه فقط من خلال مدى عنايته بتقرير قواعد التفسير من عدمه، وفق المفهوم الذي انطلق منه التأليف المعاصر في هذه القواعد.

وهذا التقويم الذي قدّمته الدراسة -وإن اختلف عمّا نتغيّاه في بحثنا- إلا أنه مهم جدًّا، وقد أفدْنَا منه -كما سيأتي- في مواضع وارتكزنا على نتائجه، خاصّة في تقويمنا لمسار الكتابة في قواعد التفسير.

محددات البحث:

لا شكّ أن تقويمَ البناء النظري للتفسير بصورة متكاملة غايةٌ تحتاج إلى دراسات عديدة، لكنّ تقويمنا للبناء النظري للتفسير الذي نتغيّاه في التساؤل الأول في بحثنا =هو تقويمٌ للكتابات في هذا البناء في دائرة محدّدة فقط، وهي مدى قدرة هذا البناء -من خلال كتاباته- على أنْ يكون إطارًا نظريًّا ضابطًا للممارسة التفسيرية؛ ولذا فإنّ الولوج لتفاصيل هذا البناء ومضامينه في الكتابات والاشتباك معها ليس مقصودًا لَدَيْنَا، وإنما النقاشُ دائرٌ بالأساس حول النظر في مدى حيازة هذا البناء لأُطُر وبناءات منهجية تجعلنا نسوّغ الانطلاق منه كإطار نظري ضابط لممارسة التفسير من عدمه، وهذه النقطة من شأنها أنْ تفتح الباب لاحقًا لدراسات تقويمية كثيرة تتناول الكتابات في البناء النظري للتفسير من جوانب عديدة، وتشتبك مع مضامينها وجوانب من بناءاتها المنهجية في مناحٍ متعدّدة مما سيشير إلى بعضها البحثُ في ثنايا المعالجة، وسيأتي معنا في التمهيد بيان لكيفيات المناقشة والتقويم للبناء النظري للتفسير في النقطة التي حدّدنا وطبيعة المعايير التي سيجري التقويم من خلالها.

صعوبات البحث:

لا شكّ أنّ مساجلة البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا هي غايةٌ صعبةٌ وتحتاج لجهود عديدة؛ لِمَا تَلزمه من حُسْنِ إحاطة بالكتابات ومنطلقاتها

ومداخلها... إلخ، إلا أنّ ما يَسَّرَ النهوض بذلك الغرض بفضل الله تعالى وأعان عليه في هذا البحث =سَبْق اشتغالِ الباحث بالتقويم المنهجي لبعض الكتابات المركزيّة المتعلقة بالبناء النظري للتفسير[١]، وكذلك مشاركته في أعمال تقويمية للبناء المنهجي لبعضِ أوعية البناء النظري للتفسير، وهي: «أصول التفسير في المؤلّفات؛ دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير»[٢]، «التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دارسة نقديّة لمنهجية الحكم بالقاعدية»[٣].

(١) ومن ذلك:

- قراءة في كتاب أصول التفسير؛ محاولة في البناء لمولاي عمر حماد، قراءة منهجية لكتاب مولاي عمر، وهي منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5120

- قراءة في كتاب التكميل في أصول التأويل، خليل محمود اليماني- محمود حمد، قراءة منهجية لكتاب الفراهي، وهي منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5094

(٢) دراسة صادرة عن مركز تفسير، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م، وقد أعدها ثلاثة من الباحثين: خليل محمود محمد، محمود حمد السيد، باسل عمر مصطفى. وقد أتاحها المركز للقراءة والتحميل على موقعه (موقع تفسير/ قسم الإصدارات) تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/publication/7981/

(٣) دراسة صادرة عن مركز تفسير، ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م، وسبقت الإشارة إليها.

مخطط البحث:

سينتظم البحث في مقدّمة ومبحثَيْن؛ فأمّا المقدّمة فَلِبَيَانِ إشكالية البحث وأهدافه... إلخ، وأمّا المبحثان فجاءَا كالآتي:

المبحث الأول: البناء النظري للتفسير؛ نقد وتقويم. وفيه تمهيد ومطلبان:

تمهيد: البناء النظري للتفسير؛ الأوعية ومعيار التقويم.

المطلب الأول: الثروة النظرية الموروثة للتفسير؛ نقد وتقويم.

المطلب الثاني: الثروة النظرية المعاصرة للتفسير؛ نقد وتقويم.

المبحث الثاني: البناء النظري للتفسير؛ رؤية مقترحة للنهوض.

ويلاحَظ في البحث طول المبحث الأول جدًّا عن الثاني، وهو إِشْكَال فني في مراعاة التوازن بين المباحث، لكنه غير مؤثر علميًّا في المعالجة في شيء، وقد سَبَّبَه طبيعة ما يقتضيه تقويم الكتابات في البناء النظري للتفسير من طُول في العرض والمناقشة، بخلاف الحال في المبحث الثاني الذي يطرح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير.

المبحث الأول: البناء النظري للتفسير؛ نقد وتقويم:

يهدف هذا المطلب لتقويم البناء النظري للتفسير وبيان الموقف من هذا البناء، وذلك بعد تمهيد نسلّط فيه الضوءَ على أوعية البناء النظري للتفسير، والكيفية التي سَنُقَوِّم من خلالها هذه الأوعية.

تمهيد: البناء النظري للتفسير؛ الأوعية ومعيار التقويم:

في ضوء أهدافنا من تقويم البناء النظري للتفسير، فإنّنا سنحاول في هذا التمهيد ضبط أوعية البناء النظري للتفسير، وبيان المسار المنهجي لكيفيات تقويم هذا البناء النظري وطبيعة المعايير التي سيتم من خلالها هذا التقويم.

أولًا: البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا؛ إطلالة على الأوعية والمظان[1]:

اهتم بعضُ العلماء على مَرّ التاريخ بطرح كتابات نظرية لضبط التفسير وتقنين ممارسته، كما نشط التأليف المعاصر في الكتابة في هذا الشأن بصورة كبيرة وراكَمَ فيها العديد من الجهود، وفيما يأتي نقدّم إطلالة على هذه الكتابات في القديم والحديث.

(١) سيكون بيانُنا لمظانّ البناء النظري للتفسير -قديمًا وحديثًا- مقصورًا على مجرّد التعريف العام بهذه المظانّ ليحصل التصوّر الإجمالي لها تمهيدًا للكلام على تقويمها فيما سيأتي.

أولًا: البناء النظري الموروث في ضبط التفسير:

يتوزّع البناء النظري الموروث للتفسير عادة -بحسب المشهور في واقعنا البحثي المعاصر- في جملة كتابات تمثّل بمجموعها حصاد محاولات العلماء القُدَامى لإنتاج تأصيل نظري يضبط الممارسة التفسيرية؛ وهذه الكتابات كالآتي:

أولًا: الكتابات في علوم القرآن.

ثانيًا: مقدمات التفاسير.

ثالثًا: الكتابات في أصول التفسير وقواعده.

فهذه الجهات الثلاث هي التي يُنْظَر إليها عادة في الدرس المعاصر باعتبارها تمثّل الثروة النظرية التراثية الضابطة والمقنّنة للتفسير وممارسته وما يتعلّق بذلك؛ ولذا تجدها تمثّل زادًا رئيسًا للكَتَبَةِ في البناء النظري للتفسير من الباحثين المعاصرين، حيث ينتخِبون من مادة هذه الجهات ويستمدّون منها كما هو بَيِّنٌ لمن يُطالع كتاباتهم وتنظيراتهم.

فأمّا الكتابات في علوم القرآن، فأمرُها مشتهِر ومعروف وهي كتابات تجمع كلامًا نظريًّا في موضوعات ومسائل مختلفة تتصل بالقرآن الكريم، ولمّا كان التفسير من أكثر الأمور قُرْبًا واتصالًا بالقرآن الكريم كان من الطبيعي أن تلج هذه الكتابات للحديث في شأنه وأنْ تُورِدَ معالجات نظرية عديدة للكثير من قضاياه ومسائله.

يقول صاحب (البرهان في علوم القرآن): «ولمّا كانت علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تُستقصى؛ وجبت العناية بالقدر الممكن، ومما فات المتقدّمين وضعُ كتابٍ يشتمل على أنواع علومه، وكما وضَعَ الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث فاستخرتُ الله تعالى -وله الحمد- في وضعِ كتابٍ في ذلك جامع لما تكلّم الناس في فنونه وخاضوا في نُكَتِه وعُيُونه، وضمّنْتُه من المعاني الأنيقة والحِكَم الرشيقة ما يهزّ القلوب طربًا ويبهر العقول عجبًا ليكون مفتاحًا لأبوابه وعنوانًا على كتابه، مُعِينًا للمفسّر على حقائقه ومطلعًا على بعض أسراره ودقائقه، والله المخلّص والمُعِين، وعليه أتوكل وبه أستعين، وسميته: البرهان في علوم القرآن»[1].

ويقول السيوطي في خاتمة كتابه (الإتقان في علوم القرآن): «وقد منّ اللهُ تعالى بإتمام هذا الكتاب البديع المثال... أسّسْتُ فيه قواعد مُعِينة على فهم الكتاب المنزل، وبيّنتُ فيه مصاعدَ يُرتقى فيها للإشراف على مقاصده ويتوصّل، وأركزتُ فيه مراصد تفتح من كنوزه كلّ باب مقفل، فيه لباب العقول وعباب المنقول وصواب كلّ قول مقبول، مَحّضْتُ فيه كتب العلم على تنوّعها

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تعليق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م، (١/ ٣٠). ولهذا تعتبر هذه الكتابات عند بعضهم معبّرة عن خلاصات نظر علماء المسلمين عبر التاريخ فيما يتعلّق بهذه القضايا التي ذكروها في كتبهم.

وأخذتُ زبدها ودرّها، ومررتُ على رياض التفاسير على كثرة عددها، واقتطفتُ ثمرها وزهرها، وغصتُ بحار فنون القرآن؛ فاستخرجتُ جواهرها ودُرَرها، وبَقَرْتُ عن معادن كنوز فخلصتُ سبائكها وسبكتُ فِقَرها؛ فلهذا تحصَّل فيه من البدائع ما تُبَتُّ عنده الأعناق بتًّا، وتجمَّع في كلّ نوع منه ما تفرّق في مؤلفات شتَّى...»[(١)].

وتعتبر هذه المؤلّفات -بالنسبة للدرس المعاصر- من التآليف المهمّة جدًّا في البناء النظري للتفسير؛ ولا غَرْوَ فقد حاول بعضُ الدارِسين تحويلها لمتون كما هو الشأن عادة مع الكتابات التراثية التي تحوي إطارًا نظريًّا مقرّرًا في الفنون، ومن ذلك المنظومات الشهيرة لعبد الله بن فودي: (مفتاح التفسير)، و(سلالة المفتاح)، والتي اعتمد في نظمهما على كتاب (الإتقان في علوم القرآن) للسيوطي[(٢)].

وأمّا مقدّمات التفاسير فهي تلك المقدّمات التي يذكرها المفسّرون في صَدْرِ تفاسيرهم، حيث يعالجون فيها جملةً من الموضوعات والمسائل.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، ت: محمود مرسي- محمد عوض، دار السلام، ط: الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م، (٢/ ١٠٥٠).

(٢) يراجع: العلامة المفسّر عبد الله بن فودي، حياته ومنظوماته، آدم بللو، تقرير منشور على مرصد تفسير تحت الرابط الآتي: https://www.tafsiroqs.com/article?article_id=3801، (ص: ٣٣) وما بعدها.

وأمّا التآليف في أصول التفسير وقواعده فهي الكتابات التي عُنْوِنَتْ في التراث الإسلامي بهذه الاصطلاحات، حيث جاءت تحت عنوان: قواعد التفسير، أو أصول التفسير، أو أصول التأويل، ويضاف إليها كذلك ما يقاربُهَا في الْعَنْوَنَة باصطلاحات دالّة على التقصُّد التأليفي لضبط التفسير كالتآليف المعنْوَنَة بقانون التأويل.

ثانيًا: البناء النظري المعاصر في ضبط التفسير:

اهتم العديدُ من الباحثين المعاصرين[(١)] بالبناء النظري للتفسير والكتابة في هذا المجال، وقد تبلور اهتمامهم في ثلاثة مسارات رئيسة:

المسار الأول: الكتابة في مناهج المفسّرين: وهي الكتابات التي تحاول الإبانةَ عن مناهج المفسّرين والكشف عن مسالك ممارستهم للتفسير.

المسار الثاني: الكتابة في أصول التفسير: وهي الكتابات التي تعالج بصورة نظرية جملة موضوعات ومباحث تتصل بالتفسير تحت اصطلاح أصول التفسير.

(١) سنعتمد في ضابط التفريق بين القديم والمعاصر محددًا زمنيًّا حاصله أنّ ما كان ضمن المائة عام الأخيرة بالنسبة لوقتنا الحالي فسنعتبره معاصرًا وما قبل ذلك فهو ضمن التراث القديم.

المسار الثالث: الكتابة في قواعد التفسير والترجيح: وهي الكتابات التي تبرز القواعد الحاكمة للعمل التفسيري وكذلك القواعد المتعلّقة بعملية الترجيح في التفسير والموازنة بين الأقوال التفسيرية.

فهذه المسارات الثلاثة نشطت فيها حركةُ التأليف البحثي المعاصر في الدراسات القرآنية وخلّفت فيها نتاجًا علميًّا موسعًا.

ثانيًا: البناء النظري للتفسير؛ كيفية التقويم وإطار المناقشة:

قبل الخطو للكلام على كيفية تقويم البناء النظري للتفسير ومدى قدرته على أن يكُون سياجَ تقنينٍ ضابط للممارسة التفسيرية التطبيقية، لا بد من بيان فكرة البناء النظري عمومًا، ومعنى أن يكون عندنا نسق تقنين ضابط للممارسة التطبيقية.

وإنّ الناظر في هذه النقطة يجد أنّ **وجود بناء نظري يختصّ بضبط الممارسة التطبيقية لأحد العلوم يعني أكثر ما يعني أن يكون بين أيدينا نسقٌ نظري مرتّب الخطوات لضبط الكيفية التي نتعامل معها عند تعاطي هذه الممارسة**؛ فهذه الممارسة لا بد وأن يكون لها من حيث هي جملة أُطُر نظرية وأنساق تقنينيّة عامة تكون هي السياق التأطيري الكلّي العام الحاكم للقيام بها، وأمّا حالة الاختلاف بين ممارسات العلماء التطبيقية وتمايز هذه الممارسات لمدارس وفقًا للبنى الفكرية التي تصدر عنها؛ فإن هذا اختلاف تحت سقف هذا

الإطار النظري العام الضابط للممارسة ويَنتج عن اختصاص بعض العلماء بأصول وقواعد معيّنة في تعاطي الممارسة المنتِجة للعلم من خلال هذا الإطار.

وإنّ هذا البناء النظري الضابط للممارسة التطبيقية يشمل أهم ما يشمل على:

- ضبط الموارد التي يُحْتَاج إليها في الممارسة التطبيقية ضبطًا مسطريًّا معياريًّا، وبيان الثابت منها والمتغير والكلي والجزئي.
- التأصيل لهذه الموارد وكيفيات التعامل المنهجي المتكامل معها في حالاتها الإفرادية وبيان رُتَبِها والضوابط العامة الحاكمة لتوظيفها في الممارسة، وكذلك التأصيل لهذه الموارد في حالاتها التركيبية، وكيفيات تدويرها معًا في الممارسة، وحالات التقديم والتأخير لها، أو حالات الإعمال والإهمال عند التعارض وضوابط هذه وتلك.

إنّ تحديد موارد الممارسة المراد ضبطها، والتأصيل لهذه الموارد إفرادًا وتركيبًا؛ يجعل هذه الممارسة واضحة ومحرّرة ولها قواعد ظاهرة في كيفية التعامل معها وعند وقوع التعارض بين مواردها وأيّها يكون أولى بالتقديم وأيّها هو أحقّ بالتأخير... إلخ، وإنّ خلوّ البناء النظري المعتنِي بضبط هذه الممارسة من مثل هذا التأصيل يجعله قاصرًا أشدّ القصور عن ضبط الممارسة؛ فلا يُمكن تصوّر ضبط القيام بهذه الممارسة بدون ضبط مواردها وكيفيات تشغيلها،

وبالتالي يمكننا القول بأن البناء النظري الضابط للممارسة التطبيقية -في ضوء مدى نُضْجه في مثل هذا التأصيل لموارد الممارسة- يمكن اعتباره سياجًا تقنينيًّا ضابطًا بحقّ لهذه الممارسة على التمام، أو أنه قاصر عن هذا الغرض بقدْرٍ ما ويَحتاج إلى تتميم في جوانب معيّنة، أو أنه لا يعوّل عليه كثيرًا في ضبط الممارسة، وأن هذه الممارسة معه تكون بلا إطار نظري ضابط لها ويُحتاج لبناء هذا الإطار النظري وتشييده.

ولكي نتمكّن من تقويم البناء النظري للتفسير وقُدرته على أن يكون سياجًا تقنينيًّا ضابطًا لممارسة مزاولة التفسير من عدمه كما هي الغاية من هذا البحث؛ فإنّنا نحتاج منهجيًّا إلى الارتكاز على معيار محدّد من داخل عِلْم التفسير، ومثل هذا المعيار لا يمكننا ضبطه إلا من خلال ضبط النّظر لهذا التفسير أولًا، خاصّة وأنّ ميدان التفسير -كما هو معلوم- يعاني من اختلاف في مفهومه وحيثيّته كما هو بَيِّن من مطالعة محتويات التفاسير والتي تحفل بألوان مضمونية بالِغَة السعة، وكذلك من النّظر في تعريفات التفسير والتي تمتد من بيان المعنى لتشمل استخراج الأحكام والحِكَم وغير ذلك[1]؛ فبدون ضبط التفسير

(١) يراجع في تفصيل هذه الاختلافات في التفسير: مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5299/

-الذي نريد تقويم البناء النظري الضابط له- لا يمكننا القيام بتحرير معيار ناجع من داخل التفسير يُعِينُ على القيام بهذا التقويم، وإلّا فتبعًا لأيّ مفهوم للتفسير سنحدّد المعيار الذي سنحكم من خلاله بصلاحية البناء النظري للتفسير، وأنه يمثّل سياجًا تقنينيًّا ضابطًا بحقّ لممارسة التفسير من عدمه؟

إنّنا ومن خلال ما قُمْنَا به من بحثٍ سالفٍ حول معاقد التفسير وضبط حيثية التفسير ومفهومه وكذا مفهوم المفسّر وموارد التفسير؛ فقد خلصنا إلى أنّ الراجح في حيثية التفسير هو اختصاصها بتبيين المعنى المراد لا غير، وأن التفسير يمكن تعريفه ببيان المعنى المراد، وقد أَقَمْنَا على هذا الترجيح عددًا من الدلائل، كما أنّنا خلصنا إلى أنّ موارد إنتاج التفسير تتمثّل في[1]:

أولًا: النظائر القرآنية. **رابعًا**: لغة العرب.

ثانيًا: القراءات القرآنية. **خامسًا**: مرويّات الأخبار التاريخية.

ثالثًا: الأحاديث النبوية. **سادسًا**: السياق.

وبالتالي فإنّنا سنناقش البناءَ النظري للتفسير ونعمل على تقويمه من خلال معيار محدّد، **وهو مدى قدرة هذا البناء على أن يكُون سياجًا تقنينيًّا ضابطًا للتعامل مع إنتاج المعنى المُراد، وهل يقدّم هذا البناء نسقًا نظريًّا متكاملًا يُعِين على ضبط تحصيل الموارد المُعِينة على إنتاج وتحصيل المعنى المُراد وبيان الثابت منها في**

(١) يراجع: مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته.

الممارسة والمتغيّر وتحديد الكلي منها والجزئي، وكذا ضبط كيفية التعامل المنهجي مع هذه الموارد، سواء في صورتها الإفرادية من بيان حجيّتها والضوابط العامة الحاكمة لتوظيفها في التفسير، أو في صورتها التركيبية وحالات التقديم لها والتأخير أو حالات الإعمال والإهمال لها عند التعارض وضوابط هذه وتلك، وإلى أيّ مدى يمكننا القول -في ضوء ما يطرحه هذا البناء من تأصيل لهذه الموارد - بأن البناء النظري للتفسير هو بناء ناضج وضابط لممارسة إنتاج التفسير من عدمه.

وتجدر الإشارة لأمور:

الأول: معيار المعنى التفسيري الذي اقترحْنا تقويم البناء النظري للتفسير من خلاله، قد دلّلنا على وجاهته بصورة مفصّلة في النظر للتفسير وقضاياه، وكيف أنه يضبط خارطة النظر الكلي لمعاقد هذا الفنّ والتي يقع فيها تشوّش كبير في بيان كيفية التعامل معها، حيث قُمْنا -في بعض الكتابات- باستثماره كمرتكز في المفاضلة بين كتب التفسير[(١)]، وكذا قُمْنا باستثماره في تصنيف النّتاج التفسيري عبر التاريخ[(٢)]، وبيّنا خلال ذلك كيف أنّ النظر لهذه القضايا المفصَلِيّة يتضح على نحو

(١) معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5110

(٢) يراجع: تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، بحث منشور على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/research/53/.

محرّر من خلال معيار المعنى، ما يدلّ على وجاهة ومركزية فكرة المعنى في نسق التفسير وفهمه.

الثاني: في ضوء وجود اختلاف في مفهوم التفسير، فإنّ اختيارنا لمفهومٍ معيّن في التفسير ومحاكمة البناء النظري للتفسير في ضوئه قد يُشْكِل؛ لاحتمال أن يكون البناءُ النظري للتفسير مختلفًا في طريقة تأصيله للتفسير بحسب اختلاف المفاهيم التي صدر عنها الكَتَبَة للتفسير، إلّا أنّ هذا الإشكال غير حاصل؛ لأنه وبِغَضّ النظر عمّا رجّحناه من مفهوم للتفسير، فإن بيان المعنى يمثّل صُلْبَ العملية التفسيرية بالأساس؛ فبدون ضبط المعنى التفسيري أولًا لا يمكن الانطلاق لبيان فائدة أو تحصيل حُكْم... إلخ مما يَرِد عند موسّعة المفهوم عن بيان المعنى كما حرّرناه في غير هذا الموضع؛ ولذا فإنّ التأصيل للمعنى وموارد إنتاجه وتحصيله يظلّ معيارًا ناجعًا جدًّا في النظر للبناء النظري للتفسير واستكشاف قدرته على أن يكون سياجَ تقنينٍ ضابط لممارسة التفسير؛ لأنّنا مهما اختلفت مفاهيمنا لاصطلاح التفسير يبقى التأصيل للمعنى وإنتاجه ضرورة لوجود بناء نظري ضابط لممارسة التفسير، وبدون هذا التأصيل فإنّ وضعية البناء النظري للتفسير ستكون مشكلة بلا ريب من حيث اعتبار قُدْرتها على ضبط ممارسة التفسير.

الثالث: تقويم البناء النظري للتفسير في ضوء معيار محدّد مُلْزِم من واقع التفسير -كمعيار المعنى التفسيري- يجعل نقاشنا في هذا البحث لهذا البناء وما

سيخلص له من نتائج =له مبرّرات ومسوّغات علميّة وليس مجرّدَ رأيٍ لا يمنع غيره ويبقى معه الجدلُ مفتوحًا وقائمًا في الموقف من البناء النظري للتفسير كما نجده في بعض الأطروحات -مما سبق ذكره- خاصّة تلك التي عالجت الموقف من البناء النظري للتفسير بصورة نقديّة دون تحليل موسّع للبناء النظري للتفسير، وهو الأمر الذي يُعِينُ على ضبط خارطة منطلقات البحث المعاصر في البناء النظري للتفسير واتخاذ وجهة علمية محدّدة بشأنها، كما أنّ هذا المسلك يفيد بصورة كبيرة في إثراء وتعميق التثاقف حول طبيعة المعايير المنهجية اللازمة لتقويم البناء النظري للتفسير وقُدْرَته على أن يكُون سياجًا ضابطًا لمزاولة التفسير من عدمه، وتقويم الاجتهادات المقدَّمة في هذا الصّدد.

إنّنا وفي ضوء اختصاص البناء النظري للتفسير بنتاجٍ قديمٍ ومعاصرٍ كما مَرّ، فإنّنا سنفرد لكلّ واحد منهما كلامًا خاصًّا، فنبدأ بتقويم المنتوج التراثي فالمعاصر ثم نعالج بعد ذلك الموقف العامّ من البناء النظري للتفسير في ضوء نتائج عملية التقويم، وفيما يأتي نشرع في المقصود.

المطلب الأول: الثروة النظرية الموروثة للتفسير؛ نقد وتقويم:

يهدف هذا المطلب لتقويم أوعية البناء النظري التراثي في ضبط التفسير وتقنين ممارسته، وقبل الخَطْو لهذا الغرض يجدر الإنباه للآتي:

أولًا: ذَكَرْنَا قبل أنّ أوعية التنظير التراثي للتفسير تتجسّد في ثلاثة أوعية رئيسة؛ وهي: **الكتابات في علوم القرآن، مقدّمات التفاسير، الكتابات في أصول التفسير وقواعده**، والنّاظر في هذه الأوعية يلحظ بشكلٍ عامّ أنها في ضوء عناوينها وطبيعة تشكّلها فإنّ بعضها قد لا يكون من مقاصده وغاياته التأصيل للتفسير وتقنين ممارسته ككتب علوم القرآن ومقدّمات التفاسير، ما يجعل من تقويمها وفق المعيار الذي اقترحْنَا باعتبارها تطرح سياجًا نظريًّا ضابطًا للتفسير يبدو مشكلًا، إلا أن هذه الكتابات معتبرة فعليًّا في التلقي المعاصر -كما هو ذائع ومشتهر- باعتبارها كتابات ضِمْنَ التنظير التراثي للتفسير وضبط ممارسته؛ **ولذا فإنّ تقويمَنا لها فيما سيأتي مرتبطٌ بصورةٍ كبيرةٍ بهذا التلقي المعاصر لبيان مدى وجاهته في النظر لهذه المؤلّفات، وليس تقويمًا لهذه الأوعية في ذاتها ولا مسار الكتابة فيها باعتبار قصد أصحابها التوجّه لتقنين التفسير وضبط ممارسته، وإن كنّا سنقدّم بعض الملحوظات التقويمية حول المسار العام المتعلّق ببعضها، لا سيما كتب علوم القرآن؛ لوجود إشارات في ثناياها تتعلّق بقصدها التقعيد للتفسير وضبط ممارسته كما سيأتي معنا.**

ثانيًا: سندرُج في مناقشتنا لأوعية البناء النظري للتفسير وقدرتها على أن تكون سياجًا تقنينيًّا للتفسير =على ذكر هذه الأوعية وعاءً وعاءً وبيان الموقف منه.

من خلال تأمّل الأوعية الممثّلة للثروة النظريّة الموروثة لضبط التفسير من خلال المعيار الذي اقترحْنَا قبل، يمكننا القول: إنّ هذه الثروة النظرية لم تنظر للتفسير نظرة تكاملية فتحرّر أدواته وتؤصّل لهذه الأدوات، ولكنها أوعية مختلفة في مقاصدها وأغراضها، ولا ينتظمها جميعًا قصدُ تقنين ممارسة التفسير، وبصرف النظر عن جَدْوَى جهودها وقيمة إسهاماتها في ضبط القيام بالتفسير مما سنعلّق عليه لاحقًا، إلا أنه لا يمكن اعتبارها بحال إطارًا نظريًّا حاكمًا للعملية التفسيرية القاصدة والمختصّة بتبيين المعنى المراد ولا ما يقارب ذلك؛ **فهذا البناء النظري الموروث للتفسير يخلو أصلًا من مجرّد البيان لموارد التفسير بصورة محرّرة ومنضبطة، فضلًا عن بيان الثابت والمطّرد منها في الممارسة التفسيرية والمتغيّر الذي يوظّف في مواطن دون أخرى، ومعرفة الكلي من هذه الموارد والجزئي، وكذا الكلام على هذه الموارد وكيفيات التعامل المنهجي معها في الممارسة التفسيرية إفرادًا وتركيبًا، وبيان المحدّدات والقواعد الحاكمة لتدوير هذه الموارد وتشغيلها، وبيان حالات التقديم لها والتأخير أو حالات الإعمال والإهمال عند التعارض وضوابط هذه وتلك.**

إنّنا وبِغَضّ النظر عن فكرة التأصيل لممارسة التفسير وهل كانت مقصدًا حقيقيًّا لبعض أوعية التنظير التراثي للتفسير أم أن بعض هذه الأوعية لم تُعْنَ بذلك أصلًا، وهو الأمر الذي سنشير إليه لاحقًا، إلا أن النظر في هذه الأوعية بصورة عامة لا يُنْتِج معرفة محدّدة ومنضبطة بطبيعة الموارد اللازمة لإنتاج المعنى المُراد، فليس في هذه الأوعية تجريدٌ لكلامٍ تحت عناوين واضحة عن الموارد اللازمة لممارسة التفسير وسَرْد هذه الموارد وذكْرها بطريقة مرتّبة تبرزها للناظر وتوقِفُه عليها، وهو أمرٌ يظهر بصورة بيّنة من خلال استعراض واقع هذا التراث النظري، وفيما يأتي نبيّن واقع هذه الأوعية وملحوظاتنا حولها:

أولًا: الكتابات في علوم القرآن:

الكتابات في علوم القرآن هي كتابات جامعة لأنواع عديدة جِدًّا من الموضوعات التي تتعلّق بالقرآن الكريم من جهات متنوّعة كما أسلفْنَا، فالسيوطي مثلًا -وهو من أبرز مَنْ كَتَبَ في علوم القرآن كما هو معلوم[1]- عالج في كتابه (الإتقان) ثمانين نوعًا من أنواع علوم القرآن؛ بيانها كالآتي:

(١) يقول ابن عقيلة في مقدّمة كتابه (الزيادة والإحسان): «إنّ من أحسن العلوم وأفضلها وأنفعها علوم القرآن وما يشتمل عليه من نفائس البيان. وقد ألّف بعض الأئمة الأعلام كتبًا في هذا المعنى، **وأحسنها الإتقان**... فهو كتاب نفيس شريف، وتأليف عزيز لطيف قلّ أنْ ينسج أحدٌ على منواله أو يحذو على =

النوع الأول: معرفة المكي والمدني. الثاني: معرفة الحضري والسفري. الثالث: النهاري والليلي. الرابع: الصيفي والشتائي. الخامس: الفراشي والنومي. السادس: الأرضي والسمائي. السابع: أول ما نزل. الثامن: آخر ما نزل. التاسع: أسباب النزول. العاشر: ما نزل على لسان بعض الصحابة. الحادي عشر: ما تكرّر نزوله. الثاني عشر: ما تأخّر حكمه عن نزوله وما تأخّر نزوله عن حكمه. الثالث عشر: معرفة ما نزل مفرّقًا وما نزل جمعًا. الرابع عشر: ما نزل مشيّعًا وما نزل مفردًا. الخامس عشر: ما أنزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحد قبل النبي ﷺ. السادس عشر: في كيفية إنزاله. السابع عشر: في معرفة أسمائه وأسماء سوره. الثامن عشر: في جَمْعِه وترتيبه. التاسع عشر: في عدد سوره وآياته وكلماته وحروفه. العشرون: في حُفّاظه ورُواته. الحادي والعشرون: في العالي والنازل. الثاني والعشرون: معرفة المتواتر. الثالث والعشرون: في المشهور. الرابع والعشرون: في الآحاد. الخامس والعشرون: في الشاذ. السادس والعشرون: الموضوع. السابع والعشرون: المدرج. الثامن والعشرون: في معرفة الوقف والابتداء. التاسع والعشرون: في بيان الموصول لفظًا المفصول معنى. الثلاثون: في الإمالة والفتح وما بينهما. الحادي

=

مثاله». الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ت: مجموعة من الباحثين، نشر مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الثانية، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م، (١/ ٨٣).

والثلاثون: في الإدغام والإظهار والإخفاء والإقلاب. الثاني والثلاثون: في المد والقصر. الثالث والثلاثون: في تخفيف الهمزة. الرابع والثلاثون: في كيفية تحمّله. الخامس والثلاثون: في آداب تلاوته. السادس والثلاثون: في معرفة غريبه. السابع والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة الحجاز. الثامن والثلاثون: فيما وقع فيه بغير لغة العرب. التاسع والثلاثون: في معرفة الوجوه والنظائر. الأربعون: في معرفة معاني الأدوات التي يَحْتَاج إليها المفسّر. الحادي والأربعون: في معرفة إعرابه. الثاني والأربعون: في قواعد مهمّة يحتاج المفسّر إلى معرفتها. الثالث والأربعون: في المحكم والمتشابه. الرابع والأربعون: في مقدّمه ومؤخّره. الخامس والأربعون: في خاصّه وعامّه. السادس والأربعون: في مجمله ومبينه. السابع والأربعون: في ناسخه ومنسوخه. الثامن والأربعون: في مشكله وموهم الاختلاف والتناقض. التاسع والأربعون: في مُطلقه ومقيّده. الخمسون: في منطوقه ومفهومه. الحادي والخمسون: في وجوه مخاطباته. الثاني والخمسون: في حقيقته ومجازه. الثالث والخمسون: في تشبيهه واستعارته. الرابع والخمسون: في كناياته وتعريضه. الخامس والخمسون: في الحصر والاختصاص. السادس والخمسون: في الإيجاز والإطناب. السابع والخمسون: في الخبر والإنشاء. الثامن والخمسون: في بدائع القرآن. التاسع والخمسون: في فواصل الآي. الستون: في فواتح السور. الحادي والستون: في خواتم السور. الثاني والستون: في مناسبة الآيات والسور. الثالث والستون: في

الآيات المشتبهات. الرابع والستون: في إعجاز القرآن. الخامس والستون: في العلوم المستنبطة من القرآن. السادس والستون: في أمثاله. السابع والستون: في أقسامه. الثامن والستون: في جدله. التاسع والستون: في الأسماء والكنى والألقاب. السبعون: في مبهماته. الحادي والسبعون: في أسماء من نزل فيهم القرآن. الثاني والسبعون: في فضائل القرآن. الثالث والسبعون: في أفضل القرآن وفاضله. الرابع والسبعون: في مفردات القرآن. الخامس والسبعون: في خواصّه. السادس والسبعون: في رسوم الخط وآداب كتابته. السابع والسبعون: في معرفة تأويله وتفسيره وبيان شرفه والحاجة إليه. الثامن والسبعون: في شروط المفسّر وآدابه. التاسع والسبعون: في غرائب التفسير. الثمانون: في طبقات المفسّرين.

وإنّ الناظر في محتويات هذه الأنواع التي أَوْرَدَهَا السيوطي -وتورِدُها مؤلّفات علوم القرآن بشكلٍ عامّ على تفاوت بينها في هذه الموضوعات زيادةً ونقصًا- لا يلحظ فيها إفرادًا لحديثٍ متكاملٍ عن موارد التفسير، أو كيفيات التعامل المنهجي مع هذه الموارد؛ إفرادًا وتركيبًا؛ **ولهذا فإنّ الناظر فيها لا يسعه اعتبار هذه المؤلفات بمثابة سياج تقنيني ضابط للتفسير ومبيّن لطريقة توظيف موارد التفسير إفرادًا وتركيبًا وكيفيات القيام بهذا التوظيف، بل إنّه يعجز معها عن مجرّد ضبط موارد التفسير ضبطًا محرّرًا وبيان الثابت منها والمتغير في الممارسة التفسيرية وكذا الكلي والجزئي.**

يقول الدكتور/ مولاي عمر حماد عن مؤلفات علوم القرآن: «والغالب على هذه الكتب أنها تجمع سائرَ العلوم التي لها تعلّق مباشر بالقرآن الكريم؛ كعلم أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، والمكي والمدني، وجمع القرآن... إلا أنها لم تقعّد التقعيد الذي يضبط العملية التفسيرية نفسها»[(١)].

لقد حوتْ مؤلّفات علوم القرآن فعليًّا تنظيرات منثورة تَتّصل ببعض موارد التفسير، كالكلام على **النظائر القرآنية وأسباب النزول والسنّة النبوية، وغير ذلك**، إلّا أنّ تناول كتب علوم القرآن لهذه الموارد فضلًا عن ملاحظته لقصور هذا التناول عن شمول سائر الموارد وتقديم إطار معالجة متكامل لها، فإنه يلاحَظ عليه كذلك أمرين رئيسين:

الأول: أن غاية ما يقدّمه معلومات عامة عن الموارد من حيث هي: دون بيان رُتْبتها وحجّيَّتها وكيفية الاستدلال بها في بيان المعنى، والضوابط والقواعد العامة الحاكمة لهذا الاستدلال، وكذا كيفية التوظيف التركيبي لهذه الموارد في بيان المعنى وضوابط تأخيرها وتقديمها وكيفيات التعامل عند تعارضها... إلخ، ومن ثم يكون التناول ليس له كبير إفادة حقيقية في ضبط التعامل مع الموارد في العملية التفسيرية.

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، دار السلام، ط:١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م، (ص: ٢٢).

الثاني: الكلام على الموارد التفسيرية ليس باعتبارها موارد تفسيرية بالأساس وإنما باعتبارها موضوعات -وأحيانًا فنونًا- مستقلّة، ومن ذلك مثلًا[(١)]:

(معرفة أسباب النزول)؛ فهذا هو النوع التاسع من أنواع علوم القرآن عند صاحب (الإتقان)، وبعد أن ذكر السيوطي بإيجاز المؤلّفات في هذا النوع، عالج جملة مسائل كالآتي[(٢)]:

المسألة الأولى: الرَّدّ على مَنْ زعم أنه لا طائل من معرفة أسباب النزول، وبيان أهميتها وفوائدها.

المسألة الثانية: ذكر خلاف الأصوليين في (هل العبرة بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟).

المسألة الثالثة: نزول الآية على سبب خاصّ ووضعها مع ما يناسبها من الآي العامة رعايةً لنَظْمِ القرآن وحُسْن السياق.

المسألة الرابعة: المراد بسبب النزول، وهل يعرف بالرواية أم بالقرائن؟

المسألة الخامسة: تعدُّد أسباب النزول.

---

(١) هناك عدّة كتب تراثية في علوم القرآن، وسنركّز في كلامنا على كتاب (الإتقان)، كونه يمثّل أهم الكتابات في علوم القرآن كما هو معلوم.

(٢) الإتقان، (١/ ٨٥) وما بعدها.

وبِغَضّ النّظر عن أسباب وقوع هذه المعالجة في كتب علوم القرآن لهذه الموارد التي تُورِدها على هذا النحو مما يحتاج لبحث خاصّ، إلا أنّ هذه المعالجة في ضوء تعاملها مع موارد التفسير كما لو كانتْ منفصلة تمامًا عن غرض كلّي هو التفسير وبيان المعنى فإنها لا تكون فقط غير مجدية في شرح كيفيات التوظيف التفسيري للموارد؛ إفرادًا وتركيبًا، ولكن كذلك تكون مَدْعَاة لوقوع أخطاء شديدة في التنظير لموارد التفسير ومصادَمة هذا التنظير للواقع التطبيقي القائم للتفسير، لأنها تَنْظُر لموارد التفسير من حيثية مغايرة للحيثية التي يجب أن يُنْظَر إليها من خلالها باعتبارها موارد تفسيرية ويجب دَرْسها -في ساحة التفسير- في هذا السياق أصالة؛ فتقوم بعزلها عن المعنى ودورها في تقريره لتفهمها بشكلٍ مستقلّ، وكأنّ مَنْ أَوْرَدَها له اعتبار خاصّ يحتاج إلى نظر، ما يسمح بولادة منطلقات مشكلة في التعامل والتنظير لهذه الموارد، خاصّة تلك التي هي عبارة عن مرويات معينة يوظّفها المفسّر بصورة متغيّرة في مواطن دون أخرى؛ إِذْ يكون المنطلَق الذي يصدر عنه التنظير في التعامل مع هذه المرويات هو المنطلق النقلي، وأنّ إيرادها من قِبَل المُفَسّر كان على سبيل النّقل والرواية، ثم يَبحث في غرض النّقل بحسب طبيعة المادة الموظَّفة؛ فمتى كانت رواية روايات إسرائيلية اعتبرناها من باب الاستشهاد لما هو متقرّر سلفًا في دِيننا، وصِرْنا نبحث في مضامينها، وننظر ما وافقنا منها فنقبله وما خالفنا نردُّه... إلخ مما سيأتي تفصيله، ومتى كانت مرويات نزول حملناها على قصدية الإخبار

بالنّزول، وصرنا نبحث في عبارات المفسّرين، وما يحتمل أن يقصدوا السببية به وما ليس كذلك، ونتصوّر أن لهم اصطلاحات خاصّة في ذلك، ونفرّع الكلام تبعًا لذلك في المسألة.

وتأمل كيف يقول السيوطي في تحليله لإيراد السلف لأسباب النزول: «كثيرًا ما يذكر المفسّرون لنزول الآية أسبابًا متعدّدة، وطريق الاعتماد في ذلك أن ينظر إلى العبارة الواقعة؛ فإنْ عبّر أحدُهم بقوله: نزلتْ في كذا، والآخر: نزلتْ في كذا، وذكَر أمرًا آخر؛ فقد تقدّم أنّ هذا يُراد به التفسير لا ذِكْر سبب النزول، فلا منافاة بين قولهما إذا كان اللفظ يتناولهما كما سيأتي تحقيقه في النوع الثامن والسبعين، وإنْ عبّر واحدٌ بقوله: نزلتْ في كذا، وصرّح الآخر بذِكْر سبب خلافه فهو المعتمَد وذاك استنباط... وإنْ ذَكَر واحدٌ سببًا وآخرُ سببًا غيره فإنْ كان إسنادُ أحدهما صحيحًا دون الآخر فالصحيح المعتمَد...»[(١)].

وظاهر أنّ مثل هذا التأصيل ليس فقط لا يفيد شيئًا في بيان كيفيات توظيف أسباب النزول في بيان المعنى ورُتب هذا التوظيف، بل إنه يَظْهَرُ مُنْبَتّ الصلة بالحيثية التي يجب أن تُقْرأ مرويات النزول في ضوئها في التفسير؛ لأن المفسّر ليس بناقلٍ أو راوٍ بالأساس، حتى تُبْحَثَ معه المسألة بهذه الصورة ويُنظر في اصطلاحاته من خلال النظر في الروايات، ولكنه مستدلّ بالأساس، وبالتالي

(١) الإتقان، (١/ ٩٢).

فالواجب دَرْس قرائن استدلاله بالمروية على المعنى؛ فتأمُّل المعنى مثلًا وما يحتفّ به من قرائن هو الأصل في فهم السببية، وأنّ المفسر بناه بشكلٍ يوحي بأن مردّه في البناء يرجع لاعتباره وجود نزول خاصّ، لا النظر في عبارات المفسّرين في الموارد وافتراض أن لهم اصطلاحات في التعبير عن النزول، الأمر الذي لا يمكن ضبط المسألة من خلاله أبدًا، بل يكون مَدْعَاة لنقد المفسّرين واتهامهم بأنّ اصطلاحاتهم كانت مَرِنَة وغير محدّدة في ضوء ما يظهر لنا من تشتّت تعبيراتهم في الواقع التطبيقي في ذلكم الصّدد واختلافها[1]، وسيأتي مزيد توضيح لذلك.

(١) وتأمّل مثلًا كيف يقول أحدُ الباحثين: «نشأ هذا المصطلح [أسباب النزول] في القرون الأولى على ألْسِنَة مفسّري السلف، حاملًا لأوجه كثيرة من الدلالات والمعاني، غير منحصِر في معنى منها دون آخر، بل كان مرنًا فضفاضًا تتحدّد دلالاته وفق سياقه الذي ورد فيه، وبحسب مقاصد قائله والقرائن التي احتفّت بكلامه». نقد التفسير بين الواقع والمأمول، محمد صالح، ضمن بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م، (١/ ٢٩١). ويقول كذلك باحث آخر: «توسَّع السلف -رحمهم الله- في استعمال التعبير بالنزول حيث يُطْلِقُون هذا المفهوم على ما تضمّنته الآية بعمومها من صور وأمثلة، فيَظُنّ مَنْ بعدهم أنهم يريدون بالنزول ما اصطُلح عليه أخيرًا، وهو الحَدَثُ الذي تنزل بسببه الآية، وليس الأمر كذلك عندهم». المحرّر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة (دراسة الأسباب رواية ودراية)، خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع-السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٩، (١/ ١٢١). وهذه افتراضات غير صحيحة سببها محاولة استيعاب الواقع التطبيقي في ضوء منطلَق مغلوط يتمثّل في أنّ السلف كانوا رواة لهذه المرويات، في حين أنّ استحضارنا أنهم كانوا مستدلّين بالمرويات يرفع هذه الإشكالات التي ما كان لها =

إنّنا وفي ضوء ما سلف يمكن لنا القول بأنّ تنظيرات كتب علوم القرآن لموارد التفسير فضلًا عن أنّها لا تقدّم معالجةً شمولية لسائر الموارد، إلا أنّ ما تقدّمه من تأصيل لبعضِ هذه الموارد هو تأصيلٌ قليل الجدوى؛ إِذْ يرتبط بالكلام العام عن الموارد دون بيان كيفيات توظيفيها إفرادًا وتركيبًا، كما أنه يأتي مشكلًا في منطلقاته وطريقة بنائه المنهجي، ما يجعله بحاجة لمراجعة جذرية، ومن ثم فإنّ اعتبار هذه التنظيرات سياجًا ضابطًا للتفسير أمرٌ لا يمكن ادعاؤه بحال.

إنّنا وبِغَضّ النظر عن الإشكال السابق الخاصّ بمنطلقات التنظير لموارد التفسير في كتب علوم القرآن، فإنّ الناظر في التأصيلات التي تورِدُها هذه المؤلّفات -والتي يُرْجَع لها عادة في كثير من البحوث المعاصرة- يلاحِظ عليها ما يأتي:

أولًا: أنها عبارة عن سَرْدٍ لجملة آراء متنوّعة ذكرها سابقون دون ترجيح غالبًا أو تحرير للرأي الأكثر قبولًا في المسألة؛ فالسيوطي مثلًا أورد في المسألة الرابعة من المسائل المتعلّقة بأسباب النزول قولَ الواحدي: «لا يحلّ القول في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسماع ممن شاهدوا التنزيل ووقفوا على

=

لتوجد أصلًا لولا الغلط في مدخل النّظر لحضور هذه المرويات في التفسير وطبيعة الحيثية التي يجب قراءتها من خلالها.

الأسباب وبحثوا عن عِلْمِها»، ثم نقل قولًا آخر ظاهرُه المخالفة لقول الواحدي، فقال بعد نقله لقول الواحدي: «وقال غيره: معرفة سبب النزول أمرٌ يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا...»[(١)]. فالقول الثاني الذي جعله السيوطي مقابلًا لقول الواحدي يشير -كما هو بَيّنٌ منه- إلى أن معرفة سبب النزول تحصل للصحابة بنوع من الاجتهاد، وهذا مؤدّاه إلى أنّ الكلام في الأسباب لا يجري على الصورة التي ذكرها الواحدي من ضرورة النقل والرواية عمّن شاهدوا التنزيل، بل يمكن الاجتهاد فيه؛ لأنّ من شاهدوا التنزيل حصل علمُهم بأسباب النزول بقرائن اجتهادية، وبالتالي فلا مانع من الكلام في الأسباب والاجتهاد في القول فيها دون تقيّد بالنقل والسماع، إلا أنْ يكون المراد بالقول الثاني أنه يتضافر في معرفة السبب أمران: المشاهدة أو المعاصرة لحادث النزول، ثم تمييز كونه سببًا بقرائن تنضاف للمشاهدة. لكن ظاهر صنيع السيوطي بمقابلته بين القولين لا تفيد ذلك، وكذا قوله بعد حكاية القول الثاني: «وربما لم يجزم بعضهم فقال: أحسب هذه الآية نزلت في كذا»[(٢)].

(١) الإتقان في علوم القرآن (١/ ٩١). وهذا القول نسبه الزركشي في البرهان لابن دقيق العيد.

(٢) الإتقان، (١/ ١١٥).

وهذا النسق ظاهر في كُتُبِ علوم القرآن وهي أنها تجمع بلا تحرير لما تجمعه رغم احتوائه على وجهات نظر مختلفة ومتباينة، وهو أمر بَيِّنٌ جدًّا لمن يطالعها ولا يحتاج لتقرير.

يقول الدكتور/ أحمد بوعود: «إنّ اللحظة الزمنية التي تنتمي إليها كتب علوم القرآن (بدءًا من فنون الأفنان إلى الإتقان) هي ما سُمّي في الفكر الإسلامي بقرون الجمود، حيث توقّف العقل المسلم عن الإبداع... وضمن هذا السياق جاءت كتب علوم القرآن، ومنها (الإتقان) للإمام السيوطي رضي الله عنه الذي ظهر في القرن العاشر وأخذ الناس عنه، وما زالوا، يأخذون كلّ قضايا هذا الفنّ على علاتها، وعلى رأس هذه العلل نجد الاضطراب بين الرواية والدراية في تناول قضايا خطيرة جدًّا تتصل بأساس اعتقاد المسلمين وهو القرآن الكريم»[(١)].

ويقول بعد ذلك في مستهل مبحث (علوم القرآن بين الرواية والدراية): «أعرض هنا لبعض قضايا علوم القرآن تفرض مناقشة وتأمّلًا، وتكشف عن ثغرات منهجية تنال من قدسيّة القرآن الكريم يتكئ عليها الفكر الحداثي والاستشراقي على حدّ سواء. وأشير إلى أن تناول هذه القضايا إنما هو للتمثيل

(١) علوم القرآن في المنظور الحداثي؛ دراسة تحليلية نقديّة لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، دار الكلمة للنشر والتوزيع- مصر، ط: الأولى: ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م، (ص: ٧٩- ٨٠).

فقط لا الحصر. وإلا فلو أراد الباحث تتبّع هذه الثغرات في جلّ قضايا هذا الفنّ لاحتاج إلى بحث آخر»[١].

ويعلّق الدكتور/ أحمد بوعود على اختيار صاحب (الإتقان) لأحد الآراء فيقول: «كيف ينشرح صدر السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ لهذا الرأي، وقد أورد ما يخالفه عن جمهور العلماء وعلى رأسهم صحابة رسول الله ﷺ دون أن يقدّم دليلًا على ذلك؟!»[٢].

ويعلّق كذلك على كتب علوم القرآن وسردها لأخبار تتعلّق بجَمْعِ القرآن ونزوله دون تحليل رغم خطورة ما تسرده وتشغيبه على تواتر القرآن وحِفْظِه، فقال: «إنّ الحاجة ماسّة إلى مراجعة نقدية لعلوم القرآن ونقد محتوياته حتى لا يبقى التراث منفذًا للطاعنين وعبث العابثين. وإذا كان الإيمان عاصمًا من قواصم الزّيغ والانحراف والشكّ فإنّ هناك من يبتغي معرفة نقية تثبت إيمانه أو تلج به في عالم الإيمان، وليست علوم القرآن بما هي عليه الآن مما يساعد على ذلك»[٣].

(١) علوم القرآن في المنظور الحداثي؛ دراسة تحليلية نقدية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، (ص: ٨١).

(٢) علوم القرآن في المنظور الحداثي؛ دراسة تحليلية نقدية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، (ص: ٨٦).

(٣) علوم القرآن في المنظور الحداثي؛ دراسة تحليلية نقدية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، (ص: ٨٨).

وفي ضوء هذه الوضعية من عدم الموازنة بين الآراء ومناقشتها والاختيار المسوغ منها فإنّ الناظر يظلّ عاجزًا أحيانًا عن بيان الوجهة اللازمة في المسألة ويخلص أنها بحاجة لبحث وتقرير.

ثانيًا: بعض هذه التأصيلات هي من تقرير المؤلّفات بشكلٍ مباشرٍ، فخلافًا لما تقوم به هذه الكتابات من جَمْعٍ لتنظيرات السابقين، فإنها أحيانًا تكون هي مَنْ يقرّر التنظير في المسألة بصورة مباشرة لا أنها تنقله عن السابقين؛ فالسيوطي مثلًا في المسألة الخامسة من مسائل أسباب النزول وذِكْر المفسّرين لأسباب نزول عديدة للآية الواحد، قال بعد ذِكْرِ بعض التنظيرات في الموضوع: «تأمّل ما ذكرتُه لك في هذه المسألة واشدُد به يديك فإني حرّرته واستخرجتُه بفكري من استقراء صنيع الأئمة ومتفرّقات كلامهم ولم أُسْبَق إليه»[(١)].

وإنّ الناظر في مثل هذه التنظيرات التي قرّرَتْها هذه المؤلّفات يجدها مما لا يمكن التأسيس عليه؛ لأمور عديدة؛ أبرزها اثنان:

الأول: عدم وجود تأسيس منهجي يدفع لقبول هذه التنظيرات.

الثاني: عدم تعاقب المحرِّرين عبر التاريخ على هذه التنظيرات نقدًا وتقويمًا في إطار حركة علمية متكاملة للعناية بالجانب التنظيري للتفسير ما يُؤْذِن بضبط هذا التنظير وتنقيحه والتثبّت من صحّته.

---

(١) الإتقان في علوم القرآن، (١/ ٩٩).

فأمّا الأول (عدم وجود تأسيس منهجي يدفع لقبول التنظيرات التي تورِدُها) فهو ظاهر لمن يطالع واقع هذه الكتابات وطبيعة معالجاتها، حيث لا يظهر فيها النزع لتأسيس تأصيلها التفسيري عبر استقراء التراث التطبيقي، ما يجعل قبول هذا التأصيل له ما يسوّغه ويُعِين عليه، وإنما تنحو لذكر تأصيلاتها لبعض قضايا التفسير بصورة مباشرة وبدون توسّع في سَوْقِ الاستدلالات، ما يجعل هذه التأصيلات بحاجة لتقرير؛ لأن الطريقة التي قرّرها بها أصحابُها غير مذكورة ولا قائمة بين أيدينا وإنما تمثّل فقط وجهة نظرهم الخاصّة.

وصحيح أنها وجهة نظر لعلماء كبار لهم باعٌ في النّظر والفهم، إلا أن تقرير تأصيل معيّن وتعميمه لا بد له من دلائل ظاهرة تدفع لقبوله والتسليم به.

أمَّا عن الأمر الثاني (عدم تعاقب العلماء على تنقيح التأصيل الذي أوردتْه هذه الكتابات في إطار حركة علمية متتابعة) فهو ظاهر أيضًا من تأملِ حركة الكتابة النظرية في ضبط التفسير، والتي لا تحوي سوى كتابات قليلة جدًّا بينها تباينات واختلافات واسعة في المصطلحات والمفاهيم والمقاصد والأغراض والموضوعات والمسائل كما سنبيّن، وهو الأمر الذي لم يسمح بوجود حركة علمية للعناية بالجانب النظري للتفسير يتخلّق عنها تنقيح التنظير الذي أنتجتْه مثل هذه الكتابات ولا غيرها -كما سيتضح- والتثبّت منه والعمل على تقريره وتحريره كما في العلوم الأخرى كالفقه واللغة والأصول وغير ذلك، مما يجعل الاستناد لهذا التنظير له مساغه ووجاهته؛ إِذْ تتابُع أهل العلم في التخصّص على

قبول تنظير ما والتصريح به والاتكاء عليه في المطارحات يعطي وجاهة لا يمكن مجاوزتها لهذا التنظير.

وتجدر الإشارة هاهنا لما يأتي:

أولًا: تَبْرُزُ في مقدّمات مدونات علوم القرآن -لا سيما المركزية منها- فكرة إقامة أنواع علوم القرآن لتكون على وزان ما هو قائم في علم الحديث.

يقول ابن الجوزي (٥٧٩هـ) في مقدمة كتابه (فنون الأفنان في عيون علوم القرآن): «الحمد لله الذي أكرَمَنا بالتوحيد ودين الإسلام، وأنزل إلينا أشرف الكتب وأحسن الكلام، وجعله معجزًا في المعنى واللفظ والنّظام، مشتملًا على علوم حارتْ فيها عقول الأنام، فمنه ما يُوضح الحلالَ ويُبيّنُ الحرام، ومنه وعدٌ على التُّقى ووعيدٌ على الآثام...، ومنه أمرٌ ونهي وخبر واستخبار إلى غير ذلك من الأقسام... **لمّا أَلَّفتُ كتابَ (التلقيح في غرائب علوم الحديث)، رأيتُ أنّ تأليف كتاب في عجائب علوم القرآن أولى»**[(١)].

يقول البلقيني (٨٢٤هـ) في مقدمة كتابه (مواقع العلوم في مواقع النجوم): «وقد صنّف في علوم الحديث جماعة في القديم والحديث، وتلك الأنواع هي في سنده دون متنه وفي مسنِدِيه وأهل فنّه. وأنواع القرآن شاملة وعلومه كاملة.

(١) فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ابن الجوزي، ت: ضياء عتر، دار البشائر- بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م، (ص: ١٤٠- ١٤١).

فأردتُ أن أذكر في هذا التصنيف ما وصل إليه علمي مما حواه القرآن الشريف من أنواع علمه المنيف...»[(١)].

ويقول الزركشي في مقدّمة (البرهان): «ولمّا كانت علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تُستقصى؛ وجبت العناية بالقدْر الممكن. **ومما فات المتقدِّمين وضْعُ كتاب يشتمل على أنواع علومه كما وضَعَ الناس ذلك بالنسبة إلى علم الحديث، فاستخرتُ الله تعالى -وله الحمد- في وضعِ كتابٍ في ذلك جامعٍ لما تكلّم الناس في فنونه**، وخاضوا في نكته وعيونه، وضمَّنته من المعاني الأنيقة والحكم الرشيقة ما يهزّ القلوب طربًا، ويبهر العقول عجبًا؛ ليكون مفتاحًا لأبوابه، وعنوانًا على كتابه، مُعِينًا للمفسِّر على حقائقه، ومطلعًا على بعض أسراره ودقائقه، والله المخلّص والمعين، وعليه أتوكل وبه أستعين، وسمَّيته: البرهان في علوم القرآن»[(٢)].

ويقول السيوطي في مقدمة (الإتقان): «ولقد كنتُ في زمان الطَّلَب أتعجّب من المتقدّمين **إِذْ لم يدوّنوا كتابًا في أنواع علوم القرآن كما وضعوا ذلك بالنسبة إلى علم الحديث...**»[(٣)]، وبعد أن ذكر بعض الكتابات التي طالَعَها في ذات

(١) مواقع العلوم في مواقع النجوم، جلال الدين البلقيني، ت: أنور محمود المرسي خطاب، دار الصحابة للتراث بطنطا- مصر، (ص: ٢٨).

(٢) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، (١/ ٣٠).

(٣) الإتقان، (١/ ١٤).

السياق وتأليفه لكتابه: (التحبير في علم التفسير) اعتمادًا على كتاب البلقيني (مواقع العلوم في مواقع النجوم)، ورغبته بعد ذلك في وضع كتاب أوسع تفصيلًا =ذكر السيوطي اطّلاعه على كتاب الزركشي ونقَل خطبته، ثم قال: «ولمّا وقفتُ على هذا الكتاب [البرهان في علوم القرآن] ازددتُ به سرورًا، وحمدتُ اللهَ كثيرًا، وقوي العزم على إبراز ما أضمرتُه، وشددتُ الحزم في إنشاء التصنيف الذي قصدتُه، **فوضعتُ هذا الكتاب العليّ الشأن الجليّ البرهان الكثير الفوائد والإتقان، ورتّبتُ أنواعه ترتيبًا أنسب من ترتيب (البرهان)، وأدمجتُ بعض الأنواع في بعض، وفصّلتُ ما حقّه أن يبان، وزدتُه على ما فيه من الفوائد والفرائد والقواعد والشوارد ما يشنّف الآذان، وسمّيته بالإتقان في علوم القرآن...**»[(١)].

لقد درج علماء الحديث على ذكر جملة من أنواع علوم الحديث، وهي قضايا تدور -كما هو معلوم- حول الحديث النبوي وما يتعلّق به من مسائل الرواية والدراية، وناسخ الحديث ومنسوخه، وشرحه وبيانه وما يستخرج منه

(١) الإتقان، (١/ ٢٣). ويلاحظ أنّ الكتابات في علوم القرآن فيما بعد السيوطي كـ(الزيادة والإحسان) وغيرها لم تذكر أمثال هذه النصوص وإقامة أنواع علوم القرآن على وزان أنواع علوم الحديث، وهذا طبيعي حيث صارت علوم القرآن بالنسبة لهذه الكتابات المتأخّرة مجالًا معرفيًّا خاصًّا أقامت أركانه الكتابات المتقدّمة في علوم القرآن، وبالتالي انصبّ الكلام على هذا النسق ذاته سواء بالزيادة عليه أو تقريبه واختصاره أو تحرير بعض الوارد فيه، وغير ذلك من المشاغل البحثية.

من معارف وهدي نبوي، وغير ذلك[1]، ومن هاهنا فإنّ مؤلّفات علوم القرآن كأنها حاولت النسج على ذات المنوال فذكرت التالي فَأَتَتْ بموضوعات وقضايا كثيرة جامعها الرئيس هو اتصالها بالقرآن الكريم؛ حيث ذكرتْ جَمْعَ القرآن وتدوينه وقراءاته والأحرف التي نزل عليها وناسخه ومنسوخه وغريبه ومبهمه... إلخ، وحاولتْ في معالجة هذه الأنواع -بشكلٍ عامّ- الإتيان ببعض الكلام النظري المعروف حول هذه الموضوعات مما هو متناثر في مظانّ متعدّدة ووضعه في محلّ واحد لتكون أنواع علوم القرآن مرتّبة ومقسّمة على وزان أنواع علوم الحديث، ويسهل مطالعتها والوقوف عليها، ولهذا ساغ لهذه المؤلّفات إجمالًا العمل من خلال فكرة الجمع للأنواع باعتبار وجودها سلفًا ووجود مقولات متناثرة للعلماء فيها تحتاج فقط لجمع وترتيب في الأعمّ الأغلب.

وإنّ فَهْمَ هذا الصنيع عن مؤلّفات علوم القرآن مهمٌّ في تقويم هذه المؤلّفات؛ كونه يبرز -بقدرٍ كبيرٍ- عدم تحرّر قصديتها رأسًا للتأصيل للتفسير والتقعيد له كما قد يُتَصَوّر، وإنما ذِكْر أنواع علوم القرآن بصورة مرتّبة لا غير، وصحيح أنّ في هذه المؤلّفات عبارات وإشارات توحِي بقصد التقعيد للتفسير

(١) وعلم مصطلح الحديث (أصول الحديث) هو التكثيف النظري للقضايا المركزية لعلم الحديث (قضايا الرواية والدراية) وإن لم يستوعب جميعها كما هو معلوم.

وذكر القواعد الضابطة لممارسته[1]، ولكن هذا القصد التقعيدي -بِغَضّ النظر عن طبيعة مفاهيم هذه المؤلّفات في اصطلاح القواعد- لا يدلّ عليه واقع هذه الكتب وطريقة تشكّلها، وإنما هو من جملة التشوّش الحاصل عند أصحابها واضطرابهم في التأليف بشكلٍ عامّ، وبالتالي فإنّ اعتبارها ككتب تنظير وتأصيل للتفسير تبعًا لمثل تلكم الإشارات التي تَرِد في ثناياها هو محضُ تصوّرٍ معاصرٍ

(١) يقول السيوطي مثلًا في خاتمة (الإتقان): «وقد مَنّ اللهُ تعالى بإتمام هذا الكتاب البديع المثال المنيع المنال... **أسّسْتُ فيه قواعد مُعِينة على فهم الكتاب المنزل**، وبيّنتُ فيه مصاعد يُرتقى فيها للإشراف على مقاصده ويتوصّل، وأركزتُ فيه مراصد تفتح من كنوزه كلّ باب مقفل، فيه لباب العقول وعباب المنقول وصواب كلّ قول مقبول، محضتُ فيه كتب العلم على تنوّعها، وأخذتُ زبدها ودرّها، ومررتُ على رياض التفاسير على كثرة عددها، واقتطفتُ ثمرها وزهرها، وغصتُ بحار فنون القرآن فاستخرجت جواهرها ودررها، وبقرت عن معادن كنوز فخلصت سبائكها وسبكت فِقَرها، فلهذا تحصَّل فيه من البدائع ما تُبَتُّ عنده الأعناق بتًّا وتَجَمَّع في كلّ نوع منه ما تفرق في مؤلفات شتَّى...» الإتقان، (٢/ ١٠٥٠). كما أن السيوطي قد أورد الأنواع التي ذكرها في كتابه: (التحبير في علم التفسير) وجعلها ضمن كتابه (الإتقان)، وقد ذكر السيوطي في مقدمة (التحبير) أن الأنواع التي سيورِدُها هي محاولة لإقامة علم التفسير ليكون على وزان علم مصطلح الحديث، ما يعني أن (التحبير) بما حواه من هذه الأنواع يشبه أن يكون -من وجهة نظر السيوطي- كالسياج النظري الضابط لفهم النصّ القرآني وما يتّصل بذلك؛ إذْ مصطلح الحديث هو السياج النظري الضابط للتعامل مع الحديث، وبالتالي فجَعْل السيوطي لهذه الأنواع التي أوردها في (التحبير) ضمن كتابه (الإتقان) الذي هو إقامة لأنواع علوم القرآن على وزان الكتابة في أنواع علوم الحديث =يؤشّر على حيازة (الإتقان) لما يعين أيضًا على التقنين والضبط للتفسير.

خاطئ في استيعاب واقع هذه التصانيف وغاياتها المركزية ونسق بنائها، وإلزام لها بما لا تدلّ عليه حقيقة مقاصدها ولا طريقة تشكّلها من قريب أو بعيد.

ثانيًا: هذا المنطلق الذي قامتْ عليه مؤلّفات علوم القرآن من وجود تنظيرات ذكرها العلماءُ في القضايا المتعلّقة بالقرآن، وبالتالي التصدي لجمع هذه التنظيرات لا تقريرها مما يحتاج لنقاش مفصّل، وبشكلٍ عامّ فإنّ هناك قضايا جرى نقاشُها بصورة كبيرة ما يجعل هذا المنطلَق له مساغه أحيانًا، وأنّنا بحاجة لجمع ثمرة النقاش النظري الحاصل في هذه القضايا وترتيبها، إلا أن كثيرًا من القضايا سواء تلك التي تَخُصّ التفسير أو بعض المسائل المتّصلة بالقرآن لم يقع فيها كبيرُ نقاش يمكن أن يكون قد تولّد عنه تقريرات نظرية ضابطة لتصوّر المسائل، فضلًا عن أن يكون هناك نظريات متكاملة النّسق في هذا الباب، وبالتالي فنحن لَسْنَا أمام تنظير مقرّر على الحقيقة يحتاج لجمع وترتيب، **بل إنّ الأمر يحتاج لبحث وتقرير، ما يجعل انطلاقة هذه الكتابات إزاء هذه القضايا الكثيرة التي عالجتْها من فكرة التقرّر وتقصّدها للجمع تبدو مشكلة أصلًا وغير صحيحة، وهو الأمر الذي أوقع هذه الكتابات -في نظرنا- في أخطاء وإشكالات عديدة يلحظها مَنْ يُطالع هذه الكتابات ويدقّق في الانطلاقة المغلوطة التي قامتْ عليها من جمع ما قرّره السابقون في قضايا علوم القرآن، والآثار الناجمة عن هذه الانطلاقة، والتي منها:**

- **إيراد تأصيلات عديدة جدًّا بلا كبير تأسيس ومناقشة**: إنّ انطلاقة المؤلّفات من وجود تنظيرات سابقة أغرتها بجمع مادة كبيرة جدًّا مما يتعلّق بالتفسير ومسائله والتصدّي للقول في هذه القضايا، إلا أنها في ضوء ذلك لم تُشْبِع هذه القضايا بحثًا ولا تدقيقًا، بل كان الغالب عليها هو الطَّرْق الخفيف والمعالجة العابرة غير العميقة، وهو ما أضعفَ من قيمة معالجة هذه المؤلّفات لتلكم القضايا التي تكلمَتْ فيها بصورة ظاهرة وصدّها عن أن تحوز قدرًا ظاهرًا من الثّراء والعمق والإفادة في حلّ بعض الإشكالات.

- **الوقوع في التدليس**: إنّ انطلاقة مؤلّفات علوم القرآن من وجود تنظيرات ذكرها العلماءُ في القضايا المتعلّقة بالقرآن والتفسير وبالتالي التصدّي لجَمْعِ هذه التنظيرات لا تقريرها =أَوْقَعَ هذه المؤلفات في التدليس أحيانًا؛ لأنّ واقع المصادر التي تنقل عنها هذه المؤلّفات لا يظهر منه أحيانًا قصدُ التنظير والتقرير والتقعيد للمسائل كما تُصَوِّر المؤلّفات في ضوء انطلاقتها، وتأمّلْ كيف أنّ هذا النصّ التقنيني: «معرفة سبب النزول أمرٌ يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا...» الذي أَوْرَدَهُ السيوطي قبل باعتباره مقابلًا لقول الواحدي =قد أورده ابن دقيق العيد في سياق تعليقه على حديث مَنْ حلف على يمين صبر يقتطع بها مال امرئ مسلم: «يمين الصبر هي التي يصبر فيها نفسه على الجزم باليمين، و(الصبر) الحبس، فكأنه يحبس نفسه على هذا الأمر العظيم وهي اليمين الكاذبة، ويقال لمثل هذه اليمين: (الغموس) أيضًا. وفي الحديث وعيد

شديد لفاعل ذلك؛ وذلك لما فيها من أكل المال بالباطل ظلمًا وعدوانًا، والاستخفاف بحُرمة اليمين بالله. وهذا الحديث يقتضي تفسير هذه الآية بهذا المعنى، وفي ذلك اختلاف بين المفسّرين، ويترجّح قول من ذهب إلى هذا المعنى بهذا الحديث. وبيان سبب النزول طريق قوي في فهم معاني الكتاب العزيز، وهو أمر يحصل للصحابة بقرائن تحتفّ بالقضايا»[(١)]. وهذا السياق الذي ذكر فيه ابن دقيق العيد المقولة التي أوردها السيوطي لا يظهر فيه تَقَصُّدٌ للتأصيل والتحرير لفكرة أسباب النزول ومناقشة المقولات فيها، ولا تَوَجُّهٌ من ابن دقيق العيد لتقرير قاعدية هذا التأصيل كما قد يُتوقع في ضوء تعامل السيوطي معه وطريقته في جمع التأصيلات التي قرّرها العلماء قبله.

وهذا الوقوع في التدليس أحيانًا لم يكن بسبب تَقَصُّد هذه المؤلفات وتعمّدها له، ولكنه حدث كنتيجة طبيعية جرّاء انطلاقتها المشكلة التي صدرت عنها لا غير.

(١) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنّة المحمدية، بدون تاريخ، (٢/ ٢٥٩).

ثانيًا: مقدمات التفاسير:

تسرد مقدّمات التفاسير -على تفاوت بينها- جملةَ موضوعات متعدّدة بعضها يتعلّق بقضايا تتصل بالقرآن الكريم؛ كجمع القرآن وتدوينه وناسخه ومنسوخه ونزول القرآن على سبعة أحرف ومسألة الإعجاز... إلخ. وبعضها يتعلّق بالتفسير من بيان مفهومه وحُكمه وتاريخه والكلام على التفسير بالرأي والمأثور، والعلوم التي يحتاجها المفسّر وشروط القائم بالتفسير، وغير ذلك مما يتفاوت في ذكره المفسّرون تفاوتًا كبيرًا.

والناظر في القضايا والموضوعات التي تَطْرُقها هذه المقدّمات يجد أنها من حيث طبيعتها وطريقة معالجتها تبدو وثيقة الصلة بما هو قائم في كتب علوم القرآن؛ ولهذا قال عنها الدكتور/ مولاي عمر: «ما قيل عن كتب علوم القرآن يُقال عن أغلب هذه المقدّمات من حيث القصور التقعيدي؛ فأغلبها أشبه ما يكون بمباحث في علوم القرآن»[(١)].

إنّ الناظر في موضوعات هذه المقدّمات لا يجد فيها ذِكْرًا وكلامًا مرتبًا على موارد التفسير؛ ولذا فإنّ المُطالع لها لا يحصل عنده مجرّد الضبط العام لموارد وأدوات إنتاج المعنى بصورة محرّرة ومنضبطة فضلًا عن الوقوف على بيان

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، دار السلام، مولاي عمر حماد، (ص: ٢٣).

رتبها وآليات الاستدلال بهذه الموارد وتوظيفها في تقرير المعنى وكيفيات هذه التوظيف، وهو ما يجعل من اعتبار مقدّمات التفاسير سياجًا نظريًّا ضابطًا للتفسير أمرًا لا يمكن القول به ولا بما يقاربه.

وصحيح أنّ ببعض المقدّمات موضوعات تتعلّق بالتفسير وموارده؛ كالكلام على أسباب النزول وتفسير القرآن بالقرآن وتفسيره بالسُّنّة واللّغة والنظائر والإسرائيليات، كما أنها قد تحوي في ثناياها ذِكْرًا لبعض الإشارات النظرية التي تبرز جانبًا من الأصول الكلية التي درج عليها المفسّر(١)، إلا أنّ ما قيل عن طرح علوم القرآن فيما يتعلّق بمعالجة بعض موارد التفسير يُقَال مثله عن معالجة مقدّمات كتب التفسير لهذه الموارد من دورانها في فلَك الطرح العام والمجمل للموارد دون خوض في بيان رُتَبِها وكيفيات توظيفها وتدويرها في العملية التفسيرية.

وأمّا ذِكْر بعض المفسّرين لبعض الأصول التي درجوا عليها في التفسير فإنه لا يجعل من هذه المقدّمات سياجًا نظريًّا للتفسير ذاته؛ ففضلًا عن نُدْرَةِ التنصيص على مثل هذه الأصول في مقدّمات المفسّرين، فإنّ هذه الأصول التي

(١) ومن ذلك مثلًا تصريح الطبري بعدم خروجه عن أقوال السلف في مقدّمته. جامع البيان عن تأويل آي القرآن = تفسير الطبري، ت: التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م، (١/ ٨٨- ٨٩).

عبّروا عنها تظلّ بحاجة لاستقراءات مطوّلة ليس فقط للتثبّت منها، وإنما لاستخراج ضوابطها في إطار التطبيق، ثم يكون الجمع الكلي للأنساق النظرية المتَّفق عليها بين المفسّرين ليكتمل من خلالها بناء نظري ضابط للممارسة التفسيرية في ذاتها بِغَضِّ النظر عن التباينات في هذه الأنساق بين المفسّرين مما يختصّ به بعض أفرادهم وينفرد به كلّ مفسِّر عن غيره في الممارسة التفسيرية، كأنْ يعتمد أحدُهم عدم الخروج على أقوال السلف مثلًا في حين يرى الآخر جواز ذلك، وهكذا.

على أنه من المهمّ هاهنا استحضار أنّ اعتبار مقدّمات التفاسير بمثابة إطار نظري للتفسير هو تصوّر معاصر في تلقي هذه المقدّمات؛ إِذْ جرى التعامل مع مقدّمات المفسّرين فيما يبدو كما لو كنّا نتعامل مع البحوث والدراسات في الاشتغال البحثي المعاصر، من ضرورة نصّها في مقدّماتها على منهجها في المقاربات التي تقوم بها، وعليه تم اعتبار كلام المفسِّرين في مقدّمات التفاسير كما لو كان بيانًا للأطُر النظرية التي صدروا عنها في ممارسة التفسير، إلا أنّ هذا التصوّر مشكِل وفيه إلزام للمؤلّفين في التفسير بما لا يلزم بالأساس، فليس شرطًا أن ينصّ الكاتبُ على منهجه في مقدّمته؛ فهذا مما يُستقرأ من صنيعه، وغاية المقدّمات النصّ على بعض الأُطُر العامة، وأمّا قواعد المفسّر وكيف أَنتج ما أنتج من تفسير فإنّ ذلك لا يُوقَفُ عليه إلا بتحليل الثروة التطبيقية للمفسِّر.

يقول شاكر في ذات السياق مبينًا أنه ليس «مِن عَمَلِ أيِّ كاتبٍ مُبِينٍ عن نفسه، أن يبدأ أوَّل كلِّ شيءٍ فيفيض في شرح منهجه في القراءة والكتابة، وإنْ لا يَفعَلْ كان مقصِّرًا تقصيرًا لا يُقْبَل منه بل يُرَدُّ عليه، ثم يكتبُ بعد ذلك ما يكتبُ ليقول للناس: هذا هو منهجي، وها أنا ذا طبَّقْتُه. هذا سخفٌ مريضٌ غير معقولٍ، بل عكسُهُ هو الصحيح المعقول، **وهو أن يكتب الكاتب مطبِّقًا منهجه، وعلى القارئ والناقد أنْ يستشِفّ المنهج ويتبيَّنه، محاولًا استقصاءَ وجوهه الظاهرة والخفيّة، ممّا يجدُه مطبّقًا فيما كتب الكاتب**»[1].

(١) رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر، مكتبة المدني- مصر، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م، (ص: ٢٠-٢١).

ثالثًا: الكتابات في أصول التفسير وقواعده:

برزتْ في التاريخ الإسلامي عدّةُ كتابات تحت عنوان: قواعد التفسير وأصول التفسير/ أصول التأويل، وما يقارب ذلك من اصطلاحات يظهر فيها تقصُّد ضبط التفسير، كاستعمال اصطلاح (القانون).

وبعد استقصاء المطبوع من هذه العناوين تحصَّلتْ لدينا سبعة مؤلّفات، وسنسردها جميعًا مرتّبة بحسب وفيات المؤلِّفين، مع عرض موجز لمضامين كلّ كتاب، ثم نعلّق عليها بعد ذلك فيما يخصّ قُدْرَتها على أن تكون سياجًا نظريًّا ضابطًا للتفسير/ بيان المعنى المراد[(١)].

---

(١) يلاحَظ هاهنا أمران:

الأول: عَقدت الدراسة -التي سعدنا بالمشاركة فيها- (التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية) =مطلبًا حول حركة التأليف في التأصيل والتقعيد للتفسير في التراث السابق على التأليف المعاصر في قواعد التفسير الذي تناقشه، هذا التأليف المعاصر الذي ظهرت أول كتاباته في العام (١٤١٧هـ- ١٩٩٧م)، وعليه قامت الدراسة بحصر سائر التآليف فيما قبل هذا التاريخ وقامتْ بعرضها، وقد تحصّل لها ١٥ مؤلفًا، وقد اكتفينا هاهنا بنقل كلام الدراسة على سبعة مؤلفات فقط لمناسبتها لغرضنا هاهنا من الكلام على التأليف التراثي فقط (ما يقع قبل مائة عام من وقتنا الحالي كما ذكرنا قبل).

الثاني: هناك مؤلّف تراثي عُنْوِنَ بأحد الاصطلاحات الدالّة على التقعيد للتفسير وهو (قانون التأويل) لأبي حامد الغزالي (ت:٥٠٥هـ)، وقد تابَعْنا الدراسة كذلك في استبعاده من الكلام؛ لخروجه عن قصد الضبط لتفسير القرآن خاصّة؛ ولكون مصطلح التأويل في عنوانه لا يرادف التفسير، بل استخدمه في =

أولًا: المؤلّفات التراثية في أصول التفسير وقواعده؛ عرض وبيان:

١ – قانون التأويل لأبي بكر بن العربي (ت:٥٤٣هـ): وهو كتاب أملاه ابن العربي على طلّابه لمّا ألحّ بعضُهم عليه «في تحرير مجموع في علوم القرآن

=

كيفية الفهم للنصوص الغيبية المشكلة كما يظهر لمن يطالع تلك الرسالة، فهي رسالة لطيفة الحجم في عشر ورقات تقريبًا تصدّى الغزالي فيها للإجابة عن بعض الأسئلة المتعلّقة بفهم بعض المعاني الغيبية في النصوص الشرعية بصورة عامة وكيفية فهمها؛ كحديث جَرْي الشيطان من ابن آدم مجرى الدم، وهل ذلك الجري كممازجة الماء بالماء، أم هو مثل الإحاطة بالعود، وهل هو مباشرته للقلوب بتخايل من خارج أم يباشر جوهره جوهر القلوب... إلخ من كيفيات متعلّقة بذلك. وكإخبار القرآن أن عرض الجنة كعرض السماء والأرض، فهل السماء لها وعاء وظرف بحيث يزيد عرض الجنة على عرضها، وحوض الرسول هل هو في أرض الموقف أم هو في الجنة؟ وهل يكون ماؤه من الجنة أم من غيرها... إلخ تلك الأسئلة.

وقد استهل الغزالي إجابته على تلك الأسئلة ببيان أصناف الناس تجاه المعقول والمنقول بين من يجرّد النظر للمنقول أو من يجرّده للمعقول أو من يتوسّط، والمتوسّطون كذلك منهم من يجعل المنقول أصلًا والمعقول تابعًا، ومنهم من يعكس، ومنهم من يجعلهما أصلَيْن ويحاول التوفيق بينهما، وبذا صار مجمل الفِرَق تجاه تلك المسائل خمس فِرَق، وشرع الغزالي يصف مسالك كلّ فرقة في النظر وما لها وما عليها، ثم أوصى بعد ذلك بعدّة وصايا تمحّض رأيه تجاه تلك الأمور والقضايا، كأنْ لا يطمع الإنسان في الاطلاع على جميع ذلك، وكأنْ لا يكذب برهان العقل، وكأنْ يكفّ عن تعيين التأويل عند تعارض الاحتمالات، ثم شرع الغزالي في البيان العملي عمّا أورده من أسئلة تجاه جري الشيطان مجرى الدم وما تلاه من مسائل وعرض رأيه في فهمها. يراجع: قانون التأويل، أبو حامد الغزالي، ط: الأولى، ١٤١٣هـ– ١٩٩٣م.

يكون مفتاحًا للبيان»[(١)]، وقد أراد ابنُ العربي أن يكون هذا الكتاب مرشدًا «للمبتدِي إلى ضالة الطِّلاب، ويفتح على المنتهِي ما أُرْتِجَ من الأبواب»[(٢)]. والكتاب فيه استطرادات وتفريعات كثيرة، ولكن يمكن من خلال تأمُّله القولُ بأنّ ابن العربي قد جعل لهذا القانون مقدّمات ثم ذكر أمثلة له؛ فأمّا المقدّمات فمدارها على أمرين رئيسين تندرج تحتهما فروع كثيرة، وهما؛ **الأول**: حول معرفة النفس ومعرفة الرب[(٣)]. **الثاني**: علوم القرآن وتقسيمها باعتبارات

---

(١) قانون التأويل، ت: قاسم السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة بجدّة- مؤسَّسَة عُلوم القرآن ببيروت، (ص: ٤١١).

(٢) قانون التأويل، (ص: ٤١٤).

(٣) وتناول الكلام تحته في أمور؛ أبرزها:

- كون معرفة النفس طريقًا لمعرفة الربّ، وأن معرفة الربّ لا أحد يقدر على إنكارها وجحد وجود الباري سبحانه.
- بيَّن أنّ الله ضرب لنفسه الأمثال في مواضع كثيرة من كتابه، وأنه سيذكر قانون التأويل في آية من تلك الآيات، واختار آية النور: ﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، ونقل كلام العلماء عليها، وكيفية الاستفادة من أقوال المفسرين والبناء عليها في جميع أنواع التوحيد وجميع أعمال الطاعات، وبيَّن كذلك أن الله ضرب المثل في هذه الآية لعشر بعشر وشرحها، ثم بيّن أنّ ثمة وجوهًا أخرى لم يذكرها «**وأن ما ذكره كافٍ لاتخاذه قانونًا والبناء عليه**» ثم ذكر تمام الوصول إلى المقصود من معرفة النفس والربّ وأقسام النَّفْس وأحوالها، والمنازعة بين الجسد والنَّفْس، وكيفية كون النَّفْس دليلًا مُوصلًا إلى معرفة الربّ قائلًا: «**فهذا طريق وأصل في التفسير وقانون من التأويل، فخُذْ به وركّب عليه ما في ابن آدم من الآيات**».

مختلفة[1]، وختم الكتاب معرّجًا على معنى المُحْكم والمتشابه وبعض ما يتعلّق بهما، ثم الكلام عن تيسير العمل بالعلم، وفي تعديد الكبائر وتقسيمها.

(١) وتناول الكلام تحته في أمور أبرزها:

- الحديث عن علوم القرآن، وتقسيمات المعلومات بشكلٍ عام، وذكر أنّ العلوم يمكن تقسيمها بأكثر من اعتبار؛ كاعتبار اللفظ والمعنى، وانقسام العلوم من ناحيته إلى ثلاثة أقسام: علم باللفظ، وعلم بالمعنى، وعلم بوجه دلالة اللفظ على المعنى. وكاعتبار الظاهر والباطن، فقد ذكر تقسيم العلوم بهذا الاعتبار إلى ظاهر وباطن.
- الحديث عن علم الظاهر والباطن، وذكر تعريفهما، وبعض ما يتعلّق بهما مع إسهاب فيما يتعلّق بعلم الباطن وضلال الناس فيه.
- ذكر التقسيم الذي يرتضيه لعلوم القرآن، وأنها أقسام ثلاثة: توحيد، وتذكير، وأحكام.
- ويلاحظ أن ابن العربي أشار في كتابه كذلك لبعض الأمثال القرآنية وبعض ما يتعلّق بها من معانٍ خفية، وساق أمثلة.
- من القانون على أقسام علوم القرآن الثلاثة التي ارتضاها (التوحيد – الأحكام – التذكير)، وذكر شروطًا سبعة للاستفادة من هذا القانون؛ وهي: «الإخلاص، والتواضع للعلم، والمعلّم، وعدم مخالفة المعلّم، وأن لا يخوض في التعليم دفعة واحدة، وأن يذكر ما حفظ وعلم، وأن يعمل بما علم». وأشار إلى بعض الشُّبَه القادحة في التأويل مبينًا كيفية التعامل معها بالدليل، وتكلّم في التفسير بالرأي وكيفية انضباطه وسلامته.

٢- **الإكسير في قواعد التفسير للإمام الطوفي (ت:٧١٦هـ)**: وقد قسم كتابه إلى مقدّمة وثلاثة أقسام؛ أمّا المقدّمة فعرض فيها لتعريف التفسير والتأويل، وأمّا الأقسام فكان الأول منها في معاني القرآن(١)، والثاني في بيان العلوم التي اشتمل عليها القرآن وينبغي للمفسّر النظر فيها(٢)، وجاء القسم الثالث في عِلْمَي المعاني والبيان، وهو القسم الأكبر في الكتاب(٣).

---

(١) وعرض المؤلّف فيه إلى سبب احتياج القرآن إلى التفسير والتأويل، وما يحتاج إلى تفسير وما لا يحتاج إلى ذلك، وذكر أمثلةً لذلك، وبيّن أيضًا بعض المسائل الخاصّة باختلاف أقوال المفسّرين ومذاهب الفقهاء وأسباب ذلك، وختم الكلام بالحديث عن الاحتمالات التفسيرية وكيفية التعامل معها والقانون الضابط لذلك.

(٢) وقسمها إلى علوم تتعلّق بالعبارة اللفظية كعلم الغريب ومفردات اللغة وعلم التصريف وعلم النحو والقراءات السبع، أو كانت معنوية تتعلق بالفلَك والسماء والأرض وغير ذلك، وعلم أصول الدّين، وعلم التاريخ، وعلم أصول الفقه، وقواعد المنطق، ومناهج البحث، وعلم الناسخ والمنسوخ وعلم الفقه.

(٣) وقسمه إلى مقدمة وجملتين؛ المقدمة تشتمل على مباحث ثلاثة؛ **الأول**: الكشف عن حقيقة هذا العلم من حيث: موضوعه، ومبادئه، ومسائله، وتعريفه. **الثاني**: بيان علم البيان وشَرَفه. **الثالث**: ورود القرآن على أساليب مختلفة. والجملة الأولى تشتمل على بابَيْن؛ **الباب الأول** في أحكام البيان، ويشتمل على ثلاثة فصول. **الباب الثاني** ويشتمل أيضًا على ثلاثة فصول؛ **الفصل الأول**: في الألفاظ المفردة والمركبة والصفات التي تستحق بها رتبة الحسن والجودة في الألفاظ المفردة. **الفصل الثاني**: في المعاني وأنها أشرف من الألفاظ. **الفصل الثالث**: الكلام المنثور والمنظوم، وأيهما أفضل، ومناقشة ابن الأثير فيما ذهب إليه إلى أن النثر أفضل. **والجملة الثانية**: في أحكام البيان الخاصة: ويشتمل على بابين؛ **الأول**: في الفصاحة والبلاغة. **الباب الثاني**: ويشتمل على أنواع علم البيان؛ وهي معنوية ولفظية.

٣- مقدّمة في أصول التفسير لابن تيمية (ت:٧٢٨هـ): وهي رسالة لو سُمّيت بـ(مقدّمة في قواعد التفسير) لكانت تسمية منتزَعة من كلام مؤلِّفها نفسه، فقد قال في مطلعها: «أمّا بعد: فقد سألني بعض الإخوان أن أكتب له مقدّمة تتضمّن قواعد كلية، تُعِين على فهم القرآن ومعرفة تفسيره ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله بين الحقّ وأنواع الأباطيل، والتنبيه على الدليل الفاصل بين الأقاويل»[(١)]. وقد طرق ابن تيمية فيها مجموعة موضوعات[(٢)].

٤- التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي (ت:٨٧٩هـ): وقد قسمه لبابين وخاتمة؛ فأمّا **الباب الأول** فكان في الاصطلاحات[(٣)]، وأمّا **الثاني** فجعله

(١) مقدمة في أصول التفسير، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: ١٤٩٠هـ/ ١٩٨٠م، (ص: ٧).

(٢) أبرز هذه الموضوعات تمثّلت فيما يأتي: حاجة الأمة إلى فهم القرآن، بيان الرسول ﷺ ألفاظ القرآن ومعانيه للصحابة، اختلاف السلف في التفسير وأنواعه، أسباب الاختلاف في التفسير من جهة المنقول أو المعقول، طرق التفسير، التفسير بالرأي.

(٣) وعرض فيه لـ: تعريف التفسير والتأويل والفرق بينهما، التفسير بالرأي وحكمه، العلوم التي يحتاج إليها المفسّر، تعريف علم التفسير، وتقسيمه إلى تأويل وتفسير، وحكم تعلّمه، تدوين التفسير، والحاجة إليه، وموضوعه، وشرفه، تعريف القرآن، ومعنى الكلام، وإعجاز القرآن، وتعريف السورة والآية، ووجوب تواتر نقل القرآن، وأقوال العلماء في البسملة، وشروط القراءة الصحيحة، والمحكم والمتشابه، وتعريف الدلالة وأقسامها، ومراتب وضوح الدلالة، ونزول القرآن، وأسباب النزول.

للقواعد والمسائل[١]، وأمّا **الخاتمة** فجعلها في فضل العلم وشرفه وفي آداب الشيخ والطالب.

٥- الفوز الكبير في أصول التفسير لولي الله الدهلوي (ت:١١٧٦هـ): وقد أدار المؤلف كتابه على خمسة أبواب؛ أمّا **الأول** ففي بيان العلوم الخمسة التي يدلّ عليها القرآن العظيم نصًّا[٢]، وأمّا **الثاني** ففي بيان وجوه الخفاء في معاني نَظْم

---

(١) وعالج فيه: دلالة المحكم والمتشابه، القرآن من جوامع الكلم، انطواء القرآن على البراهين والأدلة، أبحاث حول دلالة المحكم، دلالة المتشابه، التعارض والترجيح، معنى النّسخ، طرق دفع التعارض، أنواع المنسوخ، طبقات المفسّرين، شروط راوي التفسير، طرق تحمّل التفسير وأدائه.

(٢) وهذه العلوم الخمسة التي تكلّم عليها؛ هي:

١- **علم الأحكام**: كالواجب والمندوب والمباح والمكروه والحرام، سواء كانت من قسم العبادات أو المعاملات، أو الاجتماع أو السياسة المدنية. ويرجع تفصيل هذا العلم وشرحه إلى الفقيه.

٢- **علم الجدل**: وهي المحاجّة مع الفِرَق الأربع الباطلة: اليهود والنصارى والمشركين والمنافقين. ويرجع في شرح هذا العلم وتعريفه إلى المتكلم.

٣- **علم التذكير بآلاء الله**: كبيان خلق السماوات والأرض، وإلهام العباد ما يحتاجون إليه، وبيان الصفات الإلهية.

٤- **علم التذكير بأيام الله**: وهو بيان تلك الوقائع والحوادث التي أحدثها اللهُ -تعالى- إنعامًا على المطيعين ونكالًا للمجرمين: (كقصص الأنبياء -عليهم الصلوات والتسليمات- ومواقف شعوبهم وأقوامهم معهم).

٥- **علم التذكير بالموت وما بعد الموت**: كالحشر والنشر والحساب والميزان والجنة والنار.

وقد جاء هذا الباب في فصلين؛ **الفصل الأول**: في علم الجدل. **الفصل الثاني**: في بقية العلوم الخمسة.

القرآن بالنسبة إلى أهل العصر، وإزالة ذلك الخفاء بأوضح بيان[١]، وأمّا **الباب الثالث**: في بيان لطائف نَظْمِ القرآن وشرح أسلوبه البديع[٢]، وأمّا **الرابع** في بيان مناهج التفسير، وتوضيح الاختلاف الواقع في تفاسير الصحابة والتابعين[٣]، وأمّا **الخامس** في ذكر جملة صالحة من شرح غريب القرآن وأسباب النزول التي يجب حفظها على المفسّر ويمتنع ويحرم الخوض في كتاب الله بدونها .

(١) وقد جاء في خمسة فصول؛ **الفصل الأول**: في بحث غريب القرآن. **الفصل الثاني**: في مبحث الناسخ والمنسوخ. **الفصل الثالث**: في أسباب النزول. **الفصل الرابع**: في بقية مباحث هذا الباب. **الفصل الخامس**: في المحكم والمتشابه والكناية والتعريض والمجاز العقلي.

(٢) وقد جاء في أربعة فصول؛ **الفصل الأول**: في ترتيب القرآن الكريم وأسلوب السور فيه. **الفصل الثاني**: في تقسيم السور إلى الآيات وأسلوبها الفريد. **الفصل الثالث**: في ظاهرة التكرار في القرآن الكريم. **الفصل الرابع**: في وجوه الإعجاز في القرآن الكريم.

(٣) وقد جاء في أربعة فصول؛ **الفصل الأول**: في أصناف المفسّرين ومناهج تفسيرهم. **الفصل الثاني**: في بيان الآثار المروية في تفاسير أصحاب الحديث من المفسّرين وما يتعلّق بها من مهمات. **الفصل الثالث**: في بقية لطائف هذا الباب. **الفصل الرابع**: في غرائب القرآن الكريم. **الفصل الخامس**: في ظهر القرآن وبطنه.

٦- توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل لمحمد بن سليمان التّنكابني (ت:١٣٠٢هـ)[١]: وقد أدار المؤلّف كتابه على بابين؛ **الأول** في المقدّمات والمبادئ[٢]، **والثاني** في نُبَذٍ من قواعد التفسير والتأويل[٣].

---

(١) يلاحظ أن عنوان هذا الكتاب بهذه الصورة يحتمل أن يكون من وضع الناشرين لا المؤلف؛ وذلك لأمرين:

الأول: أنّ المؤلف قال في مقدّمة كتابه: «...لكني بعدما ذرفتُ الخمسين وألّفت في أكثر الفنون من المعقول والمنقول، خلج في البال وتطرّق في الخيال بعد أن سُئلت كَرّة بعد كَرّة أن أصنف في علم التفسير كتابًا... ورسمته بتوشيح التفسير مشتملًا على أبواب...». توشيح التفسير، ت: مؤسّسة شمس الضحى الثقافية، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ، (ص: ٨). فالمؤلّف هاهنا لم ينصّ على تلك العنونة المذكورة أعلاه والتي طُبع بها الكتاب.

ثانيًا: تخصيص المؤلّف للقواعد بابًا معينًا من الكتاب يبين بجلاء أنه لم يمحّض كتابه لقواعد التفسير رأسًا، وإنما جاءت فيه ضمن أجزاء أخرى لا أكثر؛ إلا أن يكون المؤلّف قصد التسمية ببعض مضامين كتابه؛ ولذا ارتأينا إدراجه ضمن المؤلّفات المعنونة بقواعد التفسير، والله أعلم.

(٢) وقد تضمّن عشرة فصول؛ وهي: (تواتر القرآن - إعجاز القرآن - في دفع شبه الطاعنين في كلام ربّ العالمين - في وجه التكارير في الآيات الفرقانية والكلمات القرآنية والقصص المكرّرة الكتابية - في تحقيق الكلام فيما جاء من الأخبار المعتبرة في المقام - في بيان مَنْ فسّر القرآن برأيه - في بيان إحاطة القرآن بجميع القرآن - في الإشارة إلى عمدة مقاصد الكتاب الإلهي وأصول معاقده وأحكامه - في عدّ سور القرآن، ولم يسم الفصل العاشر وإن عالجه في عدّة أسطر تكلّم فيها عن اشتهار الحديث عن عدّ الآي والحديث عن مكيتها ومدنيتها، وغير ذلك عند أرباب التفسير، وأشار لأحسن التفاسير).

(٣) وعقد فيه سبعة عشر فصلًا؛ وهي: (باب ما ينفتح منه ألف باب من قواعد التأويل - في معنى السورة والآية وجزئية البسملة - في حقيقة القرآن وبيان مراتبه - في تحقيق معنى نزول القرآن - في قاعدة شريفة =

٧- **التكميل في أصول التأويل للفراهي (ت: ١٣٤٩هـ)**: وهو مسوّدة لطيفة الحجم لم يتمّها الفراهي وإنما اعتنى بنشرها أحد تلامذته من بعده[١].

=

من التأويل (وذكر فيها أن المطلقات القرآنية؛ بل العمومات المشابهة بالمطلقات القرآنية تنصرف في مقام التأويل إلى الفرد الكامل في الكمال أو النقص والوبال) - في التعدي عن تأويل آية وَرَدَ فيها رواية إلى أخرى - في أن في الكتاب نبذًا من الخطاب من حضرة ربّ الأرباب - لا بد للمفسّر أن يتبين ملاحة الآيات القرآنية - لا بد للمفسّر ذكر المحسنات اللفظية وبيان المحسنات المعنوية - لا بد للمفسر غاية النظر والتدبر في آيات الكتاب المبين - ألهمني اللهُ في تفسير الكتاب مشربًا خاصًّا (ذكر فيه أنه وفق لطريقة خاصّة حاصلها التفكر في ألفاظ الكتاب وترتيب الحروف والإعراب وترتيب الكلمات) - لا بد للمفسّر أن يلاحظ جامعية كلّ آية من الآيات لجوامع العلوم - في تحقيق الموازين في القرآن حسبما حقّقه بعض أرباب العرفان - لا بد للمفسّر المتبحّر العليم أن يذكر في كلّ آية أو سورة ما يتعلق بالآيات - لا بد أن يفهم المفسّر ويخرج من الآيات البراهين والاستدلالات في العلوم - دفع المتناقضات - لا يخفى على المهرة الحذقة الخيرة البررة من الأعلام.

(١) ويمكننا بيان أبرز الموضوعات التي تناولها فيما يأتي:

«أصول التأويل أولى بأن يُجعل فنًّا مستقلًّا ويُوضع في علم التفسير، بيان الخلل الفاحش الذي وقع في طريق تعلّم الدّين من جَعْل علم التأويل مقصورًا على الفقه، غاية هذا العلم هو المنع عن التفسير بالرأي، فرض التدبر والتفكّر في كتاب الله، دلائل وجوب التدبّر في كتاب الله، غاية الكتاب، تعريف التأويل وحكمه، الفرق بين التأويل والتحريف والتفصيل، من أسباب الخطأ في التأويل، التأويل إلى معنى واحد، في المتشابه وتأويله، الأصول التي تهدي إلى معنى واحد، طريق الفهم للمعنى المراد، الأصول للتأويل».

وبِغَضّ النظر عن الموقف من محتوى هذه المؤلّفات مما سيأتي بيانه، فإن من يتأمل هذه الكتابات التراثية في أصول التفسير وقواعده يمكنه أن يلاحظ بشأنها ما يأتي:

أولًا: الكتابات في البناء النظري للتفسير هي كتابات متأخّرة زمنيًّا:

وهذا أمر يلحظه الناظر بجلاء في المؤلّفات؛ فأول كتاب معنون صراحة بقواعد التفسير بين أيدينا يرجع لأواسط القرن السادس الهجري، وهو كتاب (قانون التأويل) لابن العربي (ت:٥٤٣هـ).

ثانيًا: الكتابات قليلة جدًّا وتفتقد للتتابع الزمني:

فغاية ما وقفنا عليه هو ٧ مؤلفات فقط، وتأمّل كيف ينصّ الطوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وهو من أئمة القرن الثامن الهجري على أسبقيته لوضع قانون يعوّل عليه فيه في هذا الميدان، فيقول في صدر كتابه (الإكسير): «فلم يزل يتلجلج في صدري إشكال [على] علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أَرَ أحدًا منهم كَشَفَهُ في ما ألّفه، ولا نحاه فيما نحَاه، فتقاضتني النفس الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جمر الطريق؛ لوضع قانون يعوّل عليه، ويُصار في هذا الفنّ إليه...»[(١)].

(١) الإكسير في قواعد التفسير، ت: عبد القادر حسين، (ص: ٢٧)، ط:٢، مكتبة الآداب. ويلاحظ أن المحقّق أورد العبارة الأولى من كلام الطوفي بدون [على]، والصواب إثباتها، وهو ما استدركه الأستاذ/ إياد القيسي في تحقيقه لكتاب (الإكسير).

وبغضّ النظر عن تقييمنا لكتاب ابن العربي ووقوف الطوفي عليه من عدمه، فإنّ عبارة الطوفي -بهذه القطعية الظاهرة في الدلالة على أسبقيته- شديدةُ البيان على افتقاد الساحة المعرفية والعلمية قبله وفراغها من مؤلّفات يعوَّل عليها في ضبط الجانب التقعيدي للتفسير وتقنين ممارسته.

وما ذكره الطوفي نلحظه كذلك عند الكافيجي الذي قال في مقدمة كتابه (التيسير في قواعد التفسير): «ثم إنّ علم التفسير لمّا كان بمنزلة الإنسان للعين والعين للإنسان وقد دلّ على أفضليته البرهان، وكان غير منتظم على حده في سلك النظم والبيان، وأردتُ تدوينه بقدر الوسع والإمكان =رتّبتُ هذه الرسالة على بابَيْنِ وخاتمة...»[(١)]، وقال في الخاتمة مبينًا أنه سيزيد تمهيد القواعد للطلاب، فقال: «هذا الذي رتّبته في تدوين علم التفسير على سبيل إيجاز القول والخطاب، ليكون أنموذجًا منه... وسنزيد -إن شاء الله- تمهيدَ القواعد ليزيد النّفْع للطلاب»[(٢)]. وقد نقل السيوطي ذلك صريحًا عنه، فقال في مقدمة (الإتقان): «ولقد كنتُ في زمان الطلب أتعجّب من المتقدّمين إِذْ لم يدوّنوا كتابًا في أنواع علوم القرآن... فسمعتُ شيخَنا أستاذ الأستاذين، ...محيي الدين

(١) التيسير في قواعد علم التفسير، ت: المطرودي، دار القلم بدمشق- دار الرفاعي بالرياض، ط: الأولى، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م، (ص: ١١٦- ١١٧).

(٢) التيسير، (ص: ٢٨٤).

الكافيجي –مدّ اللهُ في أجله، وأسبغ عليه ظِلّه– يقول: قد دوّنْتُ في علوم التفسير كتابًا لم أُسبَق إليه»[(١)].

ومن حيث التتابع الزمني للكتابات، فالناظر للكتابات في البناء النظري للتفسير يجد بينها مساحات زمنية هائلة؛ فبعد ابن العربي لدينَا قُرابة قرنين يخلوان من الكتابات في البناء النظري للتفسير، وبعد كتابة الطوفي وابن تيمية بقرن تأتي كتابة الكافيجي، وبعد ذلك بعدّة قرون يأتي كتاب الدهلوي، وبعده بقرون كذلك يأتي كتابًا تنكباني والفراهي.

إننا وبغضّ النظر عن طبيعة موقفنا –الذي سيأتي ذِكْره– من محتوى ومضمون هذه المؤلّفات السبعة، إلا أنّ نهوض هذا العدد القليل بضبط بناء نظري لممارسة تطبيقية في أحد العلوم يبدو ظاهر البُعْد والاستحالة، لا سيما وأن الكتابات تفتقد للاتحاد في المفاهيم كما سنبيّن في النقطة الآتية.

ثالثًا: وجود اختلافات كبيرة جدًّا بين مضامين الكتابات:

إنّ الكتابات في التراث التي عُنونت بقواعد التفسير وأصوله بينها تباينات هائلة في نَسَقِ الموضوعات، الأمر الذي يدلّ بجلاء على وجود اختلاف في المفاهيم والاصطلاحات؛ فموضوعات كتابة ابن العربي تختلف عن الطوفي،

(١) الإتقان، (١/ ١٦).

وكلاهما يختلفان عن ابن تيمية، وكتاب الكافيجي له نسقٌ خاصّ يختلف عمّا تقدّمه، وذات الحال مع (الفوز الكبير) و(التوشيح) و(أصول التأويل)، وهو ما يجعلنا لا نستطيع القطع بأنّ هذه الكتابات تمثّل حركة علمية بيّنة القسمات وواضحة الهيئات للعناية بضبط الجانب النظري للتفسير، بخلاف الحاصل في فنون أخرى كالفقه والأصول واللغة والحديث[1].

رابعًا: التأصيل لفهم النصّ لا الممارسة التفسيرية القائمة له:

يُلاحظ أنّ بعض الكتابات أصَّلت لفكرة كيفيات الفهم التجريدي للنصّ القرآني لا الممارسة التفسيرية القائمة لهذا النصّ كما نلحظه خاصّة عند الطوفي والكافيجي والفراهي، وبعضها أصّل للتفسير من وجهة نظر معيّنة، كما نجده عند الفراهي الذي يقرّر أصولًا ومرتكزات ضابطة للعملية التفسيرية في ضوء فكرة (نِظام القرآن وتفسير القرآن من خلال السياق الداخلي فقط للقرآن) التي رأى أهميتها في عملية التفسير وتقرير المعنى الصحيح، وهو ما لا تجد له نظيرًا في الكتابات قبله.

(١) يراجع: التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٦٣) وما بعدها.

ثانيًا: الكتابات التراثية في أصول التفسير وقواعده؛ نظرات تحليلية[1]:

إنّ الناظر في هذه الكتابات يلحظ أنه لا يتيسّر بحال إمكان الاعتماد عليها كسياج تقنيني ضابط للتفسير؛ فهذه الكتابات -كما مَرّ في حديثنا عن كتب علوم القرآن- ليس فيها إفراد حديث مرتّب لا عن موارد التفسير في حالتها الإفرادية وبيان الثابت منها والمتغيّر ورتبة كلّ أداة وحجيّة الاستدلال بها ولا كيفية التوظيف التركيبي لهذه الموارد في ممارسة التفسير وطبيعة القواعد الحاكمة لهذا التوظيف، ما يجعل الاعتماد عليها كسياج تقنيني ضابط للتفسير أو ما يقارب ذلك غير ممكن، بل إنّ الناظر فيها يعجز عن مجرد ضبط موارد التفسير ضبطًا محرّرًا وبيان الثابت منها والمتغيّر والكلي والجزئي؛ وفيما يأتي بيانٌ تحليلي لذلك:

إنّ المؤلفات السابقة يمكن بشكلٍ عامّ قسمتها لصنفين؛ فبعضها أقرب لنسق الكتابة في علوم القرآن وبعضها فيه نزع ظاهر للتقعيد للتفسير ولإيراد تأصيلات تتعلّق بضبط ممارسته، وفيما يأتي بيانهما:

(١) في ضوء الملحوظات التي أبديناها في السطور السالفة يظهر أنّ الكتابات التراثية في أصول التفسير وقواعده لا تمثّل سياجًا ضابطًا للتفسير، إلا أنّنا آثرنا الولوج للكلام على مضامين هذه المؤلّفات مؤلفًا مؤلفًا زيادة في تقرير الأمر وتجليته.

القسم الأول: كتابات أقرب لنسق علوم القرآن:

يظهر لمن يتأمّل الكتابات في هذا القسم أنه يغلب عليها -بِغَضّ النظر عن تفاوتها في ذلك- إيراد جملة موضوعات كثيرة ومتنوّعة كما هو الشأن في كتب علوم القرآن وتصانيفها، ويندرج في هذا القسم كتاب (قانون التأويل) لابن العربي، و(الفوز الكبير) للدهلوي، و(التوشيح) للتنكباني، ويلاحظ بشأن هذه الكتابات ما يأتي:

أولًا: عدم إيراد موضوعات ترتبط بالتأصيل لموارد التفسير، فهذه المؤلّفات برغم تعدّد موضوعاتها إلا أنها تخلو من التأصيل لموارد التفسير تحت عناوين واضحة، اللهم إلا كتاب (الفوز الكبير) حيث أَوْرَدَ تأصيلات تتعلّق ببعض هذه الموارد لا سيما أسباب النزول، وكلامه فيها يلتقي مع طريقة تأصيلات كتب علوم القرآن؛ من التأصيل لمرويات النزول بشكلٍ مستقلّ لا باعتبارها موردًا تفسيريًّا موظفًا في الممارسة الإنتاجية للتفسير، وتأمّل كيف يقول الدهلوي في الفصل الذي عقده لأسباب النزول: «ومن المواضيع الصعبة أيضًا معرفة أسباب النزول، ووجه الصعوبة في هذا الباب كذلك اختلاف المتقدّمين والمتأخرين فيها.

معنى: (نزلت في كذا) وما يستفاد من استقراء كلام الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أنهم لا يقولون: (نزلت في كذا) لمجرّد بيان الحديث الذي وقع في عهد

النبي ﷺ وكان سببًا لنزول تلك الآية، بل إنهم يستعملون هذا التعبير أحيانًا لبيان ما تنطبق عليه الآية وتصدق عليه مما حدث في عهد النبي ﷺ أو بعده (فهو بيان لصورة من الصور التي تَصْدُق عليها الآية) فيقولون عند ذاك: (نزلت في كذا). ولا يلزم في مثل هذا الموضع أن تنطبق جميع القيود الواردة في الآية على الحادث، بل يكفي أن ينطبق أصل الحكم الوارد فيها.

وتارة يكون قد أورد بعض الصحابة رضي الله عنهم في حضرته ﷺ سؤالًا. أو يقع حادث في عهد النبي ﷺ ويكون هو ﷺ قد استنبط حكمه من آية من الآيات وتلاها عليهم في ذلك الباب، فيحكون هذا الحادث ويقولون: (نزلت الآية في كذا)، وتارة يقولون عند ذلك: (فأنزل الله -تعالى- قول كذا)، أو (فنزلت كذا). وإذا عبّر أحدٌ عن ذلك بتكرار نزول الآية فله كذلك مساغ»[(١)].

ولا شكّ أنّ هذا تأصيل لا يبرز معه حضور أسباب النزول كمورد تفسيري، ولا يجري من خلاله فهم كيفية توظيف هذا المورد/ مرويات النزول في بيان المعنى بأيّ شكل من الأشكال.

ثانيًا: هذه الكتابات بحاجة لدراسة مفاهيمها التي صدرت عنها في الاصطلاحات التي كتبت تحتها، فلا يظهر فيها النزوع للمشتهر في مفاهيم هذه

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير، ترجمة: سلمان الحسيني النَّدوي، دار الصحوة - القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م، (ص: ٩٥- ٩٦).

الاصطلاحات، وإنما هو استعمال خاصّ يحتاج لدراسة خاصّة، وبالتالي فإن اعتبارها تأصيلًا للتفسير وتحميلها هذه الحمولة بحكم نظرَتِنَا للمشتهر في مفهوم القانون والأصل والقاعدة كما نجده في كثير من البحوث والدراسات =هو مدخل غير صحيح، وافتراض لصورة غير حاصلة في واقع هذه الكتابات لا من قريب ولا من بعيد[1].

(١) بعض الكتابات والبحوث في أصول التفسير وقواعده تنطلق من مفهوم معيّن في أصول التفسير، ثم تذكر هذه المؤلفات أو بعضها في سردها التاريخي باعتبارها كتبًا في أصول التفسير وقواعده، وتحاول تقسيم الكتابات في أصول التفسير لكتابات مستقلّة وغير مستقلّة، وهذا صنيع ظاهر الغلط ويجعلها تفترض صورة مغلوطة وغير صحيحة في التاريخ لواقع وضعية البناء النظري للتفسير. ومن ذلك مثلًا: جهود الأمة في خدمة أصول التفسير للدكتور/ مساعد الطيار، بحث مقدّم للمؤتمر العالمي الأول للباحثين في القرآن وعلومه (المغرب-٢٠١٣). فهذا البحث ينطلق من تصوّر مفهومي معيّن في أصول التفسير ويفترض أن الكتابات المسماة بأصول التفسير قديمًا هي الكتابات التراثية في أصول التفسير، فكأنّ هذه الكتابات تنطلق من ذات مفهومه لأصول التفسير وهو غير صحيح، لا سيما وأنه يقوم بنقد هذه المؤلّفات ويبين أن جلّها في علوم القرآن، ما يبين أننا لسنا أمام جذر تاريخي للكتابة في أصول التفسير وفق المفهوم الذي تبنّاه فيها وليس العكس، وهذا الإشكال التأريخي لأصول التفسير يحدث بسبب عدم انطلاقة البحوث من تأمّل الواقع التاريخي وتحليله وترتيب النتائج في ضوء معطياته بقدر ما هي صادرة عن رؤية لأصول التفسير تحاول تنزيلها على التاريخ بشكلٍ أو بآخر.

القسم الثاني: كتابات نزعت للتأصيل للتفسير:

وهذه الكتابات حاولتْ -على تفاوت بينها في ذلك- التأصيل للتفسير وكيفية ممارسته، وفيما يأتي بيان تأصيلاتها والموقف منها:

أولًا: الإكسير للطوفي: لقد ذكر الطوفي حاجة علم التفسير لوضع قانون يُعَوّل عليه في تعاطي التفسير، حيث قال: «فلم يزل يتلجلج في صدري إشكال [على] علم التفسير، وما أطبق عليه أصحاب التفاسير، ولم أَرَ أحدًا منهم كشفه في ما ألّفه، ولا نَحَاه فيما نَحَاه، فتقاضتْنِي النفسُ الطالبة للتحقيق، الناكبة عن جَمْر الطريق؛ لوضع قانون يعوّل عليه، ويُصار في هذا الفنّ إليه... فوضعتُ لذلك صدرَ هذا الكتاب، مُرْدِفًا له بقواعدَ نافعةٍ في علم الكتابِ وسمّيتُه: (الإكسير في قواعد علم التفسير)»[(١)].

وأمّا هذا القانون الذي ذكره الطوفي فهو عبارة عن تحديد لآليات التعامل مع النصّ المفسَّر، وذِكْر الخطوات التي يسلكها الناظر في إنتاج التفسير والتعامل مع الخلاف التفسيري، وقد جعل الطوفي قانونَه في التفسير على مراتب:

الأولى: أن يكون النصّ بَيِّنًا بنفسه، فلا إشكال فيه، إِذِ المراد منه هو المفهوم لكلّ عاقل.

---

(١) الإكسير في قواعد التفسير، (ص: ٢٧)، ط:٢، مكتبة الآداب.

الثانية: أن لا يكون بينًا في نفسه وله أحوال:

- أن يكون في تأويله دليلٌ عقليّ قاطع، أو نصّ عن النبي ﷺ تواتري، أو اتفاق من العلماء إجماعي، أو نصّ آحادي صحيح، فإن كان فيه شيء من الطّرق المذكورة وجب المصير في التفسير إليه، سواء كان ما دلّ عليه أحد هذه الطرق موافقًا لظاهر لفظ الكلام أو لا، وبين العلة الخاصّة بكلّ طريق من هذه الطرق التي توجب الأخذ بما دَلّ عليه.

- أن لا يكون في تأويله شيء من الطرق المذكورة لكن فيه آحاد ضعيفة أو شيء عن أصحاب التواريخ والسِّيَر غير مفيد للعلم بصحة ما دلّ عليه، أو ظنّه بدليل خارج من قرينة عقلية أو غيرها، أو تأويل مختلَف فيه متعارض عن العلماء، وعندها ننظر فإنْ كان ما ورد فيه من الأحاديث الضعيفة والتواريخ والسِّيَر المذكورة موافقًا للمفهوم من ظاهر الكلام، أو من فحواه، أو معقوله؛ حُمِلَ الكلام على ما فُهِمَ منه، وكان الخبر الضعيف ونحوه مؤكّدًا لما استفيد من اللفظ، وإن لم يكن موافقًا للمفهوم من ظاهر اللفظ أو معقوله أُلغي؛ لضعفه وضعف ما يفيده الظنّ إن أفاده، واعتبر مفهوم ظاهر الكلام لقوّته وقوّة ما يفيده من ظنّ أنّه المراد ما لم يمنع منه مانع أقوى منه؛ إذِ المقصود من الكلام الإفهام، والظاهر من المتكلّم الحكيم إرادة ظاهر الكلام[1].

---

(١) وذكر الطوفي بعد ذلك أن ما ورد فيه التأويل المختلف عن العلماء، فذلك الاختلاف إما أن يشتمل على التناقض والتضادّ أو لا، وبيّن ضوابط التعامل في كلّ حال، ثم قال: «واعلم أن التزام هذا القانون في التفسير يدفع =

وأما القواعد النافعة في فهم الكتاب التي ذكرها الطوفي فهي عبارة عن مادّة متعلّقة في جُملتها بمباحث المعاني والبيان أخذها الطوفي عن ابن الأثير؛ لكونها من أنفس علوم القرآن كما ذكر الطوفي[١].

وبذلك نلاحظ أنّ الطوفي رغم عنايته بضبط ممارسة التفسير، إلا أنه لم يُعْنَ ببيان موارد التفسير والتقعيد لهذه الموارد، وإنما جاء تقعيده لفهم النصّ ذاته ومحاولة وضع إطار وقانون كلي ضابط لهذا الفهم، وهو تنظير غير مفيد في ضبط موارد التفسير وضبط التعامل مع هذه الموارد، فضلًا عن أنّ التقعيد

=

عنك كثيرًا من خبط المفسّرين بتباين أقوالهم، واختلاف آرائهم، وإنما ينتفع بهذا القانون من كانت له يد في معرفة المعقول، والمنقول، واللغة وأوضاعها، ومقتضيات ألفاظها، والمعاني، والبيان...» الإكسير، (ص: ٤٣).

(١) حيث قال: «القسم الثالث: في علمي المعاني والبيان؛ لكونهما من أنفَس علوم القرآن، وقد صنّف الناس فيهما كتبًا كثيرة، إلّا أنّ من أحسن ما رأيتُ فيها كتابًا صنّفه الشيخ... نصر الله بن محمد بن الأثير الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ، ترجمه بالجامع الكبير في صناعة المنظوم والمنثور... فعمدتُ في هذا الكتاب إلى الإتيان بجميع مقاصد كتابه عريًا عن إسهابه وإطنابه». الإكسير، (ص: ٢٩). ويلاحظ أن مراد الطوفي بالقواعد كأنّه يقصد الإطار الموضوعي لتلكم المادة اللغوية والبلاغية التي ذكرها والتي يراها معينة جدًّا على حسن الانتفاع بتطبيق القانون الذي ذكر، لا سيما وأنه أكد في خاتمة قانونه على أهمية معرفة اللغة وألفاظها والمعاني والبيان لحُسن الممارسة التطبيقية لهذا القانون كما نقلنا عنه قبل، وربما لو عبر الطوفي باصطلاح غير اصطلاح القواعد كالعلوم اللازمة لفهم الكِتاب أو غير ذلك لكان أَوْفَى في الدلالة على مراده وأبعد عن اللَّبْس الذي يجلبه للناظر في كتابه جرّاء استعماله لاصطلاح له دلالة شائعة كالقاعدة لم ينطلق هو منها في صنيعه ولم ينصّ على دلالته الخاصة فيها.

التجريدي لفهم النصّ لا الممارسة التفسيرية لهذا النصّ أمرٌ مشكل، وسيأتي التعليق عليه لاحقًا.

ثانيًا: مقدمة ابن تيمية: وهذه المقدّمة تَعَرّض فيها ابن تيمية لجملة موضوعات تتعلّق بالتفسير والتعامل معه، كما أنه في ثنايا معالجاته لهذه الموضوعات اعتنى بذكر بعض التقرير النظري لبعض موارد التفسير، لا سيما المرويات الإسرائيلية وأسباب النزول، وهذه التأصيلات يَرِدُ عليها ما يأتي:

أولًا: يشكِل على تأصيلات ابن تيمية لمرويات النزول والإسرائيليات ذات الإشكال السابق في تأصيلات كتب علوم القرآن من أنها تنظّر لموارد التفسير ليس باعتبارها موارد تفسيرية بالأساس، حيث تقوم بعزل هذه الموارد عن المعنى ودورها في تقريره ومحاولة فهمها بشكلٍ مستقلّ والتنظير لها في ضوء هذا الفهم، الأمر الذي يلغي اعتبارية حقل التفسير كليّة، ويجعل حضور هذه الموارد في ساحته ليس له كبير ممايزة عن غيره؛ فقد تعامل ابن تيمية مع المرويات من خلال المنطلق النقلي وأن إيراد مَنْ أوردوا هذه الروايات كان على سبيل النقل، وليس الاستدلال على المعنى، وبالتالي حاول ابنُ تيمية البحث في غرض النقل بحسب طبيعة المادة الموظّفة والتأصيل له في ضوء ذلك، فإن كانت روايات نزول حَمَلَ روايتها على قصدية الإخبار بالنزول، واتّجه للبحث في عبارات المفسّرين، وما يحتمل أن يقصدوا به السببية وما ليس كذلك.

يقول ابن تيمية في كلامه على أسباب النزول: «وقولهم: نزلت هذه الآية في كذا، يُرَاد به تارة أنه سبب النزول، ويُراد به تارة أن ذلك داخل في الآية وإن لم يكن السبب، كما تقول: عُنِي بهذه الآية كذا...»[(١)].

وإن كانت المادة رواية إسرائيلية اعتبر نقلها من باب الاستشهاد لما هو متقرّر سلفًا في دِيننا، واتّجه للبحث في مضامينها، والحُكم عليها بحسب موافقتها لما عندنا، وأنّ ما وافَقَنا منها نقبله وما خالفَنَا نردُّه وما لم يوافِق أو يخالِف مقررًا عندنا نتوقّف فيه.

وتأمّل كيف يقول ابن تيمية: «الأحاديث الإسرائيلية تُذكر للاستشهاد لا للاعتقاد، فإنها على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما علمنا صحّته مما بأيدينا مما يشهد له بالصّدق فذاك صحيح.

والثاني: ما علمنا كذبه بما عندنا مما يخالفه.

والثالث: ما هو مسكوت عنه لا من هذا القبيل ولا من هذا القبيل، فلا نؤمن به ولا نكذّبه وتجوز حكايته؛ لما تقدّم. وغالب ذلك مما لا فائدة فيه تعود إلى أمر ديني؛ ولهذا يختلف علماء أهل الكتاب في مثل هذا كثيرًا. ويأتي عن المفسّرين خلاف بسبب ذلك، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب

(١) مقدّمة في أصول التفسير، ابن تيمية، (ص: ١٦).

الكهف، ولون كلبهم، وعِدّتهم، وعصا موسى من أيّ الشجر كانت، وأسماء الطيور التي أحياها اللهُ لإبراهيم، وتعيين البعض الذي ضُرب به القتيل من البقرة، ونوع الشجرة التي كلّم اللهُ منها موسى، إلى غير ذلك مما أبهمه اللهُ في القرآن، مما لا فائدة في تعيينه تعود على المكلّفين في دنياهم ولا دينهم، ولكن نَقْل الخلاف عنهم في ذلك جائز»[(١)].

وهذا كلّه تنظير مشكل، وغير صحيح، ولا يعبّر عن الواقع التطبيقي في التفسير؛ فمحاولة التأصيل لموارد التفسير من حيثية مغايرة للحيثية التي وُجِدَتْ من أجلها في التفسير يتعذّر من خلاله ضبط تصوّر المسألة والخروج بتقريرات منضبطة في ضوء واقعها كما حرّرناه مفصّلًا في درس خاصّ ناقشْنَا فيه تأصيلات ابن تيمية للإسرائيليات وتوظيفها في التفسير[(٢)].

ثالثًا: التيسير في قواعد علم التفسير للكافيجي:

لقد أدار الكافيجي كتابه (التيسير) على بابين؛ الأول منهما في «الاصطلاحات»، والثاني في «القواعد والمسائل». وفي الباب الأول اعتنى الكافيجي بمعالجة أمور مهمّة في سياق غرضه من وضع علم التفسير؛ من

(١) مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، (ص: ٤٢- ٤٣).

(٢) يراجع: قراءة نقدية لتأصيل ابن تيمية لتوظيف الإسرائيليات في التفسير (١- ٣)، ثلاثة مقالات مطوّلة منشورة في قسم المقالات على موقع تفسير للدراسات القرآنية.

أبرزها: **الكلام على تعريف علم التفسير وحُكم تعلّمه وتدوينه، وكذا بيان موضوعه وحيثيته**، والذي حدّده الكافيجي بقوله: «إنّ لكلّ علم من العلوم المخصوصة كالفقه والأصول والنحو والصّرف إلى غير ذلك موضوعًا يُبحث فيه عن أحواله، فيكون لعلم التفسير موضوع يُبحث فيه عن أحواله، فموضوعه كلام الله العزيز، من حيث إنّه يدلّ على المراد؛ وإنما قيد بهذه الحيثية ليكون ممتازًا عن موضوع العلم الآخر؛ فإنّ الكتاب داخل -إن لم يقيّد بها- تحت موضوع علم الأصول من حيث إنه يستفاد منه الأحكام إجمالًا، ويندرج أيضًا -إن لم يقيد بها- تحت موضوعات علوم أُخَر، بحسب اعتبار حيثيات أُخَر»[(١)].

وفي الباب الثاني لم يقعد الكافيجي للتفسير سوى قاعدتين فقط، هما:

- «كلّ مُحْكَم من القرآن يدلّ قطعًا على ما أُرِيدَ منه بحيث يكون في مرتبة أعلى من مرتبة المتشابه»[(٢)].

- «كلّ متشابه من القرآن يدلّ قطعًا على ما أُريد منه بحسب قَدْرِ فهم المخاطب»[(٣)].

(١) التيسير في قواعد التفسير، (ص: ١٥٧ - ١٥٨).

(٢) التيسير في قواعد التفسير، (ص: ٢٠٨).

(٣) التيسير في قواعد التفسير، (ص: ٢٢٦).

ويلاحظ في طرح الكافيجي أنه رغم عنايته بالتقعيد للتفسير، إلا أنه لم يُعْنَ ببيان موارد التفسير والتقعيد لهذه الموارد، وإنما جاء تقعيده لفهم النصّ بشكلٍ عامّ ومحاولة وضع أُطُرٍ كلية ضابطة له، تمثّلت في قاعدتين حول التعامل مع المحْكَم والمتشابه، وهو تنظيرٌ غير مفيد في ضبط التعامل مع موارد التفسير، فضلًا عن أنّ التقعيد لفهم النصّ لا الممارسة التفسيرية له مشكلٌ كما سنبيّن لاحقًا.

رابعًا: التكميل في أصول التأويل للفراهي (ت:١٩٣٢م):

برزت في التاريخ الإسلامي فكرةُ ظنيّةِ دلالات النصوص -لا سيما في الخطّ الكلامي- وصعوبة بناء المراد القاطع منها، وقد كان عبد الحميد الفراهي أحد العلماء الكثيرين الذين أزعجتهم هذه الفكرة وذهبوا لرفضها وردّها.

يقول الفراهي: «وما علمتُ الدواء لهذا الداء العضال [يعني: الاختلاف في التفسير] إلا التمسك بالقرآن وردّ الروايات والآراء إلى كتاب الله، وهذا لا يكون إلا أن نؤمن بأنّ (القرآن لا يحتمل إلا تأويلًا واحدًا)، وليس لعبارته إلا مدلول واحد، فكما أنّ القرآن قطعي الثبوت فهو كذلك قطعي الدلالة»[(١)].

(١) التكميل في أصول التأويل، الفراهي، الدار الحميدية، بدون تاريخ. (ص: ٣٢). وهذا الكتاب عبارة عن مسودات لم يتمها الفراهي، وقد جمعها من بعده بدر الدين الإصلاحي ونشرها.

ويقول كذلك: «حان لنا أن نرجع إلى ما أَسَأْنَا به الظنّ أولًا، فنُحْسِن به الظنّ، فنؤمن بأنّ القرآن هو قطعي في دلالته والفاصل في حكمه»[(١)].

وقد حاول الفراهي أن يضع مرتكزًا ضابطًا لعملية الفهم ويُعِين على تحرير المراد من النصّ القرآني على نحوٍ جلي ظاهر، وهو ما تبلور عنده في فكرة نظام القرآن، وأنّ تتبُّع النظام الداخلي للنصّ هو القادر على بناء المراد القاطع منه، وقد قام بوضع جملة أصول لفكرة النظام وكيفيات التعامل معها، لا سيما في كتابَيْه: (التكميل في أصول التأويل)[(٢)]، و(دلائل النظام)[(٣)].

(١) التكميل في أصول التأويل، (ص: ٣٨).

(٢) دعا الفراهي في هذا الكتاب إلى ضرورة النهوض بعلم التأويل وتتميمه، حيث قال: «قد جعل العلماء طرفًا من أصول التأويل جزءًا لأصول الفقه أي فروع الشرائع، فلكونه جزءًا صار غير مستقلّ ولم يُعْطَ من الإمعان ما يُعْطَى لفنّ مستقلّ... فلو جُعل هذا الفنّ من علم التفسير لعظم محلّه في الدِّين». التكميل في أصول التأويل، (ص: ٩). وقال أيضًا في مقدمة هذا الكتاب: «فهذا كتاب أفردناه لتمهيد أصول راسخة لتأويل القرآن إلى صحيح معناه، وهو علم مستقلّ عظيم المحلّ في التفسير... ولم نحتج إلى تأسيس هذا الفنّ لترك العلماء إياه بالكلية، فإنك تجد طرفًا منه في أصول الفقه ولكنه غير تمام». ويلاحظ أن الفراهي في ضوء فكرة النظام التي أتى بها قَطَعَ التفسير عن موارد إنتاجه على الحقيقة وأبقاه في حيّز الدلالة اللغوية، ومن ثم صار التنظير الأصولي عنده -وإن كان ليس كافيًا- فيه ما يساعد في ضبط التعامل مع المعنى التفسيري، وهو أمر مشكل كما سنبين لاحقًا.

(٣) يراجع: قراءة في كتاب (التكميل في أصول التأويل)، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد.

لقد اجتهد الفراهي في وضع محدّدات للعمل من خلال فكرة نظام القرآن والكشف عن عمود السورة وموضوعها الرئيس، كما حاول وضع جملة أصول لضبط تحرير المعنى التفسيري والتعامل مع احتمالاته من مثل:

- عند تعدّد الاحتمالات نأخذ بأحسنها وأوفقها للنظام والعمود.

- إذا كثرتْ وجوه التأويل في آية، كان الأمر كاشتراك اللفظ، والحاكم عن اشتراك اللفظ موقع استعماله.

- العلم بخصائص أسلوب القرآن.

لقد قسم الفراهي أصوله للتفسير إلى ثلاثة أقسام:

القسم الأول: أصول أولية.

القسم الثاني: أصول مرجحة.

القسم الثالث: أصول كاذبة.

وبيّن أنّ الأصول الأوليّة يُتمسّك بها حيث لا تحتمل الكلمة أكثر من معنى، والثانية يُتمسّك بها عند احتمال الألفاظ لأكثر من معنى، وأمّا الأصول الكاذبة فبيّن أنها ما يعتمد عليه في التفسير وهو غلط.

ومن الأصول الأوّلية التي ذكرها:

- التمسك بنَظْمِ القرآن.

- المعنى الشاذّ لا يُلْتَفَتُ إليه.

- فهم الكلام بعضه من بعض بالمقابلة وحمل النظير على النظير.

وإنّ الناظر في طرح الفراهي يلاحظ أنه طرح يقوم على تنحية جُلّ موارد التفسير، ويُولِي اهتمامه بالأدوات والموارد الداخلية للنصّ فقط كتتبُّع معاني المفردات واستخدام السياق وتتبُّع نظام القرآن للفصل في الاحتمالات التفسيرية، الأمر الذي يجعله طرحًا غير مفيد كثيرًا في التأصيل لموارد التفسير وكيفيات تدوير هذه الموارد في العمل التفسيري، بل إنّه يسبب إشكالًا ظاهرًا في تصوّر هذه الموارد بصورة متكاملة فضلًا عن العديد من الإشكالات الأخرى التي بيّناها في غير هذا الموضع[1].

وهكذا نلاحظ أنّ المؤلفات في هذا القسم رغم عنايتها بالتأصيل للتفسير ووضوح قصدها لذلك، إلا أنّ طرحها لم تبرز فيه موارد التفسير ولا التقعيد

(١) هذا الأمر رغم إشكاله إلا أن له شيوعًا ظاهرًا في الدرس المعاصر في التفسير وأصوله، حيث يتم الإلحاح على أهمية قراءة القرآن وفهمه من داخله والبُعد عن الموارد الخارجية للنصّ كمرويات النزول والإسرائيليات... إلخ، وهذا تصوّر فاسد قولًا واحدًا، وفيه عدم فهم لطبيعة العملية التفسيرية وطبيعة مواردها، وقد تناولْنا هذه الفكرة وناقشناها في درسٍ خاصّ من خلال أحد أهم رموزها المعاصرين الذين أكثروا التأصيل لها. يراجع: منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ رصد لمرتكزات المنهج وجذوره، وتقويم لمنطلقاته وغاياته -محمد عناية الله سبحاني أنموذجًا-، وهو تقرير منشور على مرصد تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsiroqs.com/article?article_id=3871

لهذه الموارد بصورة متكاملة، اللهم إلا بعض التأصيل المنثور والذي يحوي إشكالات في مداخله ومنطلقاته، وهو ما يبيّن عدم إمكان الاعتماد على هذه المؤلّفات كسياج تقنيني ضابط للتفسير.

إننا ومن خلال ما سبق يمكننا القول بأنّ:

- الثروة النظرية التراثية لضبط التفسير لا يمكن الاعتماد عليها بتمامها كسياج نظري تقنيني للتفسير، بل إنّ بعض تأصيلاتها المنثورة لموارد التفسير تُعاني من إشكالات في مداخلها الكلية التي انطلقت منها.

- جُلّ أوعية الثروة النظرية التراثية للتفسير ككتب علوم القرآن ومقدّمات التفاسير هي ليست أوعية للتنظير للتفسير على الحقيقة، ولم يكن من مقاصدها التأصيل للتفسير، وإنما هو محض تلقٍّ معاصر بِغَضّ النظر عن أسبابه، إلا أنه غير صحيح ولا يتّسق مع طبيعة تَشَكّل هذه الأوعية وغاياتها.

وإذا كان هذا هو الموقف من الثروة النظرية التراثية، فما هو الموقف من الاشتغال المعاصر في تلكم القضية؟ هذا محلّ الحديث في المطلب التالي.

المطلب الثاني: الثروة النظرية المعاصرة للتفسير؛ نقد وتقويم:

يتمثّل التأليف المعاصر فيما يتعلّق بالبناء النظري للتفسير في ثلاثة أوعية رئيسة كما سبق؛ وهي:

أولًا: التأليف في مناهج المفسّرين.

ثانيًا: التأليف في أصول التفسير.

ثالثًا: التأليف في قواعد التفسير.

وإنّ الناظر في هذه الأوعية لا يسعه اعتبارها بمثابة سياج تقنيني ضابط للتفسير ولا ما يقارب ذلك، وفيما يأتي نستعرض الموقف منها تفصيلًا:

أولًا: التأليف في مناهج المفسرين:

وهذا النّسق من التأليف هو أحد الأنساق الشهيرة في الدرس التفسيري المعاصر المشتغل بالبناء النظري للتفسير، والمطالِع للكتابة فيه يلحظ أن استفتاحها «كان على يدَي الدكتور محمد حسين الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»[1]، ثم أخذت الكتابات بعد ذلك تَنْدَاحُ دائرتها في هذا الباب بصورة كبيرة منتجة لنا سيلًا كبيرًا من الدراسات والبحوث كما هو معلوم.

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١١٣).

وهذا النّسق وإن كان يظهر منه -في ضوء عنوان المنهج الذي يحمله- النَّزْع لاستخراج البنية المنهجية الحاكمة للعمل التفسيري عند المفسّرين، الأمر الذي يتوقع منه حضور تأصيلات حول عمليّة تبيين المعنى وكيفيات ضبط التعامل مع مواردها، إلا أنّ المتأمّل للكتابات في هذا الباب لا يجد فيها مثل هذا النَّزْع، وبالتالي لا يسعه اعتمادها كسياج نظري مفيد في ضبط عملية التفسير؛ فالكتابات في مناهج المفسّرين تدور في الجملة -كما هو بَيِّنٌ لمن يطالع النتاج فيها- على تناول عددٍ من العناصر تنصبّ على معالجة مصادر المفسِّر وبعض القضايا التفسيرية عنده والقيمة العلمية لتفسيره، وكذا المقارنة بينه وبين غيره في المنهج التفسيري، وتمهّد لذلك بطبيعة الحال بعقد ترجمة للمفسّر وتعريف به وبكتاباته وعصره ومذهبه العقدي والفقهي... إلخ.

فهذه هي العناصر الثابتة التي تدور عليها معالجة مختلف كتب مناهج المفسّرين على تفاوت بينها في ذِكْرِ هذه العناصر، وهذه العناصر كما هو بَيِّنٌ لا تنصبّ على المعالجة الدقيقة لموارد المفسِّر في الممارسة التفسيرية والتأصيل لها مما يتيح للمعالجة إبراز منهج المفسّر في التفسير ومزاولته، ولكنها تبتعد عن ذلك لتعالج موقف المفسّر من بعض القضايا؛ كالقراءات والإسرائيليات والخوض في علم الكلام ومناقشة ما نُسِبَ إليه من اتهامات وغير ذلك مما يختلف بحسب المفسّر والقضايا المُثَارة حوله، وأمّا معالجتها لموارد التفسير فتأتي بشكلٍ وصفي عابر تبيّن فيه بعض الأُطر الوصفية العامة حول مسلك

التفسير عند المفسّر؛ من مثل تفسيره القرآن بالقرآن وتفسيره القرآن بالسُّنة وتفسيره القرآن باللغة... إلخ دون الغوص في بيان القواعد الحاكمة لهذه الموارد عند المفسّر ولا بيان كيفيات توظيفها لا بصورة مفردة ولا تركيبية، ومن هاهنا لا نلمح في كثير من هذه المؤلّفات «الدرس المنهجي العميق في منهج كلّ مفسّر، الذي يُعْنَى بضبط مصطلحاته، وتحرير منطلقاته، وتحديد أصوله التفسيرية»[(١)].

وتأمّل مثلًا مسار اشتغال الذهبي -رائد تشقيق مسلك مناهج المفسّرين كما هو معلوم-، حيث نجده يعالج في حديثه عن الطبري ما يأتي:

طريقة الطبري في التفسير[(٢)]، إنكاره على مَن يفسِّر بمجرّد الرأي، موقفه الأسانيد، تقديره للإجماع، موقفه من القراءات، موقفه من الإسرائيليات،

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١١٤).

(٢) حيث قال فيها: «تتجلَّى طريقة ابن جرير في تفسيره بكلّ وضوح إذا نحن قرأْنَا فيه وقطعْنَا في القراءة شوطًا بعيدًا، فأوّل ما نشاهده، أنه إذا أراد أن يفسِّر الآية من القرآن يقول: (القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا)، ثم يفسِّر الآية ويستشهد على ما قاله بما يرويه بسنده إلى الصحابة أو التابعين من التفسير المأثور عنهم في هذه الآية، وإذا كان في الآية قولان أو أكثر، فإنه يعرض لكل ما قيل فيها، ويستشهد على كل قول بما يرويه في ذلك عن الصحابة أو التابعين.

ثم هو لا يقتصر على مجرّد الرواية، بل نجده يتعرّض لتوجيه الأقوال، ويرجّح بعضها على بعض، كما نجده يتعرّض لناحية الإعراب إنْ دعت الحال إلى ذلك، كما أنه يستنبط الأحكام التي يمكن أن تؤخذ من الآية، مع توجيه الأدلة وترجيح ما يختار». التفسير والمفسرون، دار الحديث، (ص: ١/ ١٨٤).

انصرافه عمّا لا فائدة فيه، احتكامه إلى المعروف من كلام العرب، رجوعه إلى الشِّعر القديم، اهتمامه بالمذاهب النحوية، معالجته للأحكام الفقهية، خوضه في مسائل الكلام.

وفي معالجته لتفسير الثعلبي يقول: «قرأتُ في هذا التفسير فوجدتُه يُفسِّر القرآن بما جاء عن السَّلَف، مع اختصاره للأسانيد؛ اكتفاءً بذِكْرها في مقدّمة الكتاب، ولاحظتُ عليه أنه يعرض للمسائل النحوية ويخوض فيها بتوسّع ظاهر...، كما أنه يعرض لشرح الكلمات اللغوية وأصولها وتصاريفها، ويستشهد على ما يقول بالشعر العربي...، ومما لاحظته على هذا التفسير أنه يتوسّع في الكلام عن الأحكام الفقهية عندما يتناول آية من آيات الأحكام، فتراه يذكر الأقوال والخلافات والأدلة ويعرض للمسألة من جميع نواحيها، إلى درجة أنه يخرج عما يُرَاد من الآية... ثم إنّ هناك ناحية أخرى يمتاز بها هذا التفسير، هي التوسّع إلى حَدّ كبير في ذكر الإسرائيليات بدون أن يتعقّب شيئًا من ذلك أو يُنَبِّه على ما فيه رغم استبعاده وغرابته، وقد قرأتُ فيه قصصًا إسرائيليًّا نهاية في الغرابة.

ويظهر لنا أن الثعلبي كان مُولَعًا بالأخبار والقصص إلى درجة كبيرة، بدليل أنه ألَّف كتابًا يشتمل على قصص الأنبياء... ثم إنّ الثعلبي لم يتحرّ الصِّحة في كلِّ ما ينقل من تفاسير السَّلَف، بل نجده -كما لاحظنا عليه وكما قال السيوطي في الإتقان- يُكثر من الرواية عن السدي الصغير عن الكلبي عن أبِي صالح عن ابن عباس.

كذلك نجده قد وقع فيما وقع فيه كثيرٌ من المفسِّرين من الاغترار بالأحاديث الموضوعة في فضائل القرآن سورة سورة، فرَوَى في نهاية كلّ سورة حديثًا في فضلها منسوبًا إلى أُبَيّ بن كعب، كما اغترّ بكثير من الأحاديث الموضوعة على ألْسِنة الشيعة فسوَّد بها كتابه دون أن يشير إلى وضعها واختلاقها. وفي هذا ما يدلّ على أن الثعلبي لم يكن له باع في معرفة صحيح الأخبار من سقيمها».

بغضّ النظر عن التفصيل في طبيعة مفهوم الذهبي للمنهج، إلّا أن طريقته في عرض طرائق التفاسير دالّة على حقيقة مسلكه وأن المنهج ليس إلّا توصيفًا للطريقة العامّة للمفسّر في عرض المادة التفسيرية وموقف المفسّر من بعض القضايا، وليس بيانًا عن البُعد القاعدي المتحكّم في تعامل المفسّر مع المادة التفسيرية؛ إنتاجًا أو ترجيحًا ونقدًا وتوجيهًا لها.

والناظر في مسار التأليف في مناهج المفسّرين بعد الذهبي يلحظ أن طريقة الذهبي شاعتْ في هذه التآليف باعتبارها تمثّل أنموذجًا للعمل في مناهج المفسّرين، وهو أمرٌ ملحوظ ومشاهَد في الكتابات في مناهج المفسّرين بعد الذهبي والتي استلهمتْ طريقةَ الذهبي لكن بنوعِ توسّعٍ وترتيب؛ فتعرِض بتفصيل لترجمة المفسِّر وعرضِ حياته ومؤلّفاته وعقيدته ومذهبه الفقهي وغير ذلك، ثم تُحاوِل شرح موقف المفسّر من بعض القضايا التي تختلف بحسب الكتاب التفسيري قيد البحث، وتعرِّج على مصادر التفسير عند المفسّر، وتبيّن

دروجه على المصادر وأنه كان يفسّر القرآن بالقرآن ويفسّر القرآن بالسنّة وباللغة، وتستعرض بعض النماذج الدالّة على ذلك، وتقارن بينه وبين غيره في ذلك، الأمر الذي جعل إطار الدّرس لمناهج المفسّرين في الكتابات يدور حول طرح جملة أُطُر وصفيّة حول بعض الموارد التفسيرية عند المفسّرين دون بيان النّسق الكلي الفكري للمفسّرين إزاء كيفيات الاستدلال بهذه الموارد والإطار النظري العام الحاكم لذلك الاستدلال عندهم.

يقول الدكتور/ مولاي عمر حماد معلّقًا على الدراسات التاريخية في التفسير واتجاهاته وكتب مناهج المفسّرين: «أمّا الدراسات التأريخية فأغلبها ملاحظات عامّة لا تقوم على استقراء ولا إحصاء، ومثلها كتب مناهج المفسّرين؛ فغالبًا ما تتشكّل مادّتها من موقف المفسّر المدروس من جملة من القضايا دون أن تَرْقَى إلى درجة تقديم تصوّر نظري مركب للعملية التفسيرية عنده»[(١)].

ويقول الدكتور/ فريد الأنصاري وهو بصدد صياغة رؤيته لبناء أصول التفسير وأهمية استقراء المناهج العلمية والنقديّة من كتب التفسير: «والشرط في ذلك ألّا تكون البحوث سطحية، فلا تتناول طريقة المؤلّف في تفسيره للقرآن، بإحصاء الأدوات العلمية المستعملة لديه فحسب؛ كتوظيفه للّغة مثلًا والشِّعر

(١) أصول التفسير؛ محاولة في البناء، (ص: ٢٥).

والقراءات القرآنية والحديث النبوي... إلخ فهذا مطلوب نعم، ولكن لا بد من تعميق العمل، بأن تُستنبط القواعد المعتمَدة لديه في عملية الفهم والتأويل والتوجيه، وكذا الضوابط والمقاصد المتحكمة في العملية التفسيرية عنده، فلا بد من بيان الأصل والفرع في ذلك وكذا الكلي والجزئي والثابت والمتغير والشرط والركن... إلخ. ثم حالات التقديم والتأخير لهذه الأدوات أو حالات الإعمال والإهمال لها عند التعارض وضوابط هذه وتلك في كلّ حال، إلى غير ذلك مما يسهم في بناء النظرية التفسيرية من بعد حقًّا»[1].

إنّ أحد أبرز الإشكالات المركزية -برأينا- للكتابات في مناهج المفّسرين والذي كان هو السبب وراء هذه السطحية والضّعف في طرحها، وهو أنها حاولت الكشف عن مناهج المفسّرين قبل أن تكون لديها درجة من التصوّر النظري لأصول المفسّرين وقواعدهم، ولا شَكّ أنّ محاولة استكشاف المناهج هي غاية بعيدة جدًّا ويلزمها مهاد موسّع من بيان أصول المفسّرين وقواعدهم أولًا؛ فبدون معرفة هذه الأصول والقواعد يتعذّر الخطو أصلًا لمعرفة المنهج الذي هو النّسق النظري التركيبي العام لجملة الأصول والقواعد التي حكمتْ نسق الممارسة عند المفسّر، ومن هاهنا فإنّ محاولة الكشف عن المناهج قبل وجود إِرْثٍ نظري ضابط لأصول المفسّرين وقواعدهم= متعذّرة عقلًا، حيث

(١) أبجديات البحث، (ص: ١٩٥- ١٩٦).

تكون أشبه بمن يحاول رسم الملامح العامة للإطار النظري لممارسة لا يَعْرِف عن تفاصيلها الداخلية شيئًا، **ومن هاهنا فمن الطبيعي جدًّا أن يكون الدّرس للمنهج محض وصف سطحي بسيط لبعض الملامح العامة التي تقبل التنزيل على كلّ مفسِّر من استعماله اللغة والسنّة... إلخ، والتي لا تَبْرُزُ معها طبيعة النّسق الفكري الكلي الحاكم للممارسة التفسيرية عند المفسّر في كيفيات توظيف هذه الموارد والتعامل معها إفرادًا وتركيبًا، بل إنّ هذا الدّرس بصورته التي هو عليها هو علامة ظاهرة جدًّا عند تأمّلها على حالة الضعف النظري في الاشتغال بالتفسير وليس العكس.**

وبغضّ النظر عمّا سبق فإنّ ذِكْرَ الكتابات لمناهج المفسّرين لا يجعل من هذه الكتابات سياجًا نظريًّا للتفسير وضَبْط ممارسته؛ ففضلًا عن إشكال معالجة مناهج وأصول المفسّرين في هذه الكتابات الذي يجعلها لا تفيد كثيرًا في بناء التأصيل لموارد التفسير وضبط العملية التفسيرية، ولا ما يقارب ذلك، فإنّ ذِكْر هذه الكتابات لتلكم الأصول -على فرض صحّته- فإنه يحتاج بعدُ لعمليات ضبط وتركيب للأنساق النظرية قَدْرَ الاتفاق بين المفسّرين ليكتمل من خلالها بناء نظري ضابط للمُمَارسة التفسيرية في ذاتها بِغَضّ النظر عن التباينات في هذه الأنساق بين المفسّرين مما يختصّ به بعض أفرادهم وينفرد به كلّ مفسِّر عن غيره في الممارسة التفسيرية، وهو أمرٌ غير واقع بعدُ في الكتابات في مناهج المفسّرين؛ ما يجعل من اعتبارها سياجًا نظريًّا ضابطًا للتفسير أو إسهامًا جادًّا في

ذلك يعدُّ أمرًا ظاهر البُعْد حتى لو سلّمنا بصحّة اشتغالها في استخراج أصول المفسّرين ونظرياتهم التفسيرية، فكيف وهو غير مسلّم أصلًا!

ثانيًا: التأليف في أصول التفسير:

هذه الكتابات تُعَدُّ أحد خطوط التأليف الواسعة الانتشار في الكتابة المعاصرة، وهي تدور حول الإتيان بجملة موضوعات نظرية والكلام عليها، وفي ضوء إحدى الدراسات التي عُقدت حول هذا التأليف -لا سيما المُعَنْوَن منه بأصول التفسير-[1] فإنّ أحد الموضوعات المهمّة التي عالجَها هذا التأليف هي مصادر التفسير، وإن تفاوتتْ عبارات المؤلَّفات في التعبير عنه؛ فبعضها يذكر مصادر التفسير فعليًّا وبعضها يذكر عناوين أخرى؛ منها: طرق التفسير، وغيرها[2]. حيث تَدْرُجُ الكتابات على ذكر مصادر للتفسير لا سيما المصادر الآتية: تفسير القرآن بالقرآن، تفسير القرآن بالسنّة، تفسير القرآن باللّغة، وتقوم بذكر معالجة نظرية لهذه المصادر.

(١) وهي دراسة: (أصول التفسير في المؤلفات؛ دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير). وهذه الدراسة حلّلتْ ٤٢ مؤلفًا مسمّى بأصول التفسير ووازنتْ بينها في جملة مرتكزات تتمثّل في: مصطلح أصول التفسير، موضوعات أصول التفسير، استمداد أصول التفسير.

(٢) أصول التفسير في المؤلفات، (ص: ١٣٩- ١٤٠).

وبرغم ما يفيده هذا الطّرح من حضور كلام مرتّب يفيد في بيان بعض موارد التفسير بصورة ظاهرة وبيّنة، إلّا أنّ هذا الطرح لا يمكن الاعتماد عليه كسياج تقنيني ضابط للعملية التفسيرية؛ فبغضّ النظر عن المناقشة الموسّعة لفكرة مصادر التفسير وعدم حضور سائر موارد التفسير، إلّا أنّ معالجة المصادر التي تذكرها هذه التآليف يلاحظ **أنها تأتي بصورة تجريدية حول المصادر ذاتها وليس باعتبارها موارد موظفة في الممارسة الإنتاجية للتفسير والتأصيل لها من حيث كيفية بيان المعنى من خلالها، وبالتالي فإنّ غاية ما تقدّمه مجرّد معلومات عامة عن موارد التفسير من حيث هي**؛ دون بيان رُتْبتها إفرادًا وذِكْر حجيّتها وكيفية الاستدلال بهذه الأداة في بيان المعنى والضوابط والقواعد العامّة الحاكمة لهذا الاستدلال، ودون بيان كيفية توظيف هذه الموارد تركيبًا مع بقية الموارد في بيان المعنى وتقريره وضوابط تأخيرها وتقديمها وكيفيات التعامل عند تعارضها مع غيرها... إلخ، وهو ما يقلّل كثيرًا من قيمة التأصيل الذي تُورِدُهُ في ضبط التعامل مع الموارد والأدوات التفسيرية كما مَرّ معنا مع مؤلفات علوم القرآن.

ومِمّا يُشْكِل على هذه المؤلّفات بوجهٍ عام هو أنها تنطلق من فكرة تقرّر أصول التفسير في التاريخ؛ فمن خلال النّظر في التأليف المعاصر في أصول التفسير وتأمّل أنساقه يمكننا القول إجمالًا بأن المنطلَق الذي يحكم حركةَ البحث في معالجة المسائل في هذا المجال يتمثّل في **اعتبار وجود حقيقي لمادة**

أصول التفسير يحتاج لجمعٍ نظرًا لتفرّقه وتناثره في مظانّ عديدة: بمعنى أن البِنْيَة العلمية الخاصّة بهذا الفنّ موجودة وقائمة ولها حضور بَيِّنٌ في العديد من المؤلّفات والأعمال، إلا أنها تعانِي من التشتّت والتفرّق ولم تَحْظَ بالجمع والترتيب في محلّ واحد... إلخ، ومن ثمّ كان الواجب جمع المادة المتفرقة لهذا العلم وبلورة مباحثه وقضاياه بصورة دقيقة.

يقول أحد الباحثين موضحًا الفرضيات التي انطلق منها في بحثه في أصول التفسير: «ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أنّ أصول التفسير علم مستقلّ بكلّ ما تعنيه كلمة علمٍ من معانٍ وأبعاد، كما ينطلق من فرضية أخرى مفادها أن هذا العلم إن لم نَقُلْ إنه لم يقم بعد، فهو بدون أدنى تردّد لا يزال في حاجة ماسّة إلى جهود كثيرة لإبراز مباحثه والتعريف به وبلورته، وإخراجه في صورة علمية مرضية تليق بشرفِ مادّته التي هي القرآن»[(١)].

ويبيّن لطفي الصباغ -أحد الْكَتَبَة في أصول التفسير- أنّ إقرار مباحث أصول التفسير وإبرازها تحت عنوان مستقلّ «يتيح لها مزيدًا من التحرير والتنقيح، والزيادة والتسديد، فطاقات البشر متكاملة، والمواهب غير مقصورة على زمان ولا بلد، فقد تأتي عبقرية وموهبة فذّة وتسهم في إثراء هذا العلم وتكميله»[(٢)].

---

(١) علم أصول التفسير محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، (ص: ١٥).

(٢) مباحث في أصول التفسير، لطفي الصباغ، دار المكتب الإسلامي، ط: الأولى: ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م، (ص: ١٦).

ويقول صاحب كتاب (بحوث في أصول التفسير ومناهجه): «حين أُسْنِدَ إليّ تدريس مقرّر أصول التفسير... لم أجد كتابًا يجمع أبوابه، بل منها ما لم يكتب فيه كتابة وافية، فرأيتُ أنّ الحاجة ماسّة إلى وضع كتاب في أيدي الطلاب يجمع لهم هذا الشتات»[(١)].

ويقول صاحب (فصول في أصول التفسير) مبينًا مراجع علْم أصول التفسير: «مراجع هذا العلم:

١- كتب مصدّرة بهذا الاسم، وهو: (أصول التفسير).

وهذه الكتب لم تَحْوِ جميع مادة هذا العلم، ولكن فيها مسائل متناثرة منه.

٢- مقدّمات المفسّرين التي يقدّمون بها تفاسيرهم:

تجد في بعض التفاسير مقدماتٍ مهمةً تتعلّق بهذا العلم، حيث يذكرون شيئًا من مباحثه.

٣- كتب علوم القرآن:

يعتبر أصول التفسير جزءًا من علوم القرآن -وإن كان بعضهم يجعله مصطلحًا مرادفًا- ولذا؛ فإنّ الباحث في كتب علوم القرآن سيظفر بمجموعة من مسائل هذا العلم...»[(٢)].

---

(١) بحوث في أصول التفسير ومناهجه، فهد الرومي، مكتبة التوبة، (ص: ٥- ٦).

(٢) فصول في أصول التفسير، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ،(ص: ٢٣- ٢٤).

وظاهر من هذه النصوص الواضحة وغيرها كثير في الكتابات المعاصرة في أصول التفسير =ما ذكرنا من المنطلقات الحاكمة لحركة البحث في هذه الكتابات، وهو الأمر الذي يزداد جلاء بأدنى نَظَرٍ في مقاصد التأليف في هذا المجال، والتي تتجه -كما رصَدَتْها بعض الدراسات- إلى جملة مقاصد؛ أبرزها:

- التعريف بأصول التفسير وتيسيرها لطالبيها.

- تحرير بعض موضوعاتها.

- تحويل مادتها لمقرّرات دراسية[1].

فتأمُّل هذه المقاصد للتأليف يبرز صدورها جميعًا وانطلاقها من كون أصول التفسير موجودة وقائمة في أَصْلِ بنيتها؛ حيث لا تحتاج إلى بناء وتركيب، بل فقط إلى جمعٍ لِمَا تفرّق من مادتها وتناثر من مسائلها وتحريرٍ لقضاياها وموضوعاتها حتى تصبح فنًّا قائمًا له استقلال ونسق بَيِّنٌ.

إنّ التعريف بأصول التفسير وتيسير مادّتها يعني بداهةً أنها موجودة وقائمة، وكذلك السعي إلى تحرير موضوعاتها فهو لا يعني عدم الوجود بل هو تأكيد

(١) يراجع مقاصد المؤلفات في أصول التفسير في دراسة: أصول التفسير في المؤلفات؛ دراسة وصفية موازنة، (ص: ٢٦٢- ٢٦٤).

على الوجود مع اعتراف بحاجته فقط إلى تنقيح وترتيب وتهذيب... إلخ، وكذا تحويل المادة إلى مقرّر دراسي يعني حتمًا أن هناك مادة لها وجود وحضور تحتاج فقط إلى صياغة تعليمية... إلخ مما تستلزمه طبيعة المناهج والمقرّرات المدرسية والجامعية.

ويظهر هذا المنطلَق الذي بيّنَّا أيضًا بأدنى نظر في طبيعة المعالجة في داخل حركة التأليف المعاصر في أصول التفسير؛ وذلك أنّ هذا التأليف يقوم على مادة معيّنة يعتبرها ممثلة لأصول التفسير حيث يجتهد فقط في التخيّر منها والانتقاء وإضافة بعض الجهود العلمية كإجراء بعض التنقيحات والتحريرات، وزيادة بعض الأمثلة والتطبيقات... إلخ مما يتفاوت بحسب رؤية كلّ مؤلِّف لطبيعة الجهد الذي يحدّده لنفسه ويرى أهميته في خدمة مجال أصول التفسير.

ولا شَكّ أنّ الناظر والمتأمّل لهذا المنطلَق الحاكم لحركة منطلق البحث المعاصر في أصول التفسير يجده مشكلًا؛ **فادعاء وجود بنية أصول التفسير وقيامها بهذه الصورة التي يذكرها التأليفُ المعاصر مع تفرّق هذه البنية هو محضُ تناقض عجيب**؛ فوجود بنية لأصول التفسير يتعارض مع فكرة تناثر هذه البنية؛ لأن وجود هذه البنية يعني رأسًا قيام حركة علمية عالجتْ أصول التفسير بشكلٍ واضحٍ وقرّرتها، الأمر الذي يتعارض مع فكرة التفرّق والتناثر التي تدلّ على عدم وجود هذه البنية المفترض وجودها أصلًا، وإلّا فحال قَوْلنا بأنّ بنية أصول التفسير مقرَّرة ومحرَّرة لكنها متناثرة فإنّ السؤال الذي يبرز هو كيف

عرفنا بوجود هذه البنية أصلًا؟ إنّ ادّعاء حداثة التصنيف في أصول التفسير وجعلها علمًا يدلّ على أن هذا جهد معاصر بامتياز، وبالتالي كان الواجب على مستوى المنطلقات هو تأسيس موضوعات العلم وتشقيق الكلام فيها لا اعتبار وجودها وتقرّرها وحاجتها فقط إلى جمعٍ وتقريب وتحرير، الأمر الذي لو كان حقيقيًّا لم يكن ثَمّ وجه للإشكال ولا حداثة في التصنيف على الحقيقة، ذلك أنّ الكلام على أصول التفسير قائمٌ وموجود، كما أنّ دعوى تقرّر أصول التفسير التي ينطلق منها التأليف المعاصر في أصول التفسير هي دعوى غير صحيحة؛ لأنها لو كانت كذلك لوجدْنَا آثار ذلك في حركة علمية في التراث تحت اصطلاح أصول التفسير لها قسماتها وملامحها الظاهرة وهو أمر غير واقع كما مَرّ معنا، وكذلك لوجدنا آثار حضور هذا التقرّر في معالجة المؤلّفات خاصّة لمصادر التفسير ونزعها لذِكْر تقريرات نظرية حول رُتَبِ هذه المصادر وكيفيات توظيفها إفرادًا وتركيبًا في التفسير، وهو غير حاصل.

وأيضًا لما وقع هذا الخلاف الواسع من قِبَل المعاصِرين في مفهوم أصول التفسير وطبيعة نسق موضوعاتها وجِهات استمدادها كما هو حاصل؛ فبحسب بعض الدراسات التي عُنِيَتْ بدراسة أصول التفسير في المؤلفات المعاصرة = فإن هناك قدرًا كبيرًا جدًّا من الاختلافات بين التآليف المعاصرة في مفهوم أصول التفسير وما يصح أن يُطْلَق عليه أصول التفسير، وكذلك هناك اختلافات واسعة بين التآليف في إطار الموضوعات وما يدخل وما لا يدخل في أصول

التفسير، وأيضًا هناك اختلافات واسعة بين التأليف المعاصر في جهات استمداد أصول التفسير، ولا شكّ أنّ أمثال هذه الاختلافات الواسعة في أصول التفسير تكشف عن عدم وجود تبلور حقيقي له في التاريخ ولا لمادته وأنّه بحاجة لتأسيس، لا أن مادته حاضرة ومقرّرة تحتاج لجمع وترتيب[١].

ثالثًا: التأليف المعاصر في قواعد التفسير:

تتابَع التأليفُ المعاصر في قواعد التفسير في الآونة الأخيرة بصورة كبيرة واتّخذ نمطًا محددًا، صارت فيه لقواعد التفسير دلالة واضحة -تلتقي مع المقرّر في شأن القواعد عامة من اعتبارها حكمًا كليًّا- يتوارد عليها الباحثون، وبرز عبر هذا التأليف عددٌ كبيرٌ من القواعد المسبوكة على غِرَار ما هو قائم في بعض الفنون الناضجة في بناها القاعدية كالفقه واللغة والأصول[٢].

فكتاب (قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة) -وهو من أقدم وأبرز التآليف المعاصرة في القواعد- عرّف قواعد التفسير بأنها: «الأحكام الكلية التي يُتوصّل

(١) يعاني التأليف المعاصر في أصول التفسير من عدّة إشكالات مركزية في طريقة تأسيسه لأصول التفسير ومنطلقات هذا التأسيس والحيثيات الخاصّة بأصول التفسير، وقد بيّنا ذلك وناقشناه في بحثنا: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم. (مخطوط).

(٢) يراجع: التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٦٢) وما بعدها.

بها إلى استنباط معاني القرآن العظيم ومعرفة كيفية الاستفادة منها»[١]، وبلغتْ حصيلة القواعد -التي اعتبرها قواعد أصيلة- ثمانين ومائتي قاعدة، إضافة إلى قواعد أخرى تبعيّة بلغتْ قُرابة مائة قاعدة.

وهذا التأليف في قواعد التفسير ينتظمه -بحسب بعض الدراسات التي عقدت حوله- بصورة عامة اتجاهان؛ فمنه ما يجمع القواعد بصورة عامة من مصادر متنوّعة ككتاب (قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة) للدكتور/ خالد السبت، ومنه من يعمل في نطاق تفسيري خاصّ ككتاب (قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري) لمسعود الركيتي[٢]، و(القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية؛ جمعًا ودراسة) لعبد الباسط فهيم[٣].

وقد يكون المتوقّع للوهلة الأولى من الدراسات في بابٍ كقواعد التفسير أنها قطعَتْ شوطًا مهمًّا في ضبط أدوات التفسير والتقعيد لها، الأمر الذي يتيح لهذا النمط خاصّة من التأليف تقديم سياج نظري ضابط للعملية التفسيرية وبيان موارد التفسير ورُتَب هذه الموارد وضوابط الاستدلال في بيان المعنى على المستوى الإفرادي والتركيبي، إلّا أنّ الناظر في هذا التأليف لا يسعه إلا أن يقرّر

(١) قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة، خالد السبت، دار ابن عفان، ط: الأولى، ١٩٩٧م، (١/ ٣٠).

(٢) منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط: الأولى، ٢٠١٢م.

(٣) الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- المملكة العربية السعودية، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

عدم إمكان الاعتماد عليه كسياج تقنيني ضابط للتفسير ولا ما يقارب ذلك؛ للآتي:

أولًا: منطلقات هذا التأليف في العمل في القواعد:

إنّ المنطلق الذي صدر عنه هذا التأليف في العمل في قواعد التفسير يتمثّل في اعتبار تقرّر قواعد التفسير عبر التاريخ، وهو الأمر الذي قرّرته إحدى الدراسات التي توسّعت في تقويم هذه التأليف، وهي دراسة (التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية)[1]، حيث قالت هذه الدراسة إبّان ذكرها لمنهج التأليف المعاصر في العمل في قواعد التفسير: «بعد مراجعة المؤلّفات للوصول إلى آليات إثباتها واعتمادها للحكم بكلية قواعدها التي أوردتْها وجدناها تصرّح بأن القواعد التي أوردَتْهَا لا تحتاج إلى إثبات قاعديتها وتقريرها؛ إِذْ تلك القواعد قرّرها العلماء مسبقًا وحكموا بقاعديتها في التفسير؛ ومن ثم فلا يلزمهم والحالة هذه التوجّه لتقرير القواعد وبناء كليتها،

(١) سنعتمد في رصد واقع هذه الدراسات على دراسة: (التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية)؛ ذلك أن هذه الدراسة قامت بالتحليل المتوسّع لمنهجية الحكم بالقاعدية في هذا التأليف وكشفت عن طريقته في العمل في القواعد، وقد تأطّرت في عملها بخمسة عشر دراسة من دراسات قواعد التفسير جاءت شاملة لأقدم هذه التآليف وأكثرها شهرة وهو كتاب (قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة) للدكتور/ خالد السبت، كما شملت على نتاج متنوّع من مختلف الجامعات العربية والإسلامية.

فذلك أمرٌ قد فُرِغَ منه، ومن ثم قصدت المؤلّفات قصدًا لجمع هذه القواعد التي نَصّ العلماء على قاعديتها، لكونها متناثرة في بطون الكتب، ثم العمل على ترتيبها، وبيان أمثلتها، وزيادة التوضيح والبيان لها»[(١)].

وقد رصدت الدراسة في سبيل تدليلها على هذا المسلك في التأليف المعاصر في القواعد عِدّة دلائل تبرز قيام هذا التأليف بالجمع لا بناء القواعد، وهذه الدلائل كالآتي:

أولًا: نصوص المؤلفات المصرّحة بجمع القواعد:

حيث نقلت الدراسة نصوصًا عديدة عن المؤلّفات المعاصرة في القواعد تبيّن توجّه هذه المؤلفات لفكرة جمع القواعد وليس العمل على تقرير قاعدية القواعد، وأنها ولجت المصادر لجمع نصوص القواعد من هذه المصادر بصورة مباشرة، ومن ذلك مثلًا:

- قول صاحب كتاب (قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة) في بيان منهج عمله في كتابه: «فالشرف والسّبق إنما هو للعلماء الذين قرّروا هذه القواعد بعد الاستقراء والتتبّع، وإنما أردتُ جمع متفرّقها، ونظم شتاتها، وتقريب معانيها إن كان فيها شيء من الغموض مع التمثيل لها».

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٥٠).

- قول صاحب كتاب (قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري) بعد أن بَيّن أنّ الواجب تتبّع قواعد التفسير من كتبِ التفسير واستخراجها وجمعها وترتيبها: «وقد سلكتُ لإبراز ما يمكن إبرازه من هذه القواعد عند مفسري هذا القطر... الخطوتين الآتيتين؛ الخطوة الأولى: القراءة المتأنية لما أُلّف في أصول التفسير وقواعده؛ **وذلك للوقوف على ما يعتبر فعلًا من قَبِيل القواعد التي تُعتمد بحقّ في تفسير القرآن الكريم**. الخطوة الثانية: القراءة المتأنية لكلٍّ من... [وذكر التفاسير الثلاثة التي اشتغل بالبحث فيها] **واستخراج القواعد أو الأمثلة التطبيقية لها** من هذه التفاسير الثلاثة».

ثانيًا: أعداد القواعد التي أوردتها المؤلفات:

لا شكّ أنّ بناء قاعدة واحدة عبر الاستقراء والتتبّع يتطلّب جهدًا مطولًا جدًّا في عمليات الاستقراء والتحليل، وفي ضوء تتبّع الدراسة لأعداد القواعد في المؤلّفات بيّنتْ أن مما يبين توجّه الجمع عند المؤلفات المعاصرة في القواعد هو كثرة أعداد هذه القواعد والتي جاوزت في بعضها خمسمائة قاعدة؛ إِذْ «مِثْل هذه الأعداد لا يمكن تهيؤها لمن يؤسّس القواعد ويخوض مشاقّ التقرير لقاعديتها»[1].

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٥٩).

ثالثًا: منهجيّة المؤلّفات في الأمثلة والتطبيقات التي تُورِدها للقواعد:

حيث ذكرت الدراسةُ أنّ طريقة إيراد المؤلّفات للأمثلة والتطبيقات بداخلها تدلّ صراحة على توجّه هذه المؤلّفات للجمع، وذلك أنّ المؤلفات تأتي بالأمثلة ليس لتقرير القاعدة وبناء قاعديتها وإنما لتوضيحها لا غير. وقد نقلت في ذلك أقوال المؤلّفين؛ كقول صاحب كتاب (قواعد التفسير جمعًا ودراسة): «**واعلم أن الأمثلة تُذكر لتوضيح القاعدة لا لتقريرها**... ولذا أرجو من قارئ هذا الكتاب ألّا يكون ضيّق العطن، بحيث يقف عند الأمثلة ويجادل فيها؛ **لأن المقصود من ذكرها توضيح القاعدة**، فإذا فهمت القاعدة وحصلت الموافقة عليها كان هذا هو المطلوب، **وللقارئ عندئذ أن يضع المثال الذي يرى أنه أكثر ملاءمة**؛ فلا يصح أن تكون الأمثلة على القواعد محلّ جدلٍ وخصومةٍ وأخْذٍ وردّ؛ إذِ المراد من ذِكرها ما سبق».

وقد ذكرت الدراسةُ أيضًا في هذا السياق أن بعض المؤلِّفين صار يضع الأمثلة لبعض القواعد من تلقاء نفسه إذا لم يجد العالِمَ ذكَر مثالًا للقاعدة، ونقلَتْ في ذلك أقوال المؤلّفين في قواعد التفسير، حيث أوردَتْ قولَ صاحب كتاب (القواعد التفسيرية عند الإمام ابن قيم الجوزية): «حاولتُ أنْ أطبّق القاعدة على مثالَيْن فأكثر من الأمثلة التي تطرّق إليها الإمام ابن القيم حتى تتضح القاعدة بشكلٍ جلي، **فإن لم أجدْ مثالًا من كلامه، ذكرتُ مثالًا من كلام العلماء الآخرين، وإن لم أجد من كلامهم، حاولتُ الاجتهاد والتمثيل**»، وكذلك

قول صاحب كتاب (قواعد التفسير بين التنظير والتطبيق عند الشيخ السعدي): «أذكُر مثالًا واحدًا أو أكثر على كلّ قاعدة أدرسها **بحسب ما يوضحها**».

رابعًا: الواقع التطبيقي للمؤلَّفات:

حيث بيّنت الدراسة أنّ المؤلفات تعمد في الواقع التطبيقي «إلى سرد أعداد كبيرة من القواعد مصدِّرة بنصّ القاعدة في عنوان، ثم تقوم بشرح هذه القاعدة وبيانها وبيان بعض أقوال أهل العلم فيها وذِكر بعض الأمثلة والتطبيقات الموضحة لها»[(١)]، ثم قررتْ أنّ هذا الصنيع من المؤلفات «دالّ بوضوح على أنها ناقلة لما تقرّرت قاعديته من القواعد وجامعة لمتونه، وإلّا فبناء القاعدة الواحدة وتقرير قاعديتها وفق مفهوم القواعد الذي انطلقت منه المؤلّفات له دروب طويلة ومشاقّ كثيرة، وليس لقصدها بناء القواعد وتقريرها أثر في الواقع التطبيقي للمؤلّفات، كما أنه يستحيل بداهة قيام المؤلفات به مع إيرادها لهذا العدد الكبير من القواعد الوارد فيها، والذي قارب مجموعه ألفي قاعدة في المؤلّفات كافة بِغَضّ النظر عن القواعد المكرّرة بينها مما تختلف صياغته أحيانًا وتتّفق أحيانًا»[(٢)].

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٦١).

(٢) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ٦١).

وقد ناقشَتِ الدراسةُ هذا المنطلَق الذي صدر عنه التأليفُ المعاصر في قواعد التفسير وبيّنَتْ أن «القول بتقرّر قواعد التفسير الكلية قول لا يشهد له تاريخ التفسير ولا واقع التأليف النظري فيه ولا كلام العلماء وصنيعهم، بل هو مصادم تمام المصادمة لذلك كلّه»(١)، وساقتْ في نقد هذا المنطلَق العديد من الدلائل.

وكذلك ناقَشَتِ الدراسةُ المؤلفات وطريقة جَمْعها للقواعد من خلال هذا المنطلَق وبيّنتْ خلو هذا العمل من محدّدات منهجية تدفع لقبوله، وأن المؤلّفات تقوم بالإتيان بنصوص من المصادر وتعتبر قاعديتها بلا أيّ منهجية ضابطة تُعِين على المتابعة في هذا الاعتبار، وفي ضوء ذلك أبطلَت الدراسةُ صحّةَ قاعدية القواعد الذي أتى بها التأليفُ المعاصر، وأنه بذلك لم ينجح في سدّ ثغرة ضعف البناء النظري للتفسير، حيث قالت: «القواعد التي كاثَرَتْنا بها المؤلفات لا يصح ادّعاء قاعديتها في التفسير، ولا نسبتها لكُتُبِه ولا للمصادر التي نُسِبَت إليها، ولا يمكن قبولها كقواعد كلية للتفسير وفق هذه الصورة القائمة في المؤلّفات»(٢).

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١٠١).

(٢) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١٥٤).

ثانيًا: عدم دوران القواعد على ضبط التعامل مع موارد التفسير:

بغضّ النظر عن الإشكال السابق في التأليف المعاصر في قواعد التفسير وغلط المنطلقات الكلية التي صدر عنها في الحكم بالقاعدية، فإنّ المتأمّل في جُلّ القواعد التي أوردها هذا التأليف لا يجدها تدور بالأساس حول ضبط موارد التفسير وكيفيات توظيف هذه الموارد في إنتاج التفسير لا إفرادًا ولا تركيبًا.

وبروز هذا الأمر في واقع التأليف المعاصر في قواعد التفسير رصدَتْه دراسة (التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية)، حيث بيَّنتْ أن الناظر يلحظه في هذا التأليف: «إذا وازن بين الأبواب التي تندرج تحتها القواعد في المؤلّفات، وحاول معرفة الوزن النسبي لكلّ باب منها وما تضمنه من قواعد، **فإنه سيجد انحسارًا وضمورًا وقلّة في القواعد التي أوردتها المؤلّفات فيما يخصّ ركائز التفسير الكبرى**، إذا ما قُورنت بالقواعد الواردة في مجالات يشترك فيها تفسير القرآن مع غيره من نصوص العربية، **فما يتعلّق بمصادر التفسير وضوابطها وطرق المفسّرين في توظيفها، والترجيح بهذه المصادر عند التعارض وتحديد مراتبها من حيث قوة الاستدلال بها وضعفه، وتفسير القرآن بالقرآن وما يتضمّنه من أنواع ومراتب مختلفة**؛ ككون هذا المصدر دالًّا على المعنى المفسَّر بصورة قطعية لا تقبل الاحتمال أو كون دلالته محتملة، ومن حيث كون المعنى المقابل له مناقضًا له أو غير مناقض، وإمكانية

حَمْل الآية على المعنيين جميعًا من عدمه، ومن حيث ورود الآية القرآنية على سبيل التفسير للمعنى أو على سبيل الاستشهاد للمعنى والاستدلال عليه، ومن حيث ورود عدّة معانٍ يستند كلّ منها إلى آية قرآنية وكيفيات التوفيق أو الترجيح بينها، **وتفسير القرآن بالسنّة وكيفيات التعامل مع ذلك المصدر، وتحديد أنواع دلالته على المعنى التفسيري، ودرجة كلّ دلالة من تلك الأنواع على المعنى، وكيفية الترجيح بين المعاني المتعدّدة التي يستند كلّ منها إلى حديث نبوي، وآليات توظيف المفسّرين الأحاديث وكيفية فهمها**، والقواعد التي يحصل التمييز بها بين انطباق دلالات الأحاديث على معنى الآية أو عدم انطباقها، ومتى يصحّ الاعتماد على دلالات الأحاديث الضعيفة في التفسير ومتى لا يصح، وتفسير الصحابة والتابعين وأتباعهم ومتى يقدّم قول بعضهم على بعض، وهل لتقدُّم الطبقة دور في تقديم أقوال بعضهم على بعض أم أن مردّ الأمر لشيء آخر؟ وكيفية فهم اختلاف المفسّرين والتعامل معه... إلخ هذه القضايا التي تمسّ الواقع العملي لتفسير القرآن وترتبط بجوهره»[(١)].

ثم بيّنتْ بعد ذلك أنّ المؤلفات فيما يتعلّق بمفاصل التفسير هذه «اكتفت بسرد المعلومات العامّة التي تحفل بها كتب علوم القرآن القديمة والمعاصرة، ولم تتجاوز بعضَ العموميات مما هو معلوم ومشتهِر من معانٍ لا خلاف عليها

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١٧٩ - ١٨٠).

في الجملة؛ كالقول بانبناء التفسير على اللغة ووجوب مراعاة عُرْفها فيه، أو الحديث عن أهمية التفسير النبوي وتفسير القرآن بالقرآن ونحو هذا من المسائل المعروفة والمشتهرة، أمّا الولوج لتفاصيل هذه القضايا وإشكالاتها فلا يوجد ما يقنّنه ويضبطه في القواعد التي أوردَتْها المؤلّفات.

إنّ المؤلفات تبحث عن المتقرّر وذلك هو الذي تتّجه له وتنشغل به، ولما لم تجد في أبواب التفسير وقضاياه الخاصّة شيئًا ذا بالٍ اكتفتْ بالقليل الموجود؛ فكتاب (قواعد التفسير) للسّبت مثلًا لم يُورِد أيّ قاعدة متعلقة بـ(تفسير القرآن بالقرآن) في كتابه، واكتفى بسرد أنواع تفسير القرآن بالقرآن التي تتابَع كثيرٌ من المعاصِرين على عرضها في هذا الموضوع، كما لم يُورد في تفسير القرآن بالسنّة سوى قاعدتين، مع كونهما أهم مصدرَيْن لتفسير القرآن، وفي المقابل تجد كثرة كاثرة من القواعد عنده خارج تلك الأبواب»[(١)].

إنّ عدم دوران القواعد التي أتى بها التأليف المعاصر في قواعد التفسير على ضبط التعامل مع موارد التفسير هو أمر يدفع بجلاء لعدم إمكان الاعتماد على هذا التأليف كسياجٍ تقنيني ضابط للتفسير، كما أنه يُبْرِز حضورًا لفكرة اكتناز إيراد القواعد في هذا التأليف -مع فرض التسليم بصحّة قاعديتها- لفكرة الضبط العام لعملية فهم النصّ ذاته وإيراد تأصيلات تفيد في ذلك السياق بدون اكتناز

(١) التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، (ص: ١٨٠ - ١٨١).

الممارسة التفسيرية للنصّ، حيث يغلب عليه الإتيان بما يتعلّق بضبط الدلالات والمحكم والمتشابه واستيراد البِنْية اللغوية والأصولية وما يفيد منها في ذلك، وهو إشكال سيأتي معنا الكلام عليه.

إنّنا ومن خلال ما سبق يتحرّر لنا أنّ الدّرس النظري المعاصر في أصول التفسير وقواعده ومناهجه لم يتمكّن من ضبط التعامل مع موارد التفسير وكيفيات توظيفها في تحصيل التفسير لا إفرادًا ولا تركيبًا، وأنّ هذا الدّرس المعاصر -وكذا التراثي منه- لا يمكن الاستناد عليه كسياجٍ تقنينيّ ضابط للتفسير ولا ما يقارب ذلك.

وتجدر الإشارة هاهنا لأمور:

أولًا: هناك كتابات تراثية نَزَعَتْ فعليًّا -على تفاوت بينها- لطرح تأصيلات ضابطة للتفسير، وعند تأمّل هذه الكتابات يمكننا القول **بأنّ السبب الذي صدّ تأصيلها عن معالجة موارد التفسير هو طبيعة المنطلقات التي صَدَرَتْ عنها في التأصيل للتفسير**، فبعض الكتابات ككتابات الطوفي والكافيجي والفراهي كان المنطلق الحاكم لها في التنظير للتفسير هو النّزْع للتقعيد التجريدي لعملية فهم القرآن لا الممارسة التفسيرية لهذا النصّ، وهو أمر كان من الطبيعي جدًّا أن يقع معه الابتعاد عن التصوّر المتكامل لموارد الفعل التفسيري ذاته والتأصيل لضبط ممارس التفسير من خلال هذه الموارد، وأن يَدُور التأصيل حول طرح قواعد وقوانين عامّة تسهم في ضبط الفهم للنصّ

القرآني بشكلٍ عام من كيفية التعامل مع دلالات الألفاظ والمحكم والمتشابه وضبط الاحتمالات وغير ذلك.

وأمّا ابن تيمية فهو صادر في رؤيته للتفسير -كما حرّرناه في غير هذا الموضع[1]- عن وجود بيان نبويّ للقرآن الكريم نَقَلَه السّلفُ، وهذا المنقول التفسيري للقرآن يجب التقيّد به في فهم القرآن وعدم الخروج عليه، وفي ضوء هذا التصوّر فليس هناك حاجة لممارسة التبيين ذاته، ولهذا فإنّ عزوف التأصيل التيمي عن الكلام على موارد التفسير وضبط ممارسة التفسير من خلال هذه الموارد هو أمر طبيعي جدًّا ومتفهَّم، فنحن في ضوء طَرْحِه لسنا أمام علم للتفسير أصلًا يستلزم البحث في موارده وكيفيات ضبط التفسير وممارسته من خلال هذه الموارد.

إنّ التأصيل التجريدي لعملية الفهم للنصّ القرآني كما برز في جُلّ الكتابات التراثية التي نزعتْ لضبط التفسير والتقعيد له دون التقعيد للممارسة التفسيرية للقرآن، جعلتْ تقعيد هذه المؤلّفات للتفسير يأتي دون نظر في تصرّفات المفسّرين، وهذا المسلك لا يخلو من إشكال في التأصيل للتفسير؛ **فبناء إطار نظري لممارسة فيها تطبيقات هائلة كالتفسير، لا بد أن يُزَامِنَه بقدرٍ ما تتبُّعٌ ونظرٌ للواقع التطبيقي للمفسِّرين وكيفيات ممارساتهم للتفسير ونقاش معاقِد هذا الواقع، وخلاف ذلك**

(١) يراجع: حجية تفسير السلف عند ابن تيمية؛ دراسة تحليلية نقدية، مركز تفسير، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.

يَجعل التأصيلات النظرية تُصاب بالعقم النظري؛ كونها تأتي مقطوعة الصِّلة بمصدر ثرائها وغناها وهو التطبيق التفسيري الذي يمكن فيه لَحْظ موارد التفسير ورتبها وآليات توظيفها من خلال الممارسات العملية للمفسّرين، وتكون كذلك محض افتراضات نظرية ليست وليدة نقاش منهجي لكليات الممارسة التطبيقية ولا تقدّم كبير تسويغ علمي يُعِين على ضرورة التقيّد بها في هذه الممارسة، وهو ما يقلّل من أثرها في الإسهام الجادّ في ترشيد الممارسات التطبيقية اللاحقة عليها وأن تكون سياجًا تقنينيًّا ضابطًا للتفسير كما هو مُتوقَّع من ورائها، كما أنه يُفضي من جانب آخر لجعل ساحة التأصيل النظري متّسعة وتتشكّل بحسب ما يراه الناظِرون مفيدًا في ضبط التفسير من وجهة نظرهم.

وكذلك يؤدّي لِخَلْقِ وضعيّة شديدة الإشكال؛ كونه يدفع نحو تحييد النتاج التفسيري برمّته وأهمية استقراء قواعده والنظر في هذه القواعد كضرورة لتثوير التجريد النظري لضبط التفسير، الأمر الذي لا يعين فقط على ثراء التأصيل والتقعيد النظري للتفسير، والابتعاد عن الاشتغال النظري بقواعد المفسّرين واستكناه تصرفاتهم وآليات ممارساتهم، بل ويُفْضي كذلك لمحاكمة النتاج التفسيري عند دَرْسِه لهذه التأصيلات المفترضة تجريديًّا باعتبارها قواعد مقرّرة للتفسير، وهو ظاهر الإشكال على صُعُدٍ عديدة.

إنّ البحث التنظيري للتفسير يوم يقوم على النّظر في كيفيات الممارسة التطبيقية للتفسير عند المفسّرين وإجالة النظر في ركائز هذه الممارسة فإنّ ذلك

يُفْضِي لأنْ يكون لساحة البحث التنظيري للتفسير سياج عام ينصبّ الاشتغال فيه على أركان الممارسة، ويدفع بهذا البحث التنظيري للارتباط بمفاصل العملية التفسيرية عند المفسّرين ونقاش كلياتها والكشف عن أصولها ومرتكزاتها والصحيح منها والغلط، وكذا بناء الأصول والقواعد المعيارية الضابطة لكتاب الله بصورة منهجية تدفع لقبولها كونها تأتي وليدة الاشتباك مع الموروث المعرفي التطبيقي وتقويمه لا من مجرّد التجريد النظري البحت.

ثانيًا: يظهر مِنْ تأمّل الكتابات المعاصرة في التنظير للتفسير أنّ منطلقاتها كانت كذلك هي السبب في ابتعادها عن التأصيل لموارد التفسير؛ فالكتابات في أصول التفسير صدرتْ -كما مرّ- عن تقرّر أصول التفسير، وهذه الانطلاقة صَدّت هذا التأليف عن مجرّد التفكير في كيفية البناء المنهجي لأصول التفسير وموضوعاتها وكيفيات تقرير هذه الأصول وتحريرها من حيث هي، ودفعتْه للدوران في فلَك مسالك أبنية علوم أخرى كأصول الفقه ومحاولة النسج على منوالها في الموضوعات والإتيان ببعض التنظيرات المجملة تحت هذه الموضوعات مما هو متناثر في بعض التآليف والتوسّع في شرحها ونَصْب ذلك باعتباره هو أصول التفسير التي قرّرها التراث[1]، وهو أمرٌ بِغَضّ النظر عن إشكاليته

(١) تقول إحدى الأطروحات المهجوسة رأسًا ببناء موضوعات أصول التفسير في سياق بيان كيفيات تأسيسها المنهجي لموضوعات هذا العلم: «ولكون هذا العلم [أصول التفسير] أقرب ما يكون إلى علم أصول الفقه من حيث الغرض والوظيفة، فإنّنا نتصوّره على الشكل التالي...» [علم أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مولاي عمر، ص:٢٧]، =

وأثره السلبي على المؤلّفات من جوانب عديدة، إلا أنه حالَ دون أن تقدّم هذه المؤلّفات شيئًا ذا بالٍ في النهوض بأصول التفسير وضبط العملية التفسيرية والتأصيل لموارد التفسير وبحث المسالك النظرية الخاصّة بذلك وترتيب السّيْر فيه.

وأمّا الكتابات في قواعد التفسير فهي صادرة كذلك عن فكرة تقرّر قواعد التفسير، وفي ضوء هذه الانطلاقة المشكلة لم تتّجه المؤلّفات للحفر في بنيات العملية التفسيرية وضبط مواردها والتقعيد لكيفيات ممارستها من خلال هذه الموارد، وإنما استعاضتْ عن ذلك بالنّهل من قواعد الفنون الأخرى وبعض التنظيرات الحاضرة مما ارتأتْ فائدته في التفسير بشكلٍ عام، وبالتالي لم تتمكّن من تقديم شيء ذي بالٍ في التقعيد لموارد التفسير.

وأمّا الكتابات في مناهج المفسّرين فطريقتها في بحث المناهج لا تُفْضِي بها كذلك لاستكشاف طبيعة البنية الفكرية والعُدّة المنهجية التي ينطلق منها المفسِّرون وطبيعة الأدوات والموارد التفسيرية عندهم وكيفيات ممارستهم للتفسير من خلال هذه الموارد، وإنما السرد الوصفي لبعض الملامح العامة للموارد التفسيرية عند المفسِّر، وبالتالي لم يكن من المنتظَر في ضوء هذه

=

وساقت موضوعات أصول التفسير التي جاءت بحسب قياسها على موضوعات علم أصول الفقه كالآتي: مصادر التفسير، قواعد التفسير، شروط المفسِّر، مقاصد المفسَّر.

الانطلاقة في الدّرس الإفادة في بيان موارد التفسير وكيفيات تدويرها في العمل التفسيري.

ويلاحظ أنّ من ضمن رؤوس الإشكال في مسار التأليف المعاصر في قواعد التفسير ومناهج المفسّرين هي أنه خَطَا لغايات بعيدة جدًّا لا تتأتّى ولا تنضبط ثمرتها إلا بعد القيام باستكشاف قواعد المفسِّرين وأصولهم التفسيرية أولًا؛ فهذه القواعد والأصول هي المادة التي سيتم من خلالها تركيب التصوّر النظري المعبِّر عن المنهج العام للمفسِّر إزاء الممارسة التفسيرية وكيفياتها عنده، وكذلك هي التي سيتم من خلالها نَصْب القواعد المشتركة للتفسير. ولهذا فإنّ هذه المسارات تبدو غير ملائمة في العمل أصلًا وتحتاج أن يُعَاد تقويمها جذريًّا وتحويل دفّتها لتقوم بالخطوات التي يلزم القيام بها أولًا من دراسة الواقع التطبيقي للمفسّرين واستكشاف بناءاته القاعدية، وسيأتي معنا كلام في ذلك.

ثالثًا: هناك ثروة من التأصيلات والتقريرات لا يمكن تجاهلها في بعض أوعية البناء النظري للتفسير خاصّة تلك التي نزعت فعليًّا للتأصيل للتفسير وضبط ممارسته، وهذه التأصيلات -بِغَضّ النظر عن موقفنا من منطلق تأسيسها في المؤلّفات- تظلّ لها قيمتها بلا شكّ، ويمكن أن تفيد بصورة ظاهرة في تثوير التقنين التفسيري، وذلك بالتعامل معها كفروض نظريّة تحتاج لاختبار وامتحان ومساءَلة، وليس الانطلاق من صحّتها واعتبارها قواعد مقرّرة للتفسير.

رابعًا: يكثر في التآليف في البناء النظري للتفسير -لا سيما المعاصرة منها- استيراد بعض الثروة النظرية الخاصّة بقواعد اللغة وعلم أصول الفقه، فهذه الثروة تمثّل أحد الروافد الرئيسة للكتابات المعاصرة في أصول التفسير وقواعده، حيث يتم إيراد العديد من التقريرات والقواعد من هذين المجالَيْن في ساحة التفسير باعتبارهما نسقًا يضبط الدلالة في النصوص العربية، وبالتالي فَهُمَا كذلك بمثابة السياج النظري للتفسير، كما تسوّغ بعض الكتابات عدم نهوض السابقين بالبناء النظري للتفسير والتوجّه للكتابة فيه باكتفاء العلماء قديمًا بما في ميداني الأصول واللغة من تأصِيلات.

وهذا نظرٌ غير صحيح، فَبِغَضِّ النظر عن أسباب عدم نهوض العلماء بضبط البناء النظري للتفسير مما سنشير لاحقًا لجانبٍ منه، **إلا أنّ الممارسات التطبيقية لا ينبني سياجها النظري الضابط لها بدون التأصيل لموارد إنتاج هذه الممارسة كما أسلفْنَا**، وصحيح أنّ القواعد اللغوية والأصولية تفيد بلا شَكّ في ضبط الدلالة العامة للنصوص العربية، ولكنها لا تُسْعِفُ في ضبط السياج النظري الخاص ببناء المعنى التفسيري، فهذا المعنى له مفهوم معيّن وموارد معيّنة في تحصيله وتقريره، وما لم يَجْرِ التأصيل لموارده فَلَسْنَا أمام سياج تقنيني ضابط لممارسة إنتاجه وتقريره على الحقيقة، وسيأتي معنا مزيد بيان لهذه النقطة.

وبذلك نكون قد أنهيْنَا تقويم الأبنية النظرية للتفسير قديمًا وحديثًا، لندلف لذكر رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير.

المبحث الثاني: البناء النظري للتفسير؛ رؤية مقترحة للنهوض:

إنّ حضور بناء نظري ضابط لممارسة التفسير للنصّ القرآني هو أمرٌ مهم بلا شكّ حتى لا تكون هذه الممارسة بالِغة الخطورة عُرْضَة للأهواء والزّيْغ، ولا شَكّ أنّ طَرْح تصوّرات لكيفيات النهوض المنهجي ببناء سياج تقنيني ضابط للممارسة التفسيرية من الغايات الكبيرة التي تحتاج لتضافر بحثي وفكر جَمْعِي من عقول عديد من الباحثين، ومن خلال اشتغالنا بهذه المسألة سنحاول فيما يأتي طَرْح تصوّر في هذه القضية يُعِين على الخطْو لتلكم الغاية الكبيرة والمهمّة، وهذا التصوّر الذي سنقدّمه يدور في جانبٍ كبيرٍ منه على استثمار الواقع البحثي القائم في البناء النظري للتفسير ومساراته، لكن مع تصحيح لوجهة البحث في هذه المسارات وضبط منطلقاتها بما يُعين على ضبط مسلكها وإعادة ترتيب وضعيّتها وفق نَسَقٍ جديد يحقّق لها تكاملية تفيد بحقّ في تكوين سياج نظري ضابط للتفسير؛ وبيان ذلك كالآتي:

إنّ النهوض بالبناء النظري للتفسير يحتاج بنظرنا إلى نَصْبِ عِلْمَيْن بينهما تكاملية في تحقيق الغرض المطلوب في هذا الصّدد؛ وهما: علم أصول التفسير، وعلم التفسير.

فأمّا العِلْم الأول فإنه يُعْنَى بالنظر التجريدي في الممارسة التفسيرية والتأصيل لهذه الممارسة وكيفيات القيام بها، ويجتهد أهم ما يجتهد في تحديد موارِدها وكيفيات ممارسة التفسير من خلال هذه الموارد في حال الإفراد

والتركيب، وأمّا الثاني فيُعْنَى بالتفسير المنتَج ذاته، ويهتم بخدمة هذا التفسير والعناية بضبط حصاد هذا التفسير ومقولاته، ومَيْز مدارِسِه ومصنّفاته، ومعرفة تاريخه ورجاله ومناهجه وأصوله... إلخ.

ولكلّ من هذين العِلْمَيْن حيثية خاصّة متمايزة عن الآخر؛ فالأول يقوم على ضبط الممارسة التفسيرية من حيث هي، وأمّا الثاني فيقوم على النظر في التفسير المنتَج ذاته.

وإنّ الناظر في العِلْمين يجد أنّ بينهما تكاملية في النهوض بتكوين السّياج النظري الضابط للتفسير؛ فالأول يوفّر إطارًا نظريًّا ضابطًا لممارسة التفسير، بحيث يضمن لهذه الممارسة الانضباط المنهجي والبُعْد عن الانحراف والغلط، وأمّا الثاني فيعتني بالموروث التفسيري ذاته ويعمل على خدمته من جوانب عديدة، لا سيما ضبط حصاده العلمي وترتيبه وبيان مناهج من قاموا بالتفسير وقواعدهم وأصولهم، الأمر الذي يسهم في إثراء واقع التأصيل للتفسير ذاته في علم أصول التفسير ويجعله أكثر ارتباطًا بالواقع العلمي للممارسة التطبيقية في التراث العملي للمفسِّرين.

إنّ الواقع التطبيقي للممارسة يُعِين على تصوّر موارد هذه الممارسة وكيفيات تدوير هذه الموارد عمليًّا والعوارض التي تطرأ عليها في أذهان الممارِسين فتؤدِّي لتقديم مَوْرِد وتأخير آخَر، الأمر الذي كلّما زادتْ وتيرة البحث فيه أعانتْ حركة التأصيل النظري للتفسير للممارسة نفسها وأمدّتْها

بروافد تجعلها تندفع نحو التأصيل لهذه الممارسة بصورة عملية في ضوء الواقع الحقيقي للممارسة، وطرح تنظيرات تفيد فعليًّا في ضبط القيام بهذه الممارسة، وكذلك بيان صحيح الأصول اللازمة لقيامها من ضعيفها، بحيث يضمن هذا الجهد التنظيري منع استمرار الممارسات التطبيقية المعتمدة على أصول مشكلة أو قواعد خاطئة، والحيلولة دون أن تشكّل مسارًا يتراكم فيه البحث التطبيقي ويُنتج انحرافًا واسعًا في الممارسة التطبيقية.

وظاهر أنّ اندفاعة التأصيل النظري لضبط الممارسة التطبيقية بدون زاد نظري حَوْل الواقع التطبيقي لهذه الممارسة =يصيب التأصيل النظري بالعقم ويجعله يقف على شاطئ الممارسة ويقدّم حولها تنظيرات عامة لا تفيد كثيرًا في الضبط الفعلي لحركة الواقع التطبيقي، الأمر الذي يقلّل كثيرًا من تحقيق غايات التأصيل وضمان النهوض بالممارسة التطبيقية على الصورة المُثْلَى وطَرْح ما يفيد في ضمان اندفاعتها التطبيقية على نحوٍ منهجي محرّر، ويجعل هذا التأصيل محض تجريدات وتشقيقات نظرية ليست ذات مساس قوي وظاهر بضبط الممارسة التطبيقية ولا تقدّم للمشتغل بها عمليًّا ما يفيده في حُسْن القيام بمهمّته.

وفي ضوء ذلك تتجلّى لنا بوضوح أهمية حضور علم التفسير والتكاملية التي يؤدّيها في النهوض بالسّياج النظري للتفسير، وأنّ وجود علم مخصوص بالبناء النظري للتفسير كعلم أصول التفسير لا بد له حتى يؤدِّي دورَه على الوجه المطلوب من حضور علم التفسير، فعلمُ التفسير يقوم على الاشتغال البحثي في

التفسير المنتَج فعليًّا من جوانب عديدة؛ منها بيان أصول أئمة التفسير ومناهجهم ومدارسهم، الأمر الذي يتيح ظهور مواردهم في ممارسة التفسير عمليًّا والمنطلقات المنهجية التي ينطلقون منها في التعامل مع هذه الموارد وطبيعة العوارض التي بسببها يقدّمون دلالة مَوْرِد عن غيره، وهو ما يوفّر للاشتغال التنظيري في أصول التفسير عُمْقًا كبيرًا في فهم العملية التفسيرية وموارِدها وكيفيات تدوير هذه الموارد في إنتاج التفسير، ويدفعه لطرح تأصيلات عملية تُعِين على ضبط التعامل التطبيقي مع هذه الموارد وتمنع وقوع الغلط في توسّل التفسير من خلالها، وكذا يَحُول دون ابتعاد التنظير عن واقع هذه العلمية ونقاش مرتكزاتها في التجسد التطبيقي العملي لها وتَحَوّله لمحض تشقيقات نظرية لا ترتد على خدمة الممارسة التطبيقية بكبير فائدة.

إنّنا وفي ضوء ما قرّرنا من حاجة النهوض بالبناء النظري للتفسير إلى لزوم العناية بعلمي أصول التفسير وعلم التفسير، فإنّنا سنحاول فيما يأتي تقديم تصوّر لكيفيات النهوض بهذين العلمين:

أولًا: علم أصول التفسير:

بيّنا قبل أنّ اصطلاح أصول التفسير كان له حضور في بعض الكتابات القديمة، إلا أنّ بروز تبلوره كَفَنٍّ يُعْنَى بالنظر التجريدي في ضبط التفسير كأصول الفقه بالنسبة للفقه، هو صنيع معاصر، والناظر في الأطروحات

المعاصرة في أصول التفسير لا يعزب عنه حالة الاختلاف الحاصلة في تصوّر أصول التفسير وحيثية الاشتغال في ساحته وكذا تعريف أصول التفسير ونَسَق موضوعاتها[1]، وفيما يأتي سأحاول أنْ أقدّم تصوّرًا لبعض المبادئ الرئيسة لعلم أصول التفسير وكذلك أُبَيِّن المحاور الكبرى للاشتغال البحثي فيه، وأيضًا طبيعة المنطلقات الواجبة عند البحث في ساحة أصول التفسير:

أولًا: مبادئ علم أصول التفسير ومحاوره:

بينّا قبل أنّ هذا العلم يقوم من حيث الحيثية العامة على ضبط الممارسة التفسيرية للنصّ القرآني وطَرْح ما يفيد في ضبط هذه الممارسة ووقوعها على الوجه الأكمل، وفي ضوء ذلك فإنّ المبادئ الرئيسة لعلم أصول التفسير يمكن تصوّرها كالآتي:

أولًا: مفهوم علم أصول التفسير:

تعمل مفاهيم العلوم على ترجمة نَسَق اشتغال العلوم وتعبّر عن حيثيات هذه العلوم، وفي ضوء قيام علم أصول التفسير على حيثية ضبط الممارسة التفسيرية للنصّ القرآني، فإنّ مفهوم علم أصول التفسير يجب أن يقيّد بالنظر في

(١) تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم. فقد توسّعنا في هذا البحث في بيان ونقاش منهجية تأسيس علم أصول التفسير في الدرس التراثي والمعاصر، وكذلك طَرَحْنَا رؤية مفصّلة لتأسيس أصول التفسير، سنذكر عيون هذه الرؤية فيما يأتي.

هذه الممارسة وكيفيات ضبطها، وبِغَضّ النّظر عن صياغة تعريف ضابط لعلم أصول التفسير، فإنّ هذا العلم -حتى يتمكّن من تحقيق غاياته- يجب أن يقوم على البحث في التفسير وموارده وشروط القائم به، لا سيما وأن هذه الجوانب تمثّل مركزيّات الاشتغال في علم أصول التفسير كما سيأتي.

ثانيًا: موضوع علم أصول التفسير:

هو الممارسة التفسيرية للنصّ القرآني قيد التفسير، وكيفيات تقنين هذه الممارسة والنهوض بها.

ثالثًا: غاية علم أصول التفسير:

من أبرز غايات هذا العلم تقنين الممارسة التفسيرية لكتاب الله -عز وجل- وضبط القيام بها حتى لا يكون تفسير النصّ القرآني عُرضة للزّيغ والانحراف والغلط.

وأمّا محاور علم أصول التفسير ومعاقد الاشتغال البحثي في هذا الفنّ؛ فمن خلال تأمّلنا في طبيعة المحاور والمفاصل الكبرى التي يمكن أن يدور حولها الاشتغال في ساحة علم أصول التفسير، فقد تحرَّرَ عندنا أنّ هذه المحاور الكبرى يمكن أن تكون كالآتي:

المحور الأول: ضبط التفسير: وذلك بضبط معنى التفسير الذي سيتم التقعيد له في الفنّ.

المحور الثاني: ضبط موارد التفسير وكيفيات تحصيل التفسير منها: تحديد موارد إنتاج التفسير والتأصيل لهذه الموارد في إنتاج التفسير في حالتي الإفراد والتركيب.

المحور الثالث: صناعة المفسِّر: تحديد كيفيات اكتساب الملَكة التفسيرية.

ويلاحظ هاهنا أمران:

الأول: يظهر لنا أن هذه المحاوِر الكبرى التي عقدْنَا الاشتغال عليها في علم أصول التفسير هي محاور كليّة قابلة لأنْ تتفرّع عنها موضوعات ونُسق اشتغال له امتداد موسّع جدًّا، وكذلك تتحقّق بها تكاملية في النهوض بضبط التفسير؛ فعبر النَّظَر في مفهوم التفسير ستتحدّد ملامح الدلالة التي هي أَوْلى بالتفسير والتي سيجري التأصيل لها في العلم، وكذلك عبر النَّظْر في موارد إنتاج التفسير وكيفيات تحصيل التفسير منها سيتم تحرير موارد التفسير والتأصيل لكيفيات ممارسة التفسير من خلالها في حالتي الإفراد والتركيب، وأيضًا من خلال النّظر في شروط المفسّر واللوازم المعرفية والمنهجية اللازمة لصناعته سنتمكّن من طَرْحِ ما يُعين على بقاء استمرار الممارسة وتكوين مَلَكتها والمهارات اللازمة لمزاولتها.

الثاني: لا شَكّ أنّ أيّ حقل معرفي يحتاج لمقرّرات ومناهج تعليمية تعبّر عنه حتى يمكن لعملية التدريس والتعليم تحصيل غاياتها من إقامة العلم بصورة

صحيحة في أذهان الدارِسين، الأمر الذي يتهيّأ به الواقع البحثي في المجال لقيام حركة بحث مرتّبة في ساحاته ومختلفِ محاوره، وفي ضوء ما ذكرْنا من محاور لأصول التفسير، وعدم وجود اشتغال معاصر في أصول التفسير يُفيد في هذه المحاوِر، فإنّ أصول التفسير بهذه الصورة تحتاج برأينا لبناء مقرّرات تعليمية جديدة كلية، وهو ما قدّمنا فيه رؤية لِتَكُون نواة لمقرّر تعليمي في أصول التفسير في ضوء بعض الكتابات التي قُمْنا بها بحيث تنطلق شرارة التدريس له من خلالها في المحاضن التعليمية الأكاديمية وغير الأكاديمية[1]، ما يُؤْذِنُ بقيام حركة بحث مرتّبة في المجال تكون هي مع الوقت من الروافد التي ترفد العمل التعليمي في أصول التفسير تباعًا بمقرّرات ومناهج يُستفاد منها في العمل التدريسي.

ثانيًا: ضبط منطلقات البحث في أصول التفسير:

بيّنا قبل أنّ التأليف المعاصر في أصول التفسير ينطلق من تقرّر أصول التفسير ويدور بالتالي في فكرة نقل بعض التقريرات النظرية من بعض الكتابات التي تُعتبر ضمن السياج النظري للتفسير، وقد تبيّن لنا فيما سلف غلط فكرة تقرّر أصول التفسير وكيف أنها حالَتْ دون أنْ يقدّم هذا التأليف شيئًا ذا بالٍ في

(١) قد شرحنا ذلك في بحثنا: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم.

التأصيل لموارد التفسير وكيفيات النهوض بحقل أصول التفسير بشكلٍ عامّ، وفي ضوء ذلك فإنّ الواجب على حركة التأليف في هذا الميدان الانطلاق من عدم تقرّر هذا المجال ومسائله، الأمر الذي يلقي على كاهل المتصدِّين للكتابة فيه تبعات كثيرة؛ أهمها:

أولًا: ضرورة التباحث النظري في مفهوم أصول التفسير وحيثية الاشتغال فيه، والتصوّر البنائي للمجالات الكبرى للبحث فيه، وكذا تصوّر هيكلة موضوعاته والنّسق المنهجي الحاكم لما يكون موضوعًا ضِمْن هذا الحقل وما لا يكون، وأيضًا البحث في علاقات أصول التفسير ببقية العلوم وجِهَات الاستمداد الخاصّة بهذا العلم وتحريرها، والمناهج المتّبعة في البحث في ساحته، وغير ذلك مما يتّصل بالمداخل النظرية العامة للعلم وتأسيسه.

ثانيًا: التعامل مع التقريرات النظرية للعلماء السابقين حول قضايا التفسير وموارده ليس باعتبارها تأصيلات مقرَّرة، وكذلك ضرورة مجاوزة الكلام على موارد التفسير باعتبارها موضوعات مستقلّة، هذا الإشكال الذي مَرّ معنا في الأوعية التراثية للبناء النظري للتفسير، والتأصيل لهذه الموارد باعتبارها موارد تفسيرية بالأساس، وكذا مجاوزة التأصيل العام للموارد من بيان أهميتها وجواز الاستدلال بها، وإنما البحث في كيفيات توظيفها في ممارسة التفسير في حالتي الإفراد والتركيب.

ثالثًا: العناية بالجانب التاريخي للبناء النظري للتفسير والدّرْس الموسّع للكتابات التراثية فيه؛ فالعناية بالتقويم المنهجي للكتابات في البناء النظري للتفسير لا سيما التي ظهر قصديتها للكتابة في هذا الجانب، ودرس منطلقات هذه الكتابات وكيفيات تشكّلها ومكامن الإشكالات في طَرْحِها، فهذا مما يفيد كثيرًا ليس فقط في ضبط التصوّر إزاء النتاج القديم، ولكن أيضًا في ضبط التصوّر الخاصّ ببناء أصول التفسير الذي نريد، وأن يكون هذا التصوّر وفق نسق يُفضي إلى تحقيق الغايات ويجاوز سائر الإشكالات التي وقعتْ في ممارسات سالفة.

وكذا العناية بالجانب التاريخي لأصول التفسير والأسباب العلمية التي حالتْ دون عدم تشكّل هذا الفنّ عبر التاريخ وكتابات العلماء التراثيين، فهذا مما يُفيد في التبصّر بإشكالات الحقل والتفسير بشكلٍ عامّ، وكيفية النظر إليه عند العلماء، وفي رأينا -وهذا نذكره من باب إثراء التباحث- أنّ أبرز أسباب عدم تبلور ميدان أصول التفسير في التراث منذ قديم ترجع إجمالًا لأمرين:

الأول: حالة الاضطراب في التفسير ذاته وعدم انضباط حيثيته ومفهومه؛ لأنه متى كان التفسير مَرِنًا وفضفاضًا وليس له حدود ومعالم واضحة ومفهوم ثابت يتوارد عليه المشتغِلون ولكن تتشكّل مادته بحسب المفسّر ذاته وطبيعة مشاغله الخاصّة، فمن المتعذّر بلا شكّ تأسيس علم يهتم بضبط البناء النظري للممارسة التفسيرية؛ لأن نهوض مثل هذا العلم يحتاج لثبات مفهومي صارم للتفسير بين المشتغِلين بالتفسير وهو غير حاصل في ساحة التفسير، وإنما

يُستعاض عن تأسيس ذلك العلم -في ضوء ضرورة وجود إطار نظري عامّ يرجع إليه في الممارسة التفسيرية- بالقول -كما هو مشتهر وذائع- بأنّ التفسير إنما تُفَعَّل فيه قواعد العلوم الأخرى، وهو الحال الذي أفضى لأمور؛ أبرزها:

- تصوّر صعوبة ممارسة التفسير وأنه ذروة الاشتغال في العلوم الشرعية ولا يتأهّل لممارسته إلا من حاز قدرًا هائلًا من العلوم والمعارف الشرعية؛ لأنه سيحتاج لقواعد هذه المعارف وتوظيفها جميعًا في الممارسة التفسيرية التي لا تقوم بغير هذا التوظيف.

- تعذُّر تحويل الممارسة التفسيرية لصناعة يَسهل دَرْسُها وتعلُّمُها؛ ففي ضوء عدم وجود سياج نظري خاصّ بالممارسة التفسيرية، وأن هذه الممارسة هي فضاء مفتوح يحتاج لتوظيف قواعد العلوم الشرعية جميعًا وغيرها، صار من الصعب تحويل الممارسة التفسيرية -بخلاف ما هو حاصل في بعض الفنون- لصناعة لها قواعدها وأنساقها التي يمكن تعلُّمها واكتساب مَلَكة التفسير من خلال دَرْسِها.

- الطعن في عِلْمية التفسير؛ ففي ضوء عدم اختصاص مُمارسة إنتاج التفسير بسياج قاعدي معيّن، وأنها صارتْ مجرّد شرح للنصّ كشرح الشِّعْر أو شرح الحديث وغيره من النصوص مما تُفَعَّل فيه قواعد عِدّة علوم وليس لها قواعد خاصة =أضحتْ عِلْمية الممارسة التفسيرية على الْمَحَكّ وعرضة للطعن فيها؛ كون هذه الممارسة تأتي على خلاف المتّسق في شأن الممارسات العِلْمية

-كإنتاج الحكم الفقهي مثلًا- التي يكون لها قواعد مخصوصة في القيام بها، وعليه، صار عَدُّ التفسير عِلْمًا -لا سيما في ضوء أهمية التفسير وشدّة التراكم المعرفي فيه- هو أمرٌ يقعُ على التسامح فقط، وليس لأنه يقوم على ممارسة بيانية خاصّة لها قواعدها فتستأهل أن تكون سياجًا معرفيًّا في ذاتها[1].

ثانيًا: سيطرة التبيين اللغوي على الممارسة التفسيرية المشتغِلة بتبيين المعنى؛ فالعملية التفسيرية -لا سيما المتعلّقة بإنتاج المعنى التفسيري- هي رأس الصناعة التفسيرية وصُلْبها، فَبِغَضّ النّظر عن حالة الاتساع في مفهوم التفسير في المدونات التطبيقية للتفسير والتي يمكن القول بحاجتها لسائر قواعد العلوم الشرعية، فإنّ الممارسة البيانية المشتغلة بتحرير المعنى هي ممارسة ينفرد بها التفسيرُ دون سواه، الأمر الذي كان يُتَوَقَّع معه ضرورة تأسيس سياج نظري خاصّ لضبط هذه الممارسة وموارِدِها، إلا أنّ هذا لم يحصل بسبب

(١) ذَكَر إشكال عِلْمية التفسير أكثر من عالم كما هو مشتهِر، وذلك بسبب عدم اختصاص التفسير بقواعد معيّنة في ممارسته، فبعض العلماء وإن ارتضوا في الجملة عِلْمِيّة التفسير إلا أنهم أثاروا إشكالات على هذه العِلْمِيّة، ومن المشكل في معالجة هذه القضية من قِبَل الدارسين عدم التركيز وعقد التباحث حول معطيات العلماء في نقد عِلْمية التفسير ومدى وجاهتها والإفادة منها في كيفيات معالجة إشكال التفسير، بقدر ما يتّجه الأمر للكلام على أمور لا تُفيد في حسم الجدل في القضية، كالكلام على قلّة عدد من انتقد عِلْمِيّة التفسير بإزاء من لم ينتقد هذه العِلْمية، وكذا قبول عِلْمِيّة التفسير عند هؤلاء الناقِدِين لها ولو بشكلٍ عامّ، وغير ذلك مما يَبقى الجدل معه قائمًا، كما أنه ليس بمهيع سديد في المباحثات العلميّة ولا يُعين على إنضاج المعارف وتحريرها ومعالجة إشكالاتها.

سيطرة التبيين اللغوي على مسار التبيين في التفسير؛ فالممارسة التفسيرية المشتغلة بتبيين المعنى انتظمها بشكلٍ عامّ مساران كبيران؛ البيان المشتغِل بضبط المعنى المراد (المعنى السياقي)، البيان المشتغِل بضبط المعنى اللغوي، وذلك إضافة للبيان المشتغِل بالمعنى الإشاري الذي ليس معنًى تفسيريًّا للنصّ بالأصالة، وقد برز التفسير السياقي في بدايات التفسير لا سيما فترة السّلف، ثم هَيْمَنَ بعد ذلك التبيين اللغوي على الممارسة التفسيرية المشتغِلة بتقرير المعنى، **وفي ضوء عدم اختصاص هذه الممارسة البيانية اللغوية بموارد مستقلّة غالبًا، وحضور تنظير قاعدي لضبط الدلالة اللغوية في علوم أخرى -كاللغة والأصول (لا سيما مباحث الدلالات) لم تظهر الحاجة في مجال التفسير لتأسيس علمٍ خاصّ يشتغل بالتقنين النظري لضبط هذه الممارسة التفسيرية المهتمة بتقرير المعنى وضبطه**، وإنما تمّت الإحالة على التنظير الأصولي والقواعد اللغوية في ضبط الممارسة التفسيرية، الأمر الذي أسهم في بروز أمور عديدة؛ أبرزها:

- القول بِظَنِّيَّةِ معرفة المراد من النَّصِّ؛ ففي ضوء تعدّد الدلالات اللغوية وكثرتها للألفاظ، وعدم إفادة القواعد اللغوية والأصولية في ضبط الوصول للمعنى التفسيري بصورة ظاهرة في العديد من المواضع =صار الوصول للمعنى التفسيري وتحديده بصورة قاطعة أو ما يقارب ذلك متعذّرًا بقدرٍ كبيرٍ في مواضع

عديدة جدًّا في النصّ، الأمر الذي أَفْضَى إلى قول بعضهم بظنيّة معرفة المعنى المراد من النصّ[١].

- الاتجاه لضبط العملية التفسيرية عبر وضع مرتكزَات كليّة خارجية ليست نابعة من ذات الممارسة التفسيرية؛ ففي ضوء صعوبة القول بظنيّة النصوص وخطورته، وأنّ البيان اللغوي ظَنِّي عادة بشكلٍ فعلي ومتعدّد ويتعذّر ضبط دائرة التفسير وحفظها من التشتت الدلالي، حاول بعضُ العلماء وضعَ مرتكزات ضابطة لدائرة التفسير، وهذه المرتكزات اختلفتْ بحسب العلماء، وقد دارتْ بشكلٍ عامّ حول القول بحجيّة تفسير السلف، وضرورة التزام معهود الأميّين، ونِظَام القرآن وتناسبه، وهو الأمر الذي فصّلنا فيه القول في غير هذا الموضع[٢].

(١) يقول الرازي (ت:٦٠٦هـ): «الدلائل اللفظية لا تكون قطعية؛ لأنها موقوفة على نقل اللغات، ونقل وجوه النحو والتصريف، وعلى عدم الاشتراك والمجاز والتخصيص والإضمار، وعلى عدم المعارض النقلي والعقلي، وكلّ واحدة من هذه المقدّمات مظنونة، والموقوف على المظنون أَوْلَى أن يكون مظنونًا، فثبت أنّ شيئًا من الدلائل اللفظية لا يمكن أن يكون قطعيًّا» تأسيس التقديس، نشرة: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ٢٠١٩م، (ص: ٢٩٢).

(٢) يراجع: حجية تفسير السلف عند ابن تيمية؛ دراسة تحليلية نقدية، مركز تفسير، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م، مبحث: (منطلقات بناء حجية تفسير السلف عند ابن تيمية؛ الدوافع والمسببات).

غير أننا متى نَظَرْنَا لمفهوم التفسير باعتباره بيانًا للمعنى المراد وليس بيانًا لمجرّد المعنى ارتفع الإشكال بالكلية، وظهر أنّنا أمام ممارسة بيانية خاصّة في مواردها ومآخذها وأدلّتها ونسق اشتغالها وليستْ مماثلة لما هو موجود في فنون أخرى، وأننا بحاجة لضرورة بلورة علم خاصّ لضبط هذه الممارسة من التبيين، وأنّ قواعد العلوم الأخرى لا يمكن الاعتماد عليها كنسق تنظيري وتأصيلي ضابط لها.

فالثروة الأصولية لا سيما مباحث الدلالات سيكون من المتعذّر الاستناد عليها لضبط الدلالة التركيبية السياقية؛ فالبحث الأصولي يُعْنَى بدائرة الأحكام وضبط دلائلها، ولمّا كان الاستنباط خاصّة من دلالات الألفاظ القرآنية هو أحد الميادين الرئيسة للتدليل على الأحكام =غَلَبَ على الأصول ضبط كيفيات الاستنباط من النصّ والتأصيل له؛ ومن ثم سَادَ فيه مسلك العناية بأمرِ دلالات الألفاظ ذاتها لا الدلالات التركيبية للكلام نفسه؛ كون هذه الدلالات محلّ النظر عندهم في عملية الاستنباط، وكذا أحد العناصر الرئيسة في الحكم على الاستنباطات ومقدار إرادتها في النصّ تبعًا لدلالة اللفظ عليها وطريقة هذه الدلالة وهل هي بالنصّ أو المطابقة أو الفحوى أو اللزوم...إلخ؟ إضافة لجملة شرائط أخرى، وهو أمرٌ يشبه بدرجة ما في ميدان التفسير ما نجده في مسلك التفسير الإشاري -والذي هو استنباط لإشارات معيّنة من ألفاظ في النصّ وليس تفسيرًا للنصّ ذاته وبيانًا للمراد التركيبي منه- وما يمثّله النّظر في دلالة الألفاظ

من أهمية رئيسة في التعامل مع هذا الاستنباط الإشاري والحُكْم عليه إضافة لشروط أخرى من وجود شاهد شرعي وغيره، وأمّا في مجال التفسير والمعنى التفسيري التركيبي فالأمر سيكون مختلفًا على نحو ظاهر؛ إذِ الأصل النظر للسياق؛ لأنّ الغرض تحرير الدلالة التركيبة للكلام والتي يكون للسياق اليد الطّولَى في تحديدها وتوجيه دلالات الألفاظ والترجيح بينها في ضوء معطياته، وفي ضوء ذلك يمكننا تفهّم ضعف أو غَيْبة التأصيل للسياق وأثره في تحصيل الدلالات في مدونة الأصول نظرًا لأنه لا يمثّل الرّكن الرّكِين في عملية الحكم على الاستنباط، وأن مباحث الدلالات في الأصول ليست ذات كبير جدوى في الوصول للدلالة التفسيرية التركيبية التي تحتاج لموارد وأدلة خاصّة في تقريرها، بَلْه أن تمثّل سياجًا تقنينيًّا لتحصيلها.

وأمّا قواعد اللغة فهي صالحة لفهم الدلالات العامّة للألفاظ وليس بناء دلالة خاصّة لها شروط معيّنة في إنتاجها كالدلالة التفسيرية؛ فالعلم باللغة وقواعدها وإن كان أساسًا لا بد منه للتعامل مع النصوص العربية وفهمها بصورة عامة بِغَضّ النظر عن طبيعة هذه النصوص؛ إلا أنه بمثابة أرضيّة مشتركة يلتقي فيها كلّ مشتغِل بالنصّ، ولكن لكلّ اشتغال بالنصّ شروط خاصّة تلزمه بحسب طبيعة اشتغاله؛ فبناء المعنى التفسيري وتحرير المراد الخاصّ منه (ومن كلّ نصّ خاصّ كـ/ نصوص الأحاديث النبوية) وكذا استنباط الأحكام الشرعية يحتاج إضافة لهذا الأساس اللغوي المشترك الإحاطة بمجموع اعتبارات

أخرى؛ ولذا فإنّ التضلّع بالعربية وحده لا يحيل -مهما قوي- المرء مفسّرًا للمراد من النصّ أو فقيهًا مستنبطًا للأحكام منه، فلكلّ فنّ من الفنون الشرعية المتّصلة بالنصّ أدواته وآلته الخاصّة به، والتي تحيله صناعة خاصّة لها طرائقها التي يمكن درسها وتعليمها، والتي يمكن عبر تحصيلها أن يصبح الإنسان من أرباب هذا الفنّ وزمرته؛ ومن ثمّ فمعرفة اللغة لا تمثّل سوى وسيلة للعمل التفسيري -ولتبيين كلّ نصّ عربي- وحاجة المفسّر لمعرفتها هي حاجة مخصوصة بقدرٍ معينٍ يتناسب مع واقع اشتغاله وما يحتاج إلى توظيفه منها لينهض بمهمّته لا غير، وأمّا ممارسة العمل التفسيري ذاته وتحرير المعنى الْمُراد فتلك صناعة أخرى لها أدواتها واعتباراتها ومشروطيّتها المنهجية في النّظر والتوظيف لهذه الأدوات في بناء المعنى التفسيري، والتي لا تسعف فيها قواعد اللغة المحضة.

إنّنا وفي ضوء ما ذكرْنا من دوران علم أصول التفسير على ضبط الممارسة التفسيرية المتعلّقة بإنتاج المعنى المُرَاد، فإنّه يتّضح لنا كيف أنّ ذلك سيجعل هذا العلم مختصًّا بضبط ممارسة بيانية لها حيثية خاصّة في التبيين، الأمر الذي سيكفل تحقيق جملة غايات نفيسة؛ أبرزها:

أولًا: بروز استقلالية علم أصول التفسير؛ ففي ضوء اختصاص هذا العلم بالعناية بضبط ممارسة خاصّة في مواردها ونسق إنتاجها، فإنّ ذلك يبرز استقلاليته كعِلْم بلا شكّ، ويجعل هذه الاستقلالية ظاهرة الوضوح، الأمر الذي

ينعكس على حركة البحث في هذا المجال بالإيجاب، ويُفْضِي لإحماء هذه الحركة في ساحاته وتتابعها على نحو خاصّ يحقّق غاياته وينهض بأهدافه بدلًا من أن تكون مستمدَّة كلية من حقول أخرى كما هو الحاصل في جُلّ التآليف المعاصرة في هذا الفنّ، كما يكسب ذلك هذا العلم أهمية كبيرة بلا شكّ، ويعين على لَفْتِ أنظار الدارسين إليه وضرورة توجّههم للعناية به.

ثانيًا: انصباب حركة البحث في هذا المجال على التقنين الحقيقي للممارسة التفسيرية وموارِدها؛ ففي ضوء أنّ بيان المراد التركيبي هو نَسَقٌ خاصّ من الممارسة البيانية له مآخذه وموارده، وله كيفياته ومسالكه، فإنّ اختصاص علم أصول التفسير بضبط إنتاج هذا النّمط من الممارسة سيدفع به دفعًا لضبطِ موارد التفسير والتأصيل لكيفيات استفادة التفسير من هذه الموارد في حالتي الإفراد والتركيب وسائر الضوابط اللازمة لذلك، الأمر الذي يحقّق عددًا مهمًّا من الغايات؛ منها:

- إثراء حركة البحث في ميادين العلم وحفْزها لتأمُّل النّسق التأويلي وكيفيات وقوع الفهم للنصّ، الأمر الذي يمثّل جدليّة كبرى في الواقع المعرفي على المستوى العالمي كما هو معلوم، وهذه الجدليّة تأخّرتْ كثيرًا مشاركةُ العقل الإسلامي في الإسهام التنظيري الجادّ بشأنها -رغم أولوية هذا العقل بهذه الجدلية ومباحثتها كون عملية التبيين للنصّ هي أحد أبرز مشاغله الكبرى-

بسبب عدم تبلور علم أصول التفسير وعدم انصبابه على التأصيل للممارسة التفسيرية المتعلقة بإنتاج المعنى المراد/ المعنى السياقي.

- دفع العلم لطرح تأصيل من داخل رَحِم التفسير له جدوى وفاعلية في ضبط ممارسة التفسير تطبيقيًّا ووضع قواعد تَصُون هذه الممارسة من الانحراف والغلط، الأمر الذي يُعِين على أن يكون لدائرة الفهم والتفسير سياج تقنين ضابط من داخلها، بحيث لا نحتاج في ضبطها لوضْع مرتكزَات من خارج التفسير نفسه، كما يفيد كذلك في تحويل الممارسة التفسيرية لصناعة يسهل درسها وتعلُّمها، بحيث تستقبل هذه الممارسة المتعلّقة بإنتاج المعنى المُراد دورة جديدة من حياتها، لا سيما وأنّ العمل التفسيري لم يتتابع على الدفع فيها كما ذكرنا قبل ولا نزال نحتاج فيها لجهود كثيرة جدًّا.

وبذلك نكون قد أنهينا الحديث عن رؤيتنا الخاصّة بعلم أصول التفسير لندلف للكلام على علم التفسير.

ثانيًا: علم التفسير:

بيّنا قبل أهمية علم التفسير في إثراء ساحات التأصيل النظري للتفسير، وفي ضوء ما ذكرنا من أنّ الحيثية الخاصّة بعلم التفسير هي التفسير المنتَج، فقد تحرّر عندنا أن هذا الفنّ بحاجة لتأسيسٍ كعلم أصول التفسير؛ فالكتابات التراثية لم تُعْنَ بتأسيس هذا العلم من قريب أو بعيد، وأمّا ظهور بعض المقاربات

التراثية المتأخّرة نوعًا ما التي حاولتْ تأسيس علم التفسير بصورة تطبيقية والعناية بتشقيق موضوعات هذا العلم وبيان مسائله كـ(التحبير في علم التفسير) للسيوطي (٩١١هـ) وغيره، فإنّ هذه الكتابات لم تقصد تأسيس علم يَعْتَنِي بالتفسير المنتَج، وإنما قصدتْ تأسيس علم يبحث نظريًّا وتجريديًّا في ضبط التفسير كما حرّرناه في غير هذا الموضع[(١)].

ومن خلال تأمّلنا للمحاور التي يمكن أن ينعقد عليها الاشتغال في علم التفسير، فقد تحرّر عندنا أن هذه المحاور كالآتي[(٢)]:

أولًا: تاريخ التفسير: دراسة محطّات تشكّل التفسير عبر التاريخ.

ثانيًا: مؤلفات التفسير: خدمة المؤلّفات بدراسة مفاهيمها للتفسير والقيام بتصنيفها والموازنة بينها... إلخ.

---

(١) انشغال الكتابات التراثية في علم التفسير بتأسيس علم يبحث تجريديًّا في ضبط التفسير لا يبحث في التفسير التطبيقي المنتَج =هو أمرٌ يظهر من النظر في نسق موضوعات هذه الكتابات التي تدور حول النصّ القرآني وكيفية فهمه، كالكلام على مصطلح التفسير والتأويل والمكي والمدني في القرآن، وأسباب النزول والقراءات والمحكم والمتشابه وغير ذلك مما لا يظهر انصبابه على معالجة التفسير التراثي المنتَج، وغير ذلك مما فصّلنا فيه القول في بحثنا: تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم.

(٢) قد فصلنا القول في ذلك في بحثنا: تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته مع طرح مقاربة تأسيسية. (مخطوط).

ثالثًا: الأقوال التفسيرية: خدمة الأقوال جمعًا وتبويبًا وترتيبًا... إلخ.

رابعًا: أصول المفسرين وقواعدهم ومناهجهم وأسباب اختلافهم في التفسير: بيان أصول الممارسة التفسيرية عند المفسِّرين والقواعد الضابطة للتفسير عندهم، وبيان مكوّنات المناهج التفسيرية للمفسّرين، وأسباب اختلافهم في التفسير.

خامسًا: المفسرون: معرفة المفسّرين وبيان طبقاتهم... إلخ.

إنّنا ومن خلال هذه الطريقة من تأسيس علم التفسير يظهر لنا أنّ هذا العلم يمكنه فعليًّا أن يلعب دورًا محوريًّا ويسهم إسهامًا جادًّا في إثراء حركة التأصيل للتفسير التي هي الغاية المركزية لعلم أصول التفسير[1]، فتوجُّه علم التفسير لدراسة التفسير المنتَج لا سيما مناهجه وقواعده سيتيح بلا شَكّ تكوين إِرْثٍ نظري عن الواقع التطبيقي للممارسة التفسيرية وبيان أدوات هذه الممارسة

(١) إضافة لذلك فإنّ تأسيس علم التفسير على هذا النحو يُفْضِي لوجود سياق علمي وبحثي للاهتمام بالتفسير المنتَج له موضوعاته وحدوده، الأمر الذي يحقّق لنا غايات أخرى شديدة الأهمية وأن يكون التفسير تخصّصًا منضبط الملامح، وهو ما يُعِين بقوة على رفع سائر الإشكالات الحاصلة في هذا الفنّ جرّاء عدم بروزه كتخصّص له موضوعات ومسائل كبرى، كحالة الضبابية والشتات الحاصلة في تدريس التفسير وغير ذلك من الإشكالات التي توسّعنا في الكلام عليها في بحثنا الذي ذكرنا (تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته مع طرح مقاربة تأسيسية) وكيفيات حلّها من خلال الطريقة التي اقترحْنا لتأسيس علم التفسير وربطه بالتفسير التطبيقي المنتَج.

ومواردها عند المفسّرين =ما يسمح بأن يكون التأصيل بَعْدُ للعملية التفسيرية في علم أصول التفسير تأصيلًا منصبًّا على أدوات هذه العملية ومواردها وكيفيات توظيف هذه الموارد في ممارسة التفسير في حالتي الإفراد والتركيب.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة لما يأتي:

أولًا: بحسب رصْدنا لتاريخ التفسير فقد تبيّن لنا أنه مَرّ بثلاث مراحل رئيسة؛ وهي[(١)]:

المرحلة الأولى: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى (من بدايات انطلاقة التفسير حتى نهايات القرن السادس).

المرحلة الثانية: مرحلة الاشتغال بتبيين المعنى وما فوق المعنى (من أواخر القرن السادس حتى نهايات القرن الرابع عشر).

المرحلة الثالثة: مرحلة الاشتغال بما فوق المعنى (من أواخر القرن الرابع عشر حتى العصر الحالي).

وقد ظهر لنا كذلك أنّ المرحلة الأولى المشتغِلة بتبيين المعنى تكتنز اختلافات مهمّة في طبيعة المعنى التفسيري، وأنّ فترة السّلف تبرز في هذه المرحلة بشكلٍ خاصّ كمرحلة لها فَرادة في الاهتمام ببيان المعنى المراد؛ وفي

(١) يراجع: تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، (ص: ٤٨) وما بعدها.

ضوء ما ذَكَرْنَا قبل من ضرورة انعقاد علم أصول التفسير على ضبط ممارسة التفسير الذي هو بيان المعنى المراد، فمن المهم أن تنشط حركة البحث في علم التفسير على مرحلة السلف والنظر في تفاسير هذه الطبقة ومناهجها بشكلٍ خاصّ؛ لما يفيده ذلك في البيان العملي لموارد هذه الممارسة البيانية المتعلّقة ببيان المُراد من خلال تطبيقات مفسّري السّلف، وكذلك طبيعة الأنساق المنهجية التي كانت عندهم في إنتاج هذا النوع من المعنى، الأمر الذي يفيد بقوة في إثراء حركة التأصيل في علم أصول التفسير وتزويدها ببيان عملي تطبيقي لهذه الممارسة لا غِنَى عنه لحُسْن تقعيدها لضبط هذه الممارسة وكيفياتها على نحو محرّر.

ثانيًا: يمكن لمسار التأليف المعاصر في مناهج المفسّرين أن ينضوي فعليًّا تحت زمام علم التفسير وفق الهيكلة التي اقترحنا لهذا العلم، وهذا يسمح لهذا المسار بألّا يكون مسارًا منفصلًا قائمًا بذاته كما هو الحاصل في الدّرس المعاصر، وإنما يؤدّي وظيفته من بيان النسق الفكري العام للمفسّرين إزاء الممارسة التفسيرية ضمن سياق جامع يعتني بالتفسير المنتج الذي هو علم التفسير، الأمر الذي يتيح بأن يَحْمَى فيه البحث ويتتابَع، وذلك بعد تجاوز إشكالات هذا المسار من البحث في المناهج قبل أن يكون لدينا إرث من بيان أصول المفسّرين وقواعدهم، حتى يمكنه فعليًّا أن يسهم إسهامًا جادًّا في بيان مناهج المفسّرين ونقاط الالتقاء والافتراق بينهم في هذه المناهج.

ثالثًا: مسار البحث في قواعد التفسير واعتباره عِلْمًا مستقلًّا =هو مسار ليس من المناسب العمل عليه حاليًا في ضوء واقع التفسير التطبيقي وحالة عدم الضبط لقواعد المفسّرين؛ إِذْ قواعد التفسير -كما أسلفنا- تأتي ثمرة للبحث في المشتركات الحاصلة بين قواعد المفسّرين، وبِغَضّ النظر عن صلاحية نَصْبِهِ كعلمٍ مستقلّ لاحقًا بعد ضبط قواعد المفسّرين، وهل هناك كبير فائدة مرجوّة من ذلك في ضوء حضور علم أصول التفسير من عدمه، إلا أن الواجب هو العمل في تقرير قواعد المفسّرين لا قواعد التفسير[1]، وبهذا يصبح هذا المسار بعد تعديله وربطه بقواعد المفسّرين مكوِّنًا رئيسًا ضمن مكوّنات علم التفسير بحيث يكون المهاد الطبيعي الذي يُفْضِي لمعرفة مناهج المفسّرين ويُعِين عليه.

رابعًا: في ضوء ما ذكرْنَا من طريقة تأسيس علم التفسير يمكن لنا القول بأنّنا صِرْنَا أمام علمٍ قادر على النهوض بالواقع التطبيقي القائم للتفسير ويُعِين على تيسير فهمه وطرح تأصيلات نظرية تُعِين على دفع حركة علم أصول التفسير وثرائها بصورة ظاهرة، كما أنه أَدْعَى لترتيب مسارات البحث المعاصر في ما يتعلّق بالتفسير وتحقيق تكاملية بينها في تحقيق الغايات المرجوّة من ورائها من النهوض بخدمة التفسير التطبيقي القائم وفَهْمه، وكذلك ضبط مداخل هذه

(١) يراجع: مقاربة في تحرير منطلق العمل في قواعد التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير تحت الرابط الآتي: https://tafsir.net/article/5336

المسارات ومنطلقاتها بما يُعِين على حسن تحقيق غاياتها على نحوٍ محرَّر منضبِط، وحفْزها لعدم القفز على الواقع التطبيقي وتجاوزه والاشتغال بممارسات لا يتأتّى الخطو إليها ولا تصلح ثمرتها إلّا بعد مراحل مطوّلة من الْحَفْر في الواقع التطبيقي لمّا نقطعها.

خامسًا: حتى ينهض علم التفسير ويستطيع أن يؤدّي غاياته التي ذكرْنا فقد حاولْنا طَرْحَ رؤية -في ضوء بعض الكتابات القائمة- لبناء مقرّر تعليمي يكون شَرَارة لانطلاقَةِ البحث في ميادين هذا العلم[1].

وفي ضوء ما طَرَحْنَا من كيفيات النهوض بالبناء النظري للتفسير وما ذكرْنا حول علمي أصول التفسير وعلم التفسير نَوَدّ التنبيه على ما يأتي:

أولًا: يُنظر لعلم أصول التفسير عادة باعتباره جزءًا من دائرة علوم القرآن كما هو معلوم، وفي ضوء ما قرّرْنا من عِلْميّة علمي أصول التفسير والتفسير وحاجتهما للتأسيس، لا أنّ مادتهما موجودة لكنها متناثرة تحتاج لجمع؛ فإننا نرى ضرورة فَصْل هذين العِلْمَيْنِ تمامًا عن دائرة علوم القرآن، بحيث يتم البحث في كيفيات تأسيس هذين العِلْمَيْن بشكلٍ مستقلّ لا تابع، الأمر الذي يتيح بروز تشقيق القول فيهما وتتابُع حركة البحث في ساحتيهما على نحوٍ منضبط

(١) قد فصّلنا القول في ذلك في بحثنا: تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته مع طرح مقاربة تأسيسية.

وأكثر رشدًا، وأن يكون كلّ عِلْم منهما بمثابة حقل وتخصّص مستقلّ في الجامعات ومؤسّسات التعليم وحركة البحث ليستْ له صلة بعلوم القرآن، وأن يتم كذلك تفكيك كُتلة علوم القرآن بصورة جذريّة وإعادة تدويرها بطريقة مختلفة كما سنبيّن في النقطة التالية.

ثانيًا: في ضوء ما ذكرْنَا من أهمية فصل علم التفسير وعلم أصول التفسير عن كتلة علوم القرآن، فإنّ هذه الكتلة الكبيرة لعلوم القرآن تحتاج لإعادة بحث ونظر في وضعيتها وكيفية التعامل معها، ونحن نرى أنّ هذه المؤلَّفات تحتاج إلى مناقشة جادّة تبحث في طريقة تشكّلها وتكوّنها العلمي والمنهجي، فيتم تقويم هذه المؤلفات على مستوى المنطلَقَات التي صدرتْ عنها والمنهج الذي عملتْ من خلاله في الجمع لأنواع علوم القرآن، ويجري الحُكْم على مضامينها في ضوء ذلك، **كما أنّ الفكرة المركزية لهذه المؤلّفات التي قامت عليها من ذِكْر أنواع علوم القرآن بحاجة لتقويم جادّ والنظر في مدى صلاحيتها بالأساس، وفي ضوء ما نراه من إشكال هذه الفكرة ووجود العديد من الآثار السلبية الناجمة عنها**[1]**، فإنّ الأَوْلى بنظرنا هو القيام بتفكيك محتويات مؤلّفات علوم القرآن**

(١) إنّ العلوم المتّصلة بالقرآن الكريم والخادمة له من المفترض أن يقوم كلّ علم منها على حيثية معيّنة في النّظر للقرآن، بحيث تتكامل فيما بينها في خدمة هذا الكتاب من جوانب مستقلّة لا يغني فيها علم غناء الآخر، الأمر الذي يسمح بأن يكون عندنا جملة علوم محدّدة ومرتّبة لكلٍّ منها نسقه ودوره وامتداده البحثي الخاصّ، وأمّا مجرّد الجمع والحشد لأنواع عديدة وهائلة لا رابط لها سوى اتصالها بالقرآن =

بصورة جذريّة، وإعادة ترتيب موضوعاتها والأنواع التي تُورِدُها باعتبار الحيثيات الكبرى التي تقوم عليها والتي تناسب أن تكون علومًا مستقلة، وأن يتم تقسيم الموضوعات والأنواع بأن تكون كلّ مجموعة منها مما يمتلك حيثية خاصّة تحت علم خاصّ بها.

أي إنّنا لا نرى وجود حاجة لبقاء حركة إنتاج كتابات تحت عنوان مسمى علوم القرآن، ولا أن يكون عندنا تخصّص بهذا المسمى في مؤسّسات التعليم، وإنما يتم تفكيك كُتلة علوم القرآن وترتيب موضوعاتها وأنواعها في هيئة علوم مستقلّة لها مسميات واصطلاحات معيّنة، ويكون كلّ علم منها هو بمثابة تخصّص مستقلّ قائم بذاته، ويجري تحته تتابع الكتابات، وبذلك تبرز مجالات معرفية مهمّة -لطالما حجبها ذَوَبَانُها في هذه الكتلة المسمّاة بعلوم القرآن-، وأن يتتابع البحث في هذه المجالات ويشتدّ، وأن تُفْتَح في واقعنا المعرفي المتّصل بالقرآن الكريم آفاق معرفية جديدة تكون مجالًا للتطارح البحثي الفاعل، وهو

=

وسَبْكها في إطار واحد باعتبارها علومًا للقرآن، فإنّ ذلك مشكل ولا يسهم في بروز معارف معيّنة لها امتداد وحيثيات مستقلّة تتضافر فيما بينها في خدمة القرآن، وإنما يؤدي لنشوء حقل مهلهل وفضفاض بلا ملامح ولا حيثية محدّدة، ويحوي ركامًا هائلًا من المسائل المشتّتة التي ليس لها عمق ولا امتداد ولا نَسَق جامع ترتدّ إليه حال الاشتغال عليها، وهو الحاصل في علوم القرآن كما هو بَيِّن لمن يتأمّل وضعيتها.

ما يعين على استرداد الذّات الحضارية وإعادة إنتاج المعرفة، ولعلّنا نعود -بإذن الله تعالى- لهذه القضية لأهميتها في دَرْسٍ خاصّ نبيّن فيه كيفيات ترتيب وضعية كتلة علوم القرآن وطبيعة العلوم التي يمكن بناؤها من خلال هذه الكتلة، ونطرح رؤيتنا مفصّلة في هذا السياق[1].

ثالثًا: في ضوء ما طَرَحْنَا -في غير هذا الموضع- من مادة تصلح لأن تكون نواة لمناهج تعليمية أوّلية في علمي أصول التفسير والتفسير، فإنّنا ندعو المراكز البحثيّة والمؤسّسات والأكاديميات التعليمية لتبنِّي هذه المواد والعمل على سَبْكِها وضَبْطِها في صورة مقرّرات تعليمية، وأن يتم تدريس هذين الفنَّيْن من خلال هذه المقرّرات، حتى يتهيأ عندنا نَسَقٌ تدريسي أوّلي لهذين الفنَّين المهمَّين يُعِين على تحقيق غاياتهما ويحقّق التكاملية المرجوّة بينهما وأن يكون بديلًا عن تلكم المقرّرات المشكلة في هذين الفنَّيْن لا سيما أصول التفسير.

(١) يمكن بدلًا من علوم القرآن أن يكون عندنا كليات (القرآن الكريم) كما هو حاصل فعليًّا، ويتم بداخلها دراسة بعض العلوم المتعلّقة بالقرآن الكريم كالقراءات والتجويد وغيرها من العلوم التي يمكن تركيبها من إطار علوم القرآن كما ذكرْنا، وصحيح أن لدينا حاليًا كليات بهذه التسمية، إلا أن برامجها التعليمية لا تزال تدور في فلَك علوم القرآن وموضوعاتها، ما يجعلها غير محقّقة للغرض من إعادة تفكيك بنية علوم القرآن وإعادة سَبْكِها في جملة علوم مرتبة، وهو ما نرجو الخطو لمعالجته في درس خاصّ بإذن الله تعالى.

ومن خلال ما سبق فإنّنا نرجو أن نكون قد طَرَحْنَا تصوّرًا يُعِين على النهوض بالبناء النظري للتفسير، وصحيح أنّ الاجتهادات في أمثال هذه القضايا الكبيرة مما يعتورها إشكالات وعدم انضباط في بعض مناحيها، لكنّنا نعتبرها كالبيضة المارجة التي توضع للدجاجة حتى تأتي بأخرى صحيحة، ونأمل أن يكون هذا التصوّر سبيلًا لفتح الباب وإثراء التفاكر في كيفية النهوض بالبناء النظري للتفسير وضبط مسارات البحث الحاصلة فيه، والنظر في كيفيات الارتقاء بهذه المسارات وحفزها نحو بلوغ غاياتها وتحقيق مقاصدها من الإسهام الجادّ في سدّ ثغرة ضعف البناء القاعدي لممارسة التفسير، ومجاوزة مختلف الإشكالات التي وقعتْ في ساحة التأليف في البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا.

خاتمة:

انعقدتْ إشكالية البحث فيما سبق على النّظر في البناء النظري للتفسير وتقويمه وفهم أسباب عدم انصبابه على التأصيل لموارد التفسير وتوظيفها في عملية التفسير، وكذلك طَرْح رؤية للنهوض بالبناء النظري للتفسير تكفل حفز هذا البناء على التأصيل لموارد التفسير، وقد حاول البحث أولًا ضبط أوعية البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا، وكذلك بيان المعيار المنهجي الذي سيتم من خلاله تقويم هذا البناء، وهو ما تمثّل في قُدْرة هذا البناء على ضبط عملية بيان المعنى والموارد المتّصلة بذلك وقدرته على طرح تأصيل ناجع يُعِين على:

- ضبط موارد ممارسة التفسير ضبطًا مسطريًّا معياريًّا وبيان الثابت منها والمتغير والكلي والجزئي.

- التأصيل لهذه الموارد وكيفيات التعامل المنهجي المتكامل معها في حالاتها الإفرادية، وكذلك كيفيات تدويرها تركيبيًّا في ممارسة التفسير، وحالات التقديم والتأخير لهذه الموارد أو حالات الإعمال والإهمال لها عند التعارض وضوابط هذه وتلك.

ومن خلال السَّبْح المطوّل مع أوعية البناء النظري للتفسير في القديم والحديث وتأمّل واقعها من خلال قُدْرَتها على طرح تأصيل ضابط لعملية التبيين وإنتاج المعنى التفسيري =تبيّن لنا أنّ البناء النظري الحالي للتفسير اعتورت منطلقاته في العمل جملة إشكالات، الأمر الذي حال بينه وبين حُسْن انصبابه على

التقعيد والتأصيل لموارد التفسير، وأنّ كثيرًا من أوعية هذا البناء النظري -لا سيما الأوعية التراثية- لم تتقصّد أصلًا التأصيل للتفسير ولم يكن ذلك من غاياتها، وأن اعتبارها وعاءً نظريًّا ضابطًا للتفسير هو محض اعتبار معاصر مشكل وغير صحيح.

وبعد الفراغ من تقويم الكتابات في البناء النظري للتفسير قديمًا وحديثًا =حاول البحثُ الخَطْوَ لطرح مقاربة في النهوض بالبناء النظري للتفسير، وهو ما تبلور في ضرورة النهوض بعِلْمي أصول التفسير والتفسير، وفق نسق جديد اجتهد البحثُ في بيان ملامحه ومرتكزاته العامة في كلّ علم.

إنّ وجود سياق تقنيني ضابط للتفسير هو ضرورة معرفية لا غِنَى عنها، ونحن ومن خلال هذه النتائج التي انتهينا إليها نُطالب بضرورة عَقْدِ نقاش موسّع بين المؤسّسات والهيئات المعنية بالتفسير وقضاياه لمناقشة وضعية البناء النظري للتفسير وكيفيات الخطو المرتّب للنهوض به، وكذلك مراجعة المناهج والمقرّرات المعاصرة -الأكاديمية وغير الأكاديمية- في أصول التفسير وقواعده ومناهجه، وأيضًا مراجعة منطلقات التأليف المعاصر في هذه الأبواب، وتصحيح ذلك كلّه بما يتناسب مع الوضعية الحقيقية للبناء النظري للتفسير التي أسفرتْ عنها المناقشة، ورسْم خارطة النهوض البحثي في هذه الأبواب وفق المنطلقات الصحيحة التي يجب أن يصدر عنها الحِراك البحثي، وذلك حتى يؤتي البحث في هذه الأبواب ثمرته ويكون سبيلًا لتحقيق الغاية منه وخطوة في تكوين البناء النظري للتفسير، واللهُ الموفِّق.

قائمة المصادر والمراجع:

- أبجديات البحث في العلوم الشرعية، فريد الأنصاري، دار السلام، ط: الأولى، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م.
- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، تعليق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط: الأولى، ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.
- تأسيس التقديس، الرازي، نشرة: جاد الله بسام صالح، دار النور المبين للنشر والتوزيع، ط: الأولى، ٢٠١٩م.
- توشيح التفسير في قواعد التفسير والتأويل، محمد بن سليمان التّنكباني، ت: مؤسسة شمس الضحى الثقافية، ط: الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ت: محمود مرسي-محمد عوض، دار السلام، ط: الثانية، ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م.
- التأليف المعاصر في قواعد التفسير؛ دراسة نقدية لمنهجية الحكم بالقاعدية، محمد صالح سليمان، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الأولى: ١٤٤١هـ- ٢٠١٩م.
- التيسير في قواعد علم التفسير، الكافيجي، ت: المطرودي، دار القلم بدمشق-دار الرفاعي بالرياض، ط: الأولى: ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- التكميل في أصول التأويل، عبد الحميد الفراهي، الدار الحميدية، بدون تاريخ.

- التفسير والمفسّرون، الذهبي، دار الحديث، ١٤٣٣هـ- ٢٠١٢م.
- إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنّة المحمدية، بدون تاريخ.
- الفوز الكبير في أصول التفسير، ولي الله الدهلوي، ترجمة: سلمان الحسيني النَّدوي، دار الصحوة - القاهرة، ط: الثانية، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
- الإكسير في قواعد التفسير، الطوفي، ت: عبد القادر حسين، ط:٢، مكتبة الآداب، بدون تاريخ.
- أصول التفسير في المؤلفات؛ دراسة وصفية موازنة بين المؤلفات المسماة بأصول التفسير، ١٤٣٧هـ- ٢٠١٥م، وقد أعدّها ثلاثة من الباحثين: خليل محمود محمد، محمود حمد السيد، باسل عمر مصطفى.
- أصول التفسير؛ محاولة في البناء، مولاي عمر حماد، مؤسسة مبدع- دار السلام، ط:١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.
- الزيادة والإحسان في علوم القرآن، ابن عقيلة، ت: مجموعة من الباحثين، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الثانية، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- القواعد التفسيرية عند ابن قيم الجوزية؛ جمعًا ودراسة، عبد الباسط فهيم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة-المملكة العربية السعودية،

ط: الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.

- المحرر في أسباب النزول من خلال الكتب التسعة (دراسة الأسباب رواية ودراية)، خالد بن سليمان المزيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع-السعودية، ط: الثانية، ١٤٢٩هـ.
- بحوث في أصول التفسير ومناهجه، فهد الرومي، مكتبة التوبة، بدون تاريخ.
- حجية تفسير السلف عند ابن تيمية؛ دراسة تحليلية نقدية، خليل محمود اليماني، مركز تفسير، ١٤٤٢هـ- ٢٠٢١م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن=تفسير الطبري، ابن جرير الطبري، ت: التركي، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، محمود شاكر، مكتبة المدني- مصر، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.
- علوم القرآن في المنظور الحداثي؛ دراسة تحليلية نقدية لآراء الحداثيين في القرآن الكريم، أحمد بوعود، دار الكلمة للنشر والتوزيع- مصر، ط: الأولى، ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- فصول في أصول التفسير، مساعد الطيار، دار ابن الجوزي، ط: الثانية، ١٤٢٣هـ.

- فنون الأفنان في عيون علوم القرآن، ابن الجوزي، ت: ضياء عتر، دار البشائر- بيروت- لبنان، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٧م.
- قواعد التفسير؛ جمعًا ودراسة، خالد السبت، دار ابن عفان، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
- قواعد التفسير عند مفسري الغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، مسعود الركيتي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ط: الأولى، ٢٠١٢م.
- قانون التأويل، ابن العربي، ت: قاسم السليماني، دار القبلة للثقافة الإسلاميَّة بجدّة- مؤسَّسَة عُلوم القرآن ببيروت، بدون تاريخ.
- قانون التأويل، أبو حامد الغزالي، ط: الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- مباحث في أصول التفسير، لطفي الصباغ، دار المكتب الإسلامي، ط: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- مقدمة في أصول التفسير، ابن تيمية، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ط: ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- مواقع العلوم من مواقع النجوم، جلال الدين البلقيني، ت: أنور محمود المرسي خطاب، دار الصحابة للتراث بطنطا- مصر، بدون تاريخ.

مقالات وبحوث:

- العلّامة المفسّر عبد الله بن فودي، حياته ومنظوماته، آدم بللو، تقرير

منشور على مرصد تفسير.

- تأسيس علم أصول التفسير قديمًا وحديثًا؛ قراءة في منهجية التأسيس مع طرح مقاربة منهجية لتأسيس العلم، بحث مخطوط.
- تأسيس علم التفسير؛ أسبابه وأهميته مع طرح مقاربة تأسيسية، بحث مخطوط.
- تحقيب التفسير؛ قراءة في التحقيب المعاصر مع طرح تحقيب معياري للتفسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- تصنيف التفاسير؛ قراءة في التصنيفات المعاصرة مع طرح معيار منهجي لتصنيف التفاسير، خليل محمود اليماني، بحث منشور على موقع تفسير.
- قراءة نقدية لتأصيل ابن تيمية لتوظيف الإسرائيليات في التفسير، خليل محمود اليماني، ثلاثة مقالات منشورة في قسم المقالات على موقع تفسير للدراسات القرآنية.
- قراءة في كتاب (التكميل في أصول التأويل)، خليل محمود اليماني، محمود حمد السيد، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- معيار تقويم كتب التفسير؛ تحرير وتأصيل، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- منهج تفسير القرآن بالقرآن؛ رصد لمرتكزات المنهج وجذوره، وتقويم لمنطلقاته وغاياته -محمد عناية الله أسَد سُبحاني أنموذجًا-، خليل

محمود اليماني، تقرير منشور على مرصد تفسير للدراسات القرآنية.

- مقاربة في ضبط معاقد التفسير، محاولة لضبط المرتكزات الكلية للعلم ومعالجة بعض إشكالاته، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- مقاربة في تحرير منطلق العمل في قواعد التفسير، خليل محمود اليماني، مقالة منشورة على موقع تفسير.
- نقد التفسير بين الواقع والمأمول، محمد صالح سليمان، ضمن بحوث المؤتمر الدولي الأول لتطوير الدراسات القرآنية، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.